بسم الله الرحمن الرحيم

جـامـعـة آل الـبـيـت
عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
مـعـهـد بـيـت الـحـكـمـة

رسالة ماجستير بعنوان

دور النظام الملكي في الإصلاح السياسي في الوطن العربي

(الاردن : حالة دراسة)

(١٩٩٩ _ ٢٠١٤)

The Royal System Role in Political Reform In Arab World

(Jordan: A Case Study)

(١٩٩٩ _ ٢٠١٤)

اعداد الطالب

حسن محمود حسن الشريط

إشراف

الدكتور عاهد المشاقبة

قُدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

الفصل الدراسي الثاني ٢٠١٣ . ٢٠١٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها

دور النظام الملكي في الإصلاح السياسي في الوطن العربي

(الاردن : حالة دراسة)

(١٩٩٩ _ ٢٠١٤)

The Royal System Role In Political Reform
In Arab World

(Jordan : A Case Study)

(1999 _ 2014)

وأجيزت بتاريخ ٢ / ٧ / ٢٠١٤

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتور عاهد مسلم المشاقبة	مشرفاً ورئيساً	
الأستاذ الدكتور محمد المقداد	عضواً	
الدكتور محمد تركي بني سلامه	عضواً خارجياً	

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها

دور النظام الملكي في الإصلاح السياسي في الوطن العربي

(المملكة الأردنية الهاشمية : حالة دراسة)

(١٩٩٩ _ ٢٠١٤)

The Royal System Role In Political Reform In Arab World

(The Hashemite Kingdom Of Jordan : A Case Study)

(١٩٩٩ _ ٢٠١٤)

إعداد الطالب

حسن محمود الشريط

وأجيزت بتاريخ ٢ / ٧ / ٢٠١٤

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتور عاهد مسلم المشاقبة	مشرفاً ورئيساً	_____
الأستاذ الدكتور محمد المقداد	عضواً	_____
الدكتور محمد تركي بني سلامه	عضواً خارجياً (جامعة اليرموك)	_____

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

تفويض

أنا الطالب **حسن محمود حسن الشريط** أفوض جامعة آل البيت الخاصة بتزويد نسخ من رسالتي المعنونة بـ "**دور النظام الملكي في الإصلاح السياسي في الوطن العربي – الأردن حالة دراسة** " (٢٠١٤- ١٩٩٩) للمكتبات الجامعية أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: حسن محمود حسن الشريط

التوقيع:

التاريخ: ٢ / ٨ / ٢٠١٤

الإهـداء

إلى الذي غاب عنّا جسداً وبقي فينا خُلقاً وعملاً . . .

إلى روح والدي – رحمه الله تعالى

إلى نبع الحنان ومربية الأجيال . . . إلى من أعطت الكثير وأخذت القليل . . . إلى من صبرت على عناء الحياة . . .

والدتي ـ حفظها الله ورعاها

إلى من بها أكبر وعليها أعتمد ... شعلة ...غذاؤها الحب والإخلاص والإيثار والتضحية . .

أختي الغالية

إلى من مهّد الطريق أمامي للوصول إلى ذروة العلم . . .
إلى من وقف يشد أزري في مواصلة درب العلم وكان خير معين لي . . .

أخي المهندس سعيد

إلى من قلّ مثيله في هذا الزمان . . . . . .
إلى منارة العلم والمعرفة التي تضيء الدروب . . . . . .
إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل . . . إلى صاحب القلب الكبير . . .

أستاذي الدكتور عاهد المشاقبة

أُهدي هذا الجهد المتواضع

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر وفائق الاحترام إلى الذي أفخر أن أكون من طلبته وأطمع في الاستزادة من علمه وثقافته . . . إلى من لم يألُ جهداً في سبيل إخراج هذه الرسالة رغم كافة الصعوبات ولما أبداه من نصح وتوجيه وإرشاد إلى مشرفي الفاضل الدكتور عاهد المشاقبة .

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل لما شرّفوني به من مناقشة لهذه الرسالة وإلى كل من وقف بجانبي في سبيل إخراج هذه الرسالة،

والشكر الجزيل إلى منارات العلم والمعرفة في معهد بيت الحكمة أعضاء الهيئة التدريسية الأكارم ، وأعضاء الهيئة الإدارية الأفاضل وخاصةً الأخت ساجدة صالح والأستاذ مروح العظامات .

والشكر الموصول إلى من تطلّع لنجاحي بنظرات الأمل وكان خير معين لي ، أخي العزيز المهندس سعيد المشاقبة.

الباحث

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الملخص

دور النظام الملكي في الإصلاح السياسي في الوطن العربي

(الأردن : حالة دراسة)

١٩٩٩ ـ ٢٠١٤

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور النظام الملكي في الإصلاح السياسي ، حيث تم أخذ المملكة الأردنية الهاشمية كحالة دراسة وذلك للأعوام ١٩٩٩ – ٢٠١٤ أي منذ تولي الملك عبدالله الثاني بن الحسين سلطاته الدستورية وحتى الآن، حيث تم بيان معنى الإصلاح السياسي والمفاهيم المرتبطة به، وبيان أهميته للأردن في هذا الوقت، وقامت الدراسة ببيان دوافع وآليات الإصلاح السياسي في الوطن العربي، بالإضافة لشرح عملية الإصلاح السياسي والمعوقات التي تواجهه في الوطن العربي بشكل عام وفي الأردن بشكل خاص، ثم بينت الدراسة واقع وتطور الحياة السياسية للمملكة الأردنية الهاشمية، وتم دراسة واقع الإصلاح السياسي في الأردن من حيث الرغبة في الإصلاح السياسي، والعوامل والدوافع التي تؤدي إليه، ودور السلطتين التنفيذية والتشريعية ومؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح .

ثم بينت الدراسة د ور النظام الملكي الأردني ممثلاً بالملك عبدالله الثاني بن الحسين في الإصلاح السياسي في الأردن من خلال مناقشة الخطابات الملكية المختلفة مثل خطابات العرش السامي، والخطابات الأخرى في المناسبات القومية والمناسبات المختلفة، وبيان رؤيته في الإصلاح عبر هذه الخطابات، كما تم مناقشة كتب التكليف السامي للحكومات المتعاقبة وبيان رؤية الملك من خلالها فيما يتعلق بالإصلاح ، بالإضافة لمناقشة الرسائل الملكية المختلفة وخاصة الأوراق النقاشية التي طرحها الملك عبدالله الثاني لبيان رؤيته حول الإصلاح الشامل في الأردن ، كما ناقشت الدراسة دور النظام الملكي في الإصلاح من خلال مقابلاته الصحفية مع الصحف المحلية والعربية والدولية، واعتمدت الدراسة في التحليل على منهج تحليل المضمون ومنهج تحليل النظم باعتبار أن هذه المناهج تستخدم في وصف المحتوى والمضمون الصريح للمادة البحثية عن طريق الوصف الدقيق والموضوعي، كما استخدم الباحث المنهج التاريخي والذي يدرس المراحل التاريخية المختلفة التي نشأ من خلالها الإصلاح السياسي، وبيان التطورات التي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شهدها الوطن العربي عموماً والأردن خصوصاً من مسيرة تاريخية شاملة وإصلاحات سياسية في مختلف المجالات ، وقد خلصت الـ دراسة إلى عدد من النتائج تمثّلت في : أن الملك عبدالله الثاني قد وضع الأردن على خارطة الإصلاح السياسي منذ اعتلائه العرش عام ١٩٩٩ وقد أكّد على ذلك في معظم خطبه ورسائله الموجهة للحكومة وللشعب ومقابلاته الصحفية والتي أشار فيها إلى أن الإصلاح هو منهج حياة وطريق تم السير فيه ولا يمكن التراجع عنه مهما كان السبب ، كما قام الملك ببيان الصورة الصحيحة والحقيقية للديمقراطية والمتمثلة بضرورة توجيه الأحزاب السياسية الأردنية إلى الإندماج في حزبين أو ثلاثة، وتوجيه المواطنين للإنضمام إلى الأحزاب السياسية وبالتالي قدرتها على تشكيل حكومات برلمانية ذات صبغة ديمقراطية حقيقية .

كما خلصت الدراسة إلى أن للنظام الملكي الدور الكبير في العمل على الإصلاح السياسي الشامل عبر توجيه المواطنين إلى المشاركة السياسية الفاعلة، وضرورة قيامهم باحترام الرأي والرأي الآخر .

وكان للنظام الملكي الأردني دور في وضع الأردن على مسار الإصلاح السياسي عبر توجيه الحكومات إلى وضع التشريعات والقوانين التي تضمن العمل الديمقراطي والإصلاحي في كافة المجالات، بالإضافة إلى دعوة الحكومة إلى وضع قانون انتخاب عصري يحقق مصالح جميع الفعاليات السياسية ويقوم بتمثيلها التمثيل الصحيح، وكان للنظام الملكي الأردني الدور الكبير في دعم التنمية السياسية عبر إنشاء وزارة خاصة تعنى بالتنمية السياسية.

كما خلصت الدراسة إلى أن النظام الملكي الأردني قام بدعم الإصلاح السياسي والشامل من خلال التصدي لكل من يقف في وجه مسيرة الإصلاح وعرقلتها بالإضافة لمحاربة الفساد والقضاء عليه وإيجاد هيئة رسمية تعنى بمكافحته، وكان للنظام الملكي الأردني الدور الكبير في الانجازات الإصلاحية التي تمت ومنها تعديل الدستور وإنشاء هيئة مستقلة للانتخاب وإنشاء المحكمة الدستورية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Summary

The Royal System Role in Political Reform in the Arab World
Jordan
(study case)
١٩٩٩-٢٠١٤

The goal of this study is to show the role of royal system in political reform, Kingdom of Jordan is taken as a case study during the years ١٩٩٩-٢٠١٤ - the period when King Abdullah the second taken his constitutional authorities - untill now. The study showed the meaning of political reform & relevant idioms & showing the importance of Jordan in this time.

The study showed the motives & methods of plotical reform in the Arab world beside explaining political reform operation & obstacles facing it in the Arab world & specifically in Jordan, the study showed the development of political life in the Hashemite Kingdom of Jordan ,& studied political reform in Jordan in terms of the willingness of political reform, motives & factors leading to it, the role of executive & legislative authorities & civil society in reform.

Then the study showed the role of royal system represented by King Abdullah the second in political reform through discussing the royal speeches like royal throne speeches,& other speeches in national occasions & others.& showing his vision in political reform through his speeches.Then discussing royal Commissioning message to consecutive prime ministies & showing his majesty's vision in terms of politcal reform besides discussing other royal messages specially those posed by his majesty showing his vision in comprehensive political reform .The study also discussed the role of royal system in reform through his journal interviews nationally & internationally. The study analytically based on content analizing method & systematic analizing method regarding those methods used in describing direct content for reserach material through acurate objective discription the study concluded with a number of results & recomendations listed at the end.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

Contents

الملخص ..... و
Summary ..... ح
المقدمة ١
أولاً : أهمية الدراسة ٢
ثانياً : أهداف الدراسة ٣
ثالثاً : مشكلة الدراسة ٣
رابعاً : منهجية الدراسة ٤
خامساً : المفاهيم الأساسية في الدراسة ٦
الإصلاح السياسي : ٦
النظام السياسي : ٧
المشاركة السياسية : ٨
التنمية السياسية ٩
سادساً : الأحزاب السياسية : ١٠
سابعاً : حدود الدراسة : ١١
ثامنا: الدراسات السابقة : ١١
الفصل الأول الإصلاح السياسي في الوطن العربي ١٤
المبحث الأول الإصلاح السياسي في الوطن العربي ١٦
المطلب الأول دوافع وآليات الإصلاح السياسي في الوطن العربي ١٨
المطلب الثاني عملية الإصلاح السياسي في الوطن العربي ٢٣
أولا: الإصلاح السياسي : ٢٥
ثانيا : الإصلاح الاقتصادي : ٢٧
المطلب الثالث المعوقات التي تواجه الإصلاح السياسي في الوطن العربي ٣٠
المبحث الثاني تطور الحياة السياسية في الأردن ٣٢
المطلب الأول واقع الحياة البرلمانية وتطورها منذ الإمارة ولغاية عام ٢٠١٤ ..... ٣٤
المطلب الثاني واقع الحياة الحزبية وتطورها منذ الإمارة ولغاية عام ٢٠١٤ ..... ٣٨
المطلب الثالث مؤسسات المجتمع المدني ودورها في تنمية الحياة السياسية ٤٠
الفصل الثاني الإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية ٤٣
المبحث الأول تطور الإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية ٤٥
المطلب الأول الإصلاح السياسي أهدافه وأولوياته ٤٦
المطلب الثاني العوامل والدوافع التي تؤدي إلى الإصلاح السياسي في الأردن ٤٩
المبحث الثاني دور السلطات والمؤسسات في العملية الإصلاحية ٥١
المطلب الأول دور البرلمان في الإصلاح ٥٢
المطلب الثاني دور الحكومة في الإصلاح ٥٤
المطلب الثالث دور القضاء في الإصلاح ٥٦
المطلب الرابع دور وسائل الإعلام والمجتمع في الإصلاح السياسي ٥٧
اولاً : دور وسائل الإعلام في الإصلاح السياسي ٥٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً : دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح السياسي..... ٥٨
الفصل الثالث دور النظام الملكي الأردني في الإصلاح السياسي في الأردن ٦١
المطلب الأول كتب التكليف السامي للحكومات..... ٦٢
أولاً : كتاب التكليف السامي لحكومة عبدالرؤوف الروابدة في ٤ آذار ١٩٩٩0 :..... ٦٢
ثانياً : كتاب التكليف السامي الأول لعلي أبو الراغب في ١٩ حزيران ٢٠٠٠ 0:..... ٦٣
ثالثاً : كتاب التكليف السامي الثاني لعلي أبو الراغب في ١٤ كانون الثاني ٢٠٠٢0 :..... ٦٥
رابعاً : كتاب التكليف السامي الثالث لعلي أبو الراغب في ٢٠ تموز ٢٠٠٣ 0:..... ٦٦
خامساً : كتاب التكليف السامي لفيصل الفايز في ٢٢ تشرين أول ٢٠٠٣0 :..... ٦٧
سادساً : كتاب التكليف السامي لعدنان بدران في ٥ نيسان ٢٠٠٥0 :..... ٦٩
سابعاً : كتاب التكليف السامي لمعروف البخيت في ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٥0 :..... ٧٠
ثامناً: كتاب التكليف السامي لنادر الذهبي في ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٠٧ ():..... ٧٣
تاسعاً : كتاب التكليف السامي لسمير الرفاعي في ٩ كانون اول ٢٠٠٩0 :..... ٧٤
عاشراً : كتاب التكليف السامي الثاني لسمير الرفاعي في ٢٢ تشرين الثاني ٢٠١٠ 0:..... ٧٧
حادي عشر : كتاب التكليف السامي الثاني لمعروف البخيت في ١ شباط ٢٠١١ 0:..... ٧٨
ثاني عشر : كتاب التكليف السامي لعون الخصاونة في ١٧ تشرين اول ٢٠١١ ():..... ٨٠
ثالث عشر : كتاب التكليف السامي لفايز الطراونة في ٢٧ نيسان ٢٠١٢0 :..... ٨٢
رابع عشر : كتاب التكليف السامي الأول لعبدالله النسور في ١٠ تشرين اول ٢٠١٢ 0:..... ٨٤
خامس عشر : كتاب التكليف السامي الثاني لعبدالله النسور في ٩ آذار ٢٠١٣0 :..... ٨٦
الخلاصة :..... ٨٨
المطلب الثاني : الرسائل الملكية..... ٨٩
الورقة النقاشية الأولى مسيرتنا نحو بناء الديمقراطية المتجددة( )..... ٩٠
أولاً : احترام الرأي الآخر باعتباره أساس الشراكة بين الجميع :..... ٩١
ثانياً : المواطنة لا تكتمل إلا بممارسة واجب المسائلة :..... ٩٢
ثالثاً : الحوار والتوافق واجب وطني مستمر :..... ٩٢
رابعاً : الجميع شركاء في التضحيات والمكاسب :..... ٩٣
الورقة النقاشية الثانية تطوير نظامنا الديمقراطي لخدمة جميع الأردنيين()..... ٩٤
الورقة النقاشية الثالثة أدوار تنتظرنا لنجاح ديمقراطيتنا المتجددة..... ٩٦
الورقة النقاشية الرابعة نحو تمكين ديمقراطي ومواطنة فاعلة..... ٩٩
المطلب الثالث : الخطابات الملكية..... ١٠٦
أولاً : خطابات العرش السامي :..... ١٠٧
ثانياً : الخطابات المختلفة :..... ١١٥
المطلب الرابع : المقابلات الصحفية..... ١١٨
أولاً : مقابلة الملك عبدالله الثاني مع صحيفة الحياة اللندنية0 في ٢٥ آذار٢٠٠٤ :..... ١١٨
ثانياً : مقابلة الملك عبدالله الثاني مع صحيفة الشرق الأوسط0 في ١٧ أيار ٢٠٠٤ :..... ١١٩
ثالثاً : مقابلة الملك عبدالله الثاني مع مجلة السياسة التركية0 في ٣ آذار ٢٠١٢ :..... ١٢١
رابعاً : مقابلة الملك عبدالله الثاني مع صحيفتي الرأي والجوردن تايمز0 في ٥ كانون أول ٢٠١٢ :..... ١٢١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامساً : مقابلة الملك عبدالله الثاني مع محررة الشؤون الدولية ١٢٣
المبحث الثاني : الانجازات الإصلاحية ١٢٤
أولاً : الانجازات الإصلاحية المتعلقة بالدستور : ١٢٥
ثانياً : الإنجازات الإصلاحية المتعلقة بالسلطة التنفيذية : ١٢٧
ثالثاً : الإنجازات الإصلاحية المتعلقة بالسلطة التشريعية : ١٢٨
الخاتمة ١٣٢
التوصيات ١٣٥
قائمة المصادر المراجع ١٣٧
أولاً : المصادر : ١٣٧
ثانياً : المراجع : ١٣٧
ثالثاً : الدوريات : ١٤١
رابعاً : الخطابات الملكية : ١٤٢
خامساً : كتب التكليف السامي للحكومات : ١٤٣
سادساً : الرسائل الملكية : ١٤٤
سابعاً : المقابلات الصحفية : ١٤٥
ثامناً : الرسائل الجامعية : ١٤٥
تاسعاً : المؤتمرات ١٤٦
عاشراً : الصحف ١٤٦
حادي عشر : المواقع الالكترونية ١٤٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دور النظام الملكي في الإصلاح السياسي في الوطن العربي
(الأردن : حالة دراسة)

المقدمة

انطلاقاً مما تمر به المملكة الأردنية الهاشمية من ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية وما تحتاجه هذه الظروف من أعباء وتحديات كبيرة من أجل مواجهتها ، فقد جاءت عملية الإصلاح الشامل في الأردن التي تهدف إلى القيام بتحسين الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمواطنين من خلال الأدوات اللازمة التي تلبي حاجاته في مختلف الأوضاع والظروف .

وتأتي عملية الإصلاح الشامل نتيجة للتطورات السياسية المتلاحقة التي تمر بها الأمة العربية أو ما يسمى بالربيع العربي ، ونتيجة للتردي في الأوضاع السياسية والاقتصادية للأردن خصوصاً .

حيث تطالب الحراكات السياسية بالإصلاح السياسي الديمقراطي من أجل القضاء على الفساد الذي استشرى في المؤسسات الحكومية والخاصة وبغية إحلال العدالة الاجتماعية ومن أجل محاربة المخططات الأجنبية التي يتم حياكتها ضد الأردن،ومواجهة هذه التحديات .

ومن هذه المنطلقات أضاء الملك عبدالله الثاني في الأوراق النقاشية التي طرحها ملامح الحياة السياسية في البلاد ولم تقم بوضع خريطة طريق للإصلاحات المطلوبة فقط ، بل قدّمت الصياغة الواضحة والمحددات العملية للتطورات السياسية في المملكة ، وتناولت هذه الأوراق النقاشية والخطابات رؤية الملك للإصلاح المطلوب من خلال تطوير الديمقراطية لخدمة جميع الأردنيين وبيان الأدوار المطلوبة لنجاح الديمقراطية والمتمثلة بمكونات الحياة السياسية من حكومة ونواب وأحزاب وذلك من خلال إيجاد منظومة من الضوابط العملية التي ترسخ مبدأ الفصل بين السلطات والتوازن فيما بينها . ومن ناحية أخرى تطوير عمل الأجهزة الحكومية وبيان دور الملكية الدستورية في الحفاظ على الوحدة الوطنية .

وستقوم هذه الدراسة وباعتبار أن المملكة الأردنية الهاشمية هي حالة الدراسة بدراسة المكونات الإصلاحية لسياسة الملك عبدالله الثاني في عملية الإصلاح ومناقشة الأدوار المتعلقة بذلك، وبيان نظرته في الإصلاح إن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجدت ، وبيان دور الحكومة والسلطة التشريعية في الأردن ودور الأحزاب الأردنية في عملية الإصلاح، وما هي المعوقات التي تبرز في مواجهة العملية الإصلاحية .

أولاً : أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من اعتبارين رئيسيين هما الاعتبار العلمي والاعتبار العملي ويتمثل ذلك فيما يلي :

١. الأهمية العلمية : بما أن الدراسة العلمية تفرض ضرورة الربط بين كل مراحل الخبرة السياسية ، وبما ان العملية الإصلاحية التي يمر بها الوطن العربي بشكل عام والمملكة الأردنية الهاشمية بشكل خاص والتي تأتي نتيجة للظروف التي تمر بها الدول العربية ، فإنه تكمن أهمية هذه الدراسة في بيان معنى الإصلاح السياسي وميزاته ، والمرتكزات التي يقوم عليها والنظام السياسي والمشاركة السياسية والتنمية السياسية ومفاهيمها وبيان دور الحكومات في العملية الإصلاحية، بالإضافة لذلك ستعمل الدراسة على توفير فرصة كبيرة لكل مهتم بالشأن الإردني من الاطلاع على الدور الملكي في الإصلاح السياسي .

٢. الأهمية العملية : تظهر الأهمية العملية لهذه الدراسة من خلال بيان طبيعة المرحلة الحالية التي يكثر فيها الحديث عن الإصلاح السياسي في الوطن العربي عامةً والأردن خاصة ، وبما أن المتغيرات الدولية والظروف الإقليمية قد أوجدت انفتاحاً كبيراً لا نظير له من السابق لدى الشعوب ، حيث أصبحت تطالب بالديمقراطية أكثر من قبل وتطالب بتطوير التشريعات والقوانين بما يواكب العصر وبشكل يساهم إلى حد كبير في التنمية السياسية والإصلاح السياسي والقضاء على الفساد بمختلف أشكاله .

كما تظهر الأهمية العملية لهذه الدراسة من خلال بيان دور النظام السياسي الملكي الأردني في دعم مسيرة الإصلاح والقضاء على الفساد وانجاز القوانين التي تنظم عملية الإصلاح ، كما تظهر الأهمية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العملية للدراسة من خلال بيان الجوانب التي تمت على مسيرة الإصلاح السياسي وبيان المعوقات التي تواجه العملية الإصلاحية في المملكة الأردنية الهاشمية كونها حالة الدراسة .

ثانياً : أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي :

١. توضيح مفهوم الإصلاح السياسي .

٢. التعرف فيما إذا كان هناك استجابة من النظام السياسي الملكي الأردني لرغبات الشعب في الإصلاح السياسي أم لا، والدور الذي قام به تجاه ذلك إن وجد .

٣. توضيح واقع عملية الإصلاح السياسي في الوطن العربي بشكل عام والمملكة الأردنية الهاشمية بشكل خاص باعتبارها حالة الدراسة .

٤. ما هو دور السلطات (التنفيذية والتشريعية والقضائية) في الأردن في عملية الإصلاح السياسي وبيان فيما إذا كان هناك استجابة من هذه السلطات لتنفيذ الإصلاح السياسي أم لا ؟

٥. تحديد برامج الإصلاح السياسي في الأردن إن وجدت .

٦. ما هي المعوقات التي تقف في وجه مسيرة الإصلاح السياسي في الأردن ؟

ثالثاً : مشكلة الدراسة

تبرز مشكلة هذه الدراسة والمتعلقة بالدور الملكي في الإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية كونها حالة البحث من خلال ما مر بالمملكة من تحولات منذ اعتلاء الملك عبدالله الثاني العرش عام ١٩٩٩، والذي بدأ عهده بالدعوة إلى استكمال بناء الوطن وتطوير المؤسسات وإجراء الإصلاحات الجذرية في كافة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجالات، وكان هناك بعض العوامل التي ساعدت في عملية التحول الديمقراطي من أهمها اطلاق وثيقة الأردن أولاً عام ٢٠٠٢ ووثيقة كلنا الأردن .

أما العوامل الخارجية فقد كان لها الأثر الكبير في الدعوة إلى الإصلاح، والتي تمثّلت بأحداث ١١ ايلول عام ٢٠٠١ واحتلال العراق عام ٢٠٠٣ وقيام الولايات المتحدة بطرح مشروع الشرق الأوسط الكبير عام ٢٠٠٤ ، ونظراً لما تمر به المنطقة العربية من تحولات سريعة في الأنظمة والسياسات للدول ، ونظراً للحراكات السياسية التي تقوم بها الشعوب والتي تطالب بالإصلاح، بالإضافة إلى التردي في الوضع الاقتصادي وتغلغل الفساد في مفاصل الدولة المختلفة الأثر الكبير في ضرورة الإصلاح الشامل .

لذلك فإن هذه الدراسة ستبحث في آليات الإصلاح ومرتكزاته وأصوله وأبعاده ، وستعالج واقع عملية الإصلاح السياسي في الوطن العربي بشكل عام وفي الأردن بشكل خاص من خلال التركيز على الأهداف والآليات والمقومات التي تؤدي للإصلاح السياسي ، وما هي المعوقات التي تواجهه ، حيث ينبثق من خلال هذه المشكلة البحثية السؤال المحوري التالي : ماهي الآليات والمرتكزات التي يقوم عليها الإصلاح السياسي في الاردن وما هي المعوقات التي تواجهه؟ ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية :

١. ما دور القيادات السياسية في الإصلاح السياسي في الوطن العربي ؟
٢. ما دور النظام الملكي في عملية الإصلاح السياسي في الأردن ؟
٣. هل لمؤسسات المجتمع المدني دور في الإصلاح السياسي ؟
٤. ما المرتكزات والآليات التي يقوم عليها الإصلاح السياسي ؟
٥. ما هي المعوقات التي تواجه عملية الإصلاح السياسي ؟

رابعاً : منهجية الدراسة

سيقوم الباحث في هذه الدراسة باتباع منهج تحليل المضمون حيث يرى بيزلي وهو احد اصحاب هذا المنهج أن ((تحليل المحتوى هو أحد أطوار تجهيز المعلومات حيث يتحول فيه المحتوى الاتصالي إلى بيانات يمكن تلخيصها ومقارنتها وذلك بالتطبيق الموضوعي والنسقي لقواعد التصنيف الفئوي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى بيرلسون وهو احد أصحاب هذا المنهج ايضاً ان تحليل المضمون ((هو أحد الأساليب البحثية التي تستخدم في وصف المحتوى الظاهر أو المضمون الصريح للمادة البحثية وصفاً موضوعياً،منتظماً ، كمياً)). كما عرفه على أنه (أسلوب البحث الذي يهدف إلى تحليل المحتوى الظاهري أو المضمون الصريح لمادة الاتصال ووصفها وصفاً موضوعياً ومنهجياً وكمياً بالأرقام)[١] حيث سيتم توظيف هذا المنهج على هذه الدراسة وذلك من خلال تحليل الوقائع السياسية التي تمت على طريق الإصلاح في الوطن العربي وخاصة الأردن والمتمثلة بإجراء الانتخابات النيابية وتعديل الدستور وإنشاء المحكمة الدستورية، وذلك بهدف الوصول إلى استنتاجات تكون لها أهمية في بيان الواقع السياسي وما يكتنف المستقبل من نتائج لعملية الإصلاح .

كما سيقوم الباحث باستخدام منهج تحليل النظم وذلك لأنه يساعد في بيان كيفية تعامل النظام مع المدخلات والمخرجات والعلاقة فيما بينهما وكيف يتكيف مع البيئة ، وما هي أنواع سلوكياته التي تؤدي إلى بناء النظام وتلك التي تؤدي إلى ضعفه وتدهوره ، فهو يأخذ النظام كوحدة تحليل بين عناصر معينه .

وهذا المنهج يفترض ان الظواهر السياسية يمكن تحليلها من خلال النظر إليها على أنها أجزاء من كيان كلي نظامي وان لكل نظام عناصر يمكن تحديدها تبعاً لنطاق النظام .

وقدم ايستون إطاراً عاماً لتحليل النظام السياسي يتمثل بوجود مدخلات تؤثر على النظام ومخرجات تتعلق بتأثيرات النظام على البيئة كالقرارات والسياسات التي تصدر لتلبية المطالب الناتجة عن تأثيرات البيئة بالإضافة لوجود تغذية عكسية بين نتائج أفعال النظام . كما ان لمجموعات المصالح والأحزاب دوراً في توجيه النظام نحو بعض المطالب دون غيرها.[٢]

أما المنهج التاريخي فهو يدرس المراحل التاريخية المختلفة التي نشأ من خلالها الإصلاح السياسي، وبيان التطورات التي شهدها الوطن العربي عموماً والأردن خصوصاً من إصلاحات سياسية .

---

(١) - القيم ، كامل ، بحث بعنوان المحتوى الاعلامي ومنهج تحليل المضمون ،منشور على موقع الحوار المتمدن ، عدد ١٨٤١ ، تاريخ ٢٠٠٧/٣/١ .
(٢) - عبد المعطي عساف ومحمود علي (مقدمة الى علم السياسة) مكتبة المحتسب ، عمان ، ١٩٩٤ ، ص ٦٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامساً : المفاهيم الأساسية في الدراسة

أولاً : الإصلاح السياسي :

الإصلاح السياسي : هو تغيير أو تبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائض ، وخاصة في المؤسسات والممارسات السياسية الفاسدة ، من خلال إزالة بعض التعسف أو الخطأ[١] .

كما يعرف على أنه تحسين النظام السياسي من اجل إزالة الفساد والاستبداد وترسيخ الحكم الصالح، ومن مظاهره سيادة القانون، والشفافية، والمشاركة الشعبية في صنع القرار، وفي كفاءة الإدارة الحكومية ، وتطوير أدوات المحاسبة والمسائلة ، وهو تجديد للحياة السياسية وتصحيح لمسارها[٢].

التعريف الإجرائي : هو تغيير الوضع السياسي الراهن من وضع سيء إلى وضع حسن بحيث يتم تصحيح الأخطاء وهذا يعني تطوير كفاءة النظام السياسي في البيئة المحيطة داخلياً وخارجياً ، وإن المؤشرات التي تؤدي إلى الإصلاح السياسي هي توسيع قاعدة المشاركة السياسية في صنع القرار ، وتعزيز قيم النزاهة ، وتفعيل ادوار المؤسسات الدستورية والسياسية في الحكم ، والاتجاه نحو الحكم الرشيد ، وتعزيز حقوق الإنسان والحريات العامة وهذا الإصلاح يجب ان يكون ذاتياً من الداخل ذو طابع شمولي يحمل في طياته الاستمرارية بحيث يكون واقعياً ينطلق من واقع الدولة وطبيعة الاختلالات القائمة المراد إصلاحها ، ويجب ان يكون متدرجاً ويتم التركيز فيه على المضمون والجوهر وان يكون متحلياً بالشفافية والوضوح[٣].

كما تم تعريفه على انه عملية بناء عقلية وثقافية جديدة قائمة على النظرة النقدية والمنطقية والموضوعية في التحليل ، والتكيف مع أنماط الحياة الجديدة المراعية للأساليب الديمقراطية في التعامل مابين الفرد والمجتمع وترسيخ المشاركة السياسية في صنع القرار[٤].

---

(١) - قاموس اكسفورد .
(٢) - قاموس وبستر للمصطلحات السياسية .
(٣) - امين المشاقبة وآخرون، الاصلاح السياسي والحكم الرشيد ، مطبعة السفير ، عمان،٢٠١٠،ص٢٨-ص٣٠ .
(٤) - واصف طبيشات ، دور الاعلام في الاصلاح السياسي ، مركز الاردن للدراسات ، عمان ٢٠٠٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً : النظام السياسي :

هناك تعريفات تقليدية كثيرة للنظام السياسي حيث يعرف النظام السياسي بأنه : " نظام الحكم لبلد من البلاد "[١].

والبعض عرف النظام السياسي بأنه هو " نموذج الحكم الذي يحدد شكل الحكومة وطريقة انتقال السلطة وممارستها ووظائفها الاجتماعية والاقتصادية التي تكونت في ضوء الظروف التاريخية والثقافية والعقائدية وتتراوح مدلولات النظام من جمهوري وملكي وبرلماني وحزبي إلى رأسمالي وشيوعي وديمقراطي ومختلط "[٢].

وهناك من يرى بأنه نظام الحكم في بلد معين أي رأس الدولة وهو يجمع تحت سلطته السلطات الحكومية الثلاث من تنفيذية وتشريعية وقضائية ، وهو يشتغل ويوصل أفكاره وتوجهاته ورغباته ورؤيته عبر الخطابات السياسية واللقاءات الإعلامية والقرارات والتوجيهات المباشرة للسلطات الواقعة تحت يديه ومن خلال التعديلات على القوانين والدساتير والاتفاقيات[٣].

وهو يتحرك عبر مستويات : الأول : صنع القرار حيث يتم اتخاذ القرار عبر خطاب سياسي موجه إلى إحدى السلطات أو مباشرة إلى الشعب وذلك من اجل التهدئة أو التنفيس عن أزمة داخلية يمر بها النظام نفسه أو البلاد .

الثاني : تنفيذ القرار : ويتم من خلال الجهاز التنفيذي للسلطة الموجه القرار إليها مثل الحكومات والوزارات .

وهناك من يرى أن النظام :" مجموعة من القواعد والأجهزة المتناسقة المترابطة فيما بينها والتي تبين نظام الحكم ووسائل ممارسة السلطة وأهدافها وطبيعتها ومركز الفرد فيها وضماناته قبلها ، كما تحدد عناصر القوى المختلفة التي تسيطر على الجماعة وكيفية تفاعلها مع بعضها[٤].

---

(١) - ابراهيم شيحا ، مبادئ الانظمة السياسية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٨٢ ص ٧
(٢) - نظام بركات وآخرون ، مبادئ علم السياسة ، الطبعة الثالثة ، دار الكرمل للنشر والتوزيع ، عمان ١٩٨٩ ص١٩١ .
(٣) - بدوي، ثروت، النظم السياسية،دار النهضة العربية، الجزء الاول، ١٩٦٤، ص١١ .
(٤) - ثروت بدوي ، النظم السياسية ، الجزء الاول ، مرجع سابق ، ص١٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعريــف الاجرائــي : النظام السياسي هــو "مجموع العناصر ذات الطبيعــة الإيديولوجيــة والمؤسسات والسسيولوجية التي تشكل معا حكومة دولة معينة خ لال مرحلة محددة "[١]. هــذه الصــيغة تنطوي على أربعة مكونات جوهرية للنظام السياسي هي : طبيعة السلطة ودورها ، بنية المؤسســات، نظام الأحزاب السياسية ومبدأ الشرعية.

والبعض الآخر أشار إلى أن النظام السياسي يعني "طبيعة السلطة الحاكمة ودورها، وبنية المؤسسات، ومبدأ الشرعية"[٢].

ثالثاً : المشاركة السياسية :

تسعى معظم الأنظمة الديمقراطية إلى تشجيع أفراد المجتمع على زيادة المشاركة السياسية لديهم من خلال ممارسة أنماط المشاركة المشروعة ، فهي تؤدي إلى تعميق الديمقراطية في المجتمع ، كما ان الديمقراطية تتقدم بالمشاركة والمساهمة في الحياة السياسية العامة .

ويعرف البعض المشاركة السياسية على أنها : " حرص الفرد على أن يكون له دور ايجابي في الحياة السياسية من خلال المزاولة الإرادية لحق التصويت أو الترشيح للهيئات المنتخبة أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين أو بالانضمام إلى المنظمات الوسيطة"[٣]

وتَعد المشاركة السياسية من المؤشرات الدالة على نضج المجتمع سياسياً وثقافياً ، فارتفاع نسبة المشاركة في مجتمع ما يدل على تقدمه ووعيه بحقوقه السياسية ، كما يدل على مستوى عال من الثقافة السياسية.

---

(١) - Jean-louis Quermone, les Régimes politques occidentaux, Paris, Edition du Seuil, ٢٠٠٠، p.١٠

(٢) - ناصوري ، احمد مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية– المجلد ٢٤- العدد الثاني-٢٠٠٨ ،ص٣ .

(٣) - داود الباز ، حق المشاركة في الحياة السياسية ، رسالة دكتوراه ، القاهرة ، ١٩٩٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمشاركة السياسية تعني انخراط الفرد سواء رجل أو امرأة في نشاطات الحياة العامة وفي جميع مجالاتها وممارسة حقوقه المدنية المكفولة بالدستور والقوانين الناظمة للعمل السياسي وهي تأتي بصورة طوعيه من قبل الفرد والتي تعزز قيم المشاركة الشعبية السياسية وتحديداً القيم الديمقراطية والتعددية وحرية الرأي .

وتمر عملية المشاركة السياسية بمجموعة من المراحل تبدأ بالاهتمام بالشأن العام ومن ثم تتطور للاهتمام بالقضايا السياسية إلى أن تنتهي بالوعي بضرورة تحمل المسؤوليات السياسية وتعاطي النشاطات السياسية وكل أشكال العمل السياسي.

وحتى تحقق عملية المشاركة السياسية أهدافها فأنه لابد أن تقوم على الحقوق المتساوية للجماعات سواء الرجال أو النساء آو مختلف الأعراق والأديان ، وضرورة الاعتراف بالمساواة بين جميع هذه الفئات في الحقوق والواجبات الأساسية ، واحترام إرادتهم بما يمكنهم من التعبير عن آرائهما على أكمل وجه[١].

وبرأي الباحث فإن المشاركة السياسية تعني أن هناك فرداً وهذا الفرد يمارس أنشطة بحرية وليس بإجبار ، وتشمل هذه الأنشطة الدخول في المناقشات السياسية وفي الانضمام إلى مؤسسات المجتمع المدني بكافة أشكالها .

وقد كفل الدستور الأردني للمواطن حرية الرأي والتعبير بحرية عن آراءه سواء بالقول أو الكتابة أو التصوير وسائر وسائل التعبير شريطة عدم تجاوز حدود القانون .

رابعاً : التنمية السياسية :

التنمية السياسية: هي التمايز والتخصص المتزايد للأبنية السياسية، وزيادة في الثقافة السياسية[٢].

التعريف الإجرائي : هي مجموعة من المتغيرات التي تستهدف الثقافة والبيئة السياسية المؤدية إلى نقل المجتمع من نظام تقليدي إلى نظام حديث ، وإحداث تحول في قدرة وقابلية الإنسان السياسية على الأخذ بزمام المبادرة

---

(١)_ داود الباز ، حق المشاركة في الحياة السياسية ، مرجع سابق .
(٢) - جابريل الموند .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من اجل تأسيس بنية جديدة وتطوير قيم عصرية تستوعب ما يعرض عليها من مشكلات وحلها . وتعتبر التنمية السياسية ضرورة حتمية ووطنية من أجل التقدم بالمجتمع إلى الرقي والتطور ، فهي آلية التفاعل بين المشاركة السياسية واتخاذ القرار السياسي ، وهي تتأثر بالمشاركة السياسية .

ويرى صمويل هنتنجتون أن التنمية السياسية تتحقق عندما تتوفر لها ثلاثة مؤشرات : الأول: ترشيد السلطة، أي أن يتم ممارستها واستلامها وتداولها على أساس قانون أو دستور محدد. والثاني : تمايز وتنوع الوظائف السياسية وايجاد أبنية متخصصة لها. والثالث : زيادة المشاركة السياسية من قبل المواطنين، ومن خلال قنوات وآليات للمشاركة[١] .

وتعتبر التنمية السياسية أساس تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فالهدف منها هو ان يتعرف المواطن على حقوقه وواجباته الدستورية بحيث يكون مشاركاً فعالاً في الحياة السياسية [٢].

سادساً : الأحزاب السياسية :

الأحزاب : هي " مجموعة من الناس يهدفون إلى الوصول إلى السلطة ، أو التأثير على الوصول للسلطة ، أو التأثير على صاحب القرار ، ويكون لأعضاء الحزب ذات الأفكار المشتركة فيما بينهم"[٣].

وعرفها البعض بأنها " اتحاد أو تجمع من الأفراد ذو بناء تنظيمي على المستوى القومي أو المحلي ، يعبر في جوهره عن مصالح قوى اجتماعية محددة ، ويهدف للوصول إلى السلطة السياسية أو التأثير عليها بواسطة أنشطة متعددة ، خصوصاً من خلال تولي ممثليهم للمناصب العامة سواء عن طريق العملية الانتخابية أو بدونها "[٤].

(١) - غانم، السيد عبد المطلب، دراسة في التنمية السياسية، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨١، ص ٧٦ .
(٢) - محمد محفوظ ، الاصلاح السياسي والوحدة الوطنية ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ٢٠٠٤ .
(٣) - ديفروجيه ، موريس ، الأحزاب السياسية ، ترجمة : مقلد ، علي ، عبدالمحسن ، سعد ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص٢ .
(٤) - حرب ، أسامه ، الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٧ ، ص ٢١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والبعض الآخرعرف الاحزاب على أنها : "طريقة شرعية للتعبير عن أفكار الفرد واحترام حقوقه ضمن إطار مؤسسات أو جماعات المجتمع من خلال الإسهام والممارسة في عملية اتخاذ القرارات أو السياسات المجتمعية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة" [١].

وقانون الأحزاب السياسية الأردني رقم ١٩ لعام ٢٠٠٧ عرف الحزب السياسي على انه " كل تنظيم سياسي يتألف من جماعة من الأردنيين وفقاً للدستور وأحكام القانون بقصد المشاركة في الحياة العامة وتحقيق أهداف تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ويعمل بوسائل مشروعة وسلمية" [٢].

سابعاً : حدود الدراسة :

هذه الدراسة ستقوم ببيان واقع الإصلاح السياسي ودور النظام السياسي الملكي الأردني في ذلك للفترة الواقعة من بداية تسلم الملك عبدالله الثاني بن الحسين لسلطاته الدستورية عام ١٩٩٩ولغاية عام ٢٠١٤ وذلك للأسباب التالية :

١. عملية التحول السريع في الأنظمة السياسية للدول .
٢. تزايد الحراكات الشعبية التي تطالب بالإصلاح ومحاربة الفساد .
٣. واقع عملية الإصلاح الشامل في الأردن .
٤. المعوقات التي تواجه عملية الإصلاح الشامل في الأردن .

ثامنا: الدراسات السابقة :

لقد قامت عدة دراسات ببيان واقع الإصلاح بشكل عام ومن هذه الدراسات :

١. دراسة محمد تركي بني سلامه (الإصلاح السياسي ، دراسة نظرية) ٢٠٠٦، مجلة المنارة، جامعة آل البيت، هدفت هذه الدراسة إلى بيان نظرية الإصلاح السياسي، حيث بينت مفهوم الإصلاح السياسي، وتناولت الأبعاد والمفاهيم الأساسية للإصلاح، وحجم الإصلاح المطلوب، والمعيقات التي تقف في

(١) - ناصوري ، احمد مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية– المجلد ٢٤- العدد الثاني-٢٠٠٨ ،ص٤ .
(٢) - المادة ٣ من قانون الاحزاب السياسية الاردني رقم ١٩ لعام ٢٠٠٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجه الإصلاح، وتطرقت إلى المؤسسات المختلفة التي تحقق الإصلاح سواء الداخلية أو الخارجية، وآثار الإصلاح السياسي ونتائجه، وخلصت الدراسة إلى أن الإصلاح أو التغيير السلمي هو الذي تسعى معظم الشعوب إلى بلوغه، بالإضافة إلى أن الإصلاح بحاجة إلى اشخاص يتمتعون بمزايا خاصة مثل قوة الإرادة، والصدق في الانتماء، والتسامح، واحترام قيم العدالة والمساواة والشفافية وحقوق الإنسان ومحاربة الفساد وفتح المجال لكافة فئات المجتمع في المشاركة والتفاعل من أجل بناء الوطن .

٢. دراسة امين مشاقبة وآخرون (الإصلاح السياسي والحكم الرشيد) ٢٠١٠ حيث تناولت هذه الدراسة عملية الإصلاح السياسي ، وبينت المفاهيم المتعلقة بهذه العملية مثل التنمية السياسية والتغيير السياسي والفساد ، وبينت ادوات الإصلاح من خلال دور السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في ذلك ، وبيان مفهوم الحكم الرشيد وأساسيات بناءه والعلاقة بينه وبين الإصلاح السياسي .

٣. دراسة محمد كنوش الشرعه (مقومات واليات الإصلاح السياسي في الأردن) مجلة المنارة ، جامعة آل البيت ٢٠٠٦ حيث بينت هذه الدراسة الآليات والبرامج التي يلزمها الإصلاح السياسي في الأردن من خلال تطوير قانون الانتخاب وقانون الأحزاب وتعديل بعض نصوص الدستور وبيان محددات عملية الإصلاح السياسي في الأردن، وخلصت الدراسة إلى أنه من أجل تعزيز وترسيخ عملية الإصلاح السياسي في الأردن فإنه يجب الأخذ بمجموعة من القيم التي تتمثل بمحاربة القوى المتطرفة سياسياً، وضرورة العمل على دعم وتعزيز المشاركة السياسية في كافة المجالات، بالإضافة للعمل على تعميق الوعي السياسي والثقافة السياسية لدى المواطنين، وضرورة المساواة بينهم في كافة المجالات، والعمل على محاربة الفساد في الدولة بيحث تسود المساواة وتكافؤ الفرص وسيادة القانون على الجميع دون تمييز .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. دراسة همسة قحطان الجميلي (الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي) ٢٠١١ ، هدفت هذه الدراسة إلى بيان مفهوم الإصلاح السياسي عن طريق دراسة فكرة الإصلاح بشكل عام، ثم بيان الآليات التي يقوم عليها الإصلاح، وتحديد المعوقات التي تقف في وجهه، ثم سلطت الضوء على التجارب الإصلاحية في دول مجلس التعاون الخليجي .

٥. دراسة محمد محفوظ (الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية) ٢٠٠٤ حيث تم في هذه الدراسة بيان مبدأ المواطنة وما يتطلبه من دعم كافة الجهات من اجل تجسيده واقعاً حقيقياً ، وبين دور الوحدة الوطنية في عملية الإصلاح السياسي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول
الإصلاح السياسي في الوطن العربي

إن فكرة الإصلاح السياسي في الوطن العربي لم تكن وليدة الوضع الراهن في الواقع العربي المعاصر، فقد بدأت الدعوة للإصلاح منذ قرون طويلة دعا فيها المفكرين والمثقفين إلى إصلاح احوال الرعية، واصلاح شؤون الحكم[١] . وتوجد شواهد دالة على عمق فكرة الإصلاح في الوطن العربي، فمنذ بدايات القرن التاسع عشر بدأت الحركات الإصلاحية الاسلامية والليبرالية العربية تطالب بالإصلاح في إطار كتابات سياسية تم بلورتها نظرياً، مثل كتابات الطهطاوي، وجمال الدين الافغاني، وعبدالرحمن الكواكبي، ومحمد عبده، ثم بدأت المطالبات بالإصلاح في الأمور الاجتماعية والدعوة إلى تكريس سلطة القانون، وتطوير القضاء، واصلاح التعليم، وضمان حرية الصحافة والنشر، والمطالبة بنظام تمثيلي نيابي[٢] . وبعد نكسة حرب عام ١٩٦٧ وما حدث من تطورات بعد حرب عام ١٩٧٣ عاد وظهر مفهوم الإصلاح والتغيير التدريجي ، إذ أصبح واضحاً انهيار المشروع القومي العربي الذي كانت تحمله معظم الحكومات العربية، فمن المعروف أن الحركة القومية العربية لم تصل إلى الحكم في أي دولة عربية عن طريق الانتخابات النزيهة، بل كانت دائماً تأتي عن طريق الانقلاب العسكري، أو عن طريق الثورات الشعبية ضد الاستعمار، لكنها ضحت بالديمقراطية وحقوق الإنسان في مقابل الوحدة العربية، ومواجهة الاستعمار والصهيونية.[٣] . ومع نهايات القرن العشرين تغيرت الإسس التي يقوم عليها النظام الإقليمي العربي، وانهارت منظومة العلاقات الدولية التي كانت قائمة على القطبية الثنائية، نتيجة انهيارالإتحاد السوفييتي، وانكشفت عند ذلك الاسس التي كان يرتكز عليها النظام الإقليمي العربي، الذي بدأ عاجزاً عن الصمود إزاء مخططات إعادة رسم الخريطة السياسية للمنطقة، ورأت النخب العربية نفسها في حالة ارتباك وعجز في

(١) – الدليمي ، ستار ، تجربة الاصلاح السياسي في الوطن العربي ، الملف السياسي ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، عدد ٩ ، ٢٠٠٥ ، ص٣ .
(٢) – بلقزيز ، عبدالإله ، الاصلاح السياسي في الوطن العربي، المستقبل العربي ، عدد ٣٠٤ ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ٩٢ .
(٣) – الجميلي ، همسه قحطان ، الاصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي بين المحفزات والمعوقات ، دار الجنان للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة ١ ، ٢٠١١ ، ص١٩_ص٢٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مواجهة التحديات المستقبلية وتمثّل ذلك بفشل مؤتمرات القمم العربية التي انعقدت منذ بداية القرن الحادي والعشرين[١] . حيث أخذت حركة المجتمع المدني بالتسارع، وتكثيف نشاطاتها وبدأت بالمطالبة بالإصلاح في سبيل تعزيز البنية السياسية والاقتصادية عبر تحقيق مشاركة أوسع لفئات وشرائح المجتمع في اتخاذ القرار وتوزيع الثروة بطريقة أكثر عدلاً، وسأبين ذلك من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : سيتم من خلاله بيان الإصلاح السياسي في الوطن العربي وذلك عن طريق بيان دوافع وآليات الإصلاح السياسي في الوطن العربي، وبيان عملية الإصلاح السياسي في الوطن العربي وحجم هذا الإصلاح ، ثم بيان المعوقات التي تواجه الإصلاح السياسي في الوطن العربي .

والمبحث الثاني : تطور الحياة السياسية في الأردن :

نظراً لما مرت به الحياة السياسية الأردنية من مراحل متعددة فإنني سأبحث في هذه المراحل من خلال بيان التطورات التي حصلت على صعيد الحياة البرلمانية ، وعلى صعيد المشاركة السياسية المتعلقة بالأحزاب السياسية ، ثم على صعيد مؤسسات المجتمع المدني ودورها في تنمية وتطور الحياة السياسية في الأردن وذلك من خلال المطالب التالية :

المطلب الأول : واقع الحياة البرلمانية وتطورها منذ الإمارة ولغاية عام ٢٠١٤ .

المطلب الثاني : واقع الحياة الحزبية وتطورها منذ الإمارة ولغاية عام٢٠١٤.

المطلب الثالث : مؤسسات المجتمع المدني ودورها في تنمية الحياة السياسية .

(١) – احمد ، مهيوب غالب ، الاصلاح الديمقراطي العربي بين برامج الداخل ومشاريع الخارج ، المستقبل العربي، عدد ٣١٤ ، بيروت، نيسان ٢٠٠٥ ، ص١٤٧ – ص١٤٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول
الإصلاح السياسي في الوطن العربي

إن مصطلح الإصلاح أصبح الكلمة الأكثر انتشاراً وشيوعاً في مختلف القطاعات من صحافة وخطابات سياسية (سواء حكومية أو معارضة) حيث أنه بات وكأنه في ذاته يحمل الحلول السحرية لكافة المشاكل والهموم المعقدة التي نتجت عن سياسات الفساد السياسي والاقتصادي وعملية إفقار المعرفة في بلادنا طيلة العقود الماضية ،وإذا عدنا بالتاريخ إلى نهاية القرن التاسع عشر أي منذ عصر النهضة فإننا نجد أن الهم الرئيسي للنخب السياسية العربية كان هو الإصلاح بكافة مناحيه سواء الإصلاح السياسي أم الإصلاح الاقتصادي أم الإصلاح الثقافي ، وقد نهض بهذه الإصلاحات أمثال جمال الدين الافغاني ومحمد عبده وعبدالرحمن الكواكبي.[١]

وهذه المرحلة تميزت بتراكم البوادر الأولى للانتقال من السيطرة العثمانية إلى الاستقلال الذاتي ، والانتقال من التقاليد الإقطاعية العثمانية والجمود الثقافي إلى التقاليد القومية العربية والتحديث والاحتكاك المباشر وغير المباشر بالثقافة الأوروبية المعاصرة[٢].

وبما أن الفكرة الإصلاحية هي الصيغة النظرية التي عادة ما تلازم مراحل الصعود والتحديث ، وإن الإصلاح هو صفة ملازمة لثقافات الأمم فإنه يمكن القول أن الفكرة الإصلاحية العربية لا تشذ عن هذه القاعدة العامة ايضاً . كما ان عصر النهضة العربية شكّل مرحلة تاريخية مهمة بالنسبة للعرب ، وذلك نظراً لدوره الكبير والفاعل في تشكيل الوعي والتاريخ العربي المعاصرين ، ففيه تبلورت وللمرة الأولى ملامح ما يمكن دعوته بالمشروع الإصلاحي الكلي للعالم العربي من خلال استخدام الوسائل العامة والضرورية لمواجهة الغرب أو تحديه أو اللحاق به ، وهذه المكونات كانت تتشكل في ظروف معقدة ولكنها متراكمة في مجرى تحلل الإمبراطورية العثمانية من جهة ، وفي مجرى تبلور الكيان العربي الحديث من جهة أخرى .

---

(١) - العريان ، محمود ، الاصلاح في الوطن العربي ، بحث منشور على الانترنت بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/٣١ .
(٢) - عباس، اشواق ، الاصلاح في العالم العربي واشكالية التكامل العقلاني للمصالح القومية والدولية، بحث منشور على الانترنت ، بتاريخ ٢٠٠٦/٦/١٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بهذا المعنى ، يمكن النظر إلى هذا المشروع العام على أنه محاولة كانت ترمي إلى تطور العرب في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية ، كما يمكن رؤية الملامح العامة والخاصة لرغبة العرب بإصلاح حالهم والنهوض بها ، وهذه الملامح تكونت مع تنامي الإدراك المتنوع لقيمة الإصلاح بدءاً من فترة التنظيمات العثمانية ومروراً بمرحلة السيطرة الأوروبية وتجزئتها للعالم العربي ، وانتهاء بمرحلة نضال الشعوب من أجل نيل استقلالها ، ففي هذه المراحل التاريخية الكبرى والتي كانت فاصلة في تاريخ العرب المعاصر ، كانت تتراكم التحولات السياسية والفكرية والاجتماعية وضمن هذه التحولات ايضاً تراكمت لدى الشعوب الأهمية الكبيرة لفكرة الإصلاح(١).

وبالرغم من أن الإصلاح يعتبر من الضرورات الملحة بقصد إعادة ترتيب البيت العربي وتحصينه في مواجهة المستقبل، إلا أنه مازال نقطة جدل للكثيرين في العالم العربي سواء أكانوا قادةَ أم مفكرين أم جماهير، فالأهداف غير واضحة والدوافع غامضة، ويكثر حولها الإنقسام وهذا الأمر يعطل فرص تحقيق الإصلاح السياسي في الدول العربية(٢).

وعملية الإصلاح في الوطن العربي تعتبر حديثة النشأة، فمع أوائل التسعينات من القرن العشرين وعلى أثر انهيار الاتحاد السوفيتي، والعولمة التي بدأت تظهر على الساحة الدولية دفعت هذه التحولات الحكومات في الدول العربية إلى السير على طريق الإصلاح السياسي بما يحقق المطالب الداخلية والخارجية لعملية التحول نحو أنظمة ديمقراطية في الدول العربية(٣).

وهذه التطورات ويضاف إليها مبادرة الولايات المتحدة الأمريكية في مشروع الشرق الأوسط الكبير وقيامها ببيان أهدافها المتمثلة بتقديم الدعم والمساندة في مجال الإصلاح السياسي والدستوري والثقافي والاجتماعي للدول التي ترغب في الإصلاح، حيث كانت تستند في مطالبها للدول بضرورة الإصلاح من

(١) - عباس، اشواق ، الإصلاح في العالم العربي وإشكالية التكامل العقلاني للمصالح القومية والدولية، مرجع سابق .
(٢) - بني سلامه ، محمد تركي ، الاصلاح السياسي (دراسة نظرية) مجلة المنارة ، جامعة آل البيت ، مجلد ١٣ ، عدد ٥ ، ٢٠٠٧ ، ص١٤٣ .
(٣) - الشرعه ، محمد كنوش ، مقومات واليات الإصلاح السياسي ، مجلة المنارة ، جامعة آل البيت ، مجلد ١٣ ، ٢٠٠٧ ، ص ١٠١ – ص١٠٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن قيم العدالة والحرية والديمقراطية هي من القيم التي لا يستطيع أي أحد مقاومتها، وإن منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والدول العربية بشكل خاص بحاجة إلى حزمة طويلة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والثقافية[١].

وهناك ثمة استعداد لدى غالبية الحكومات العربية لكي تعترف بان بعض التغيير السياسي مطلوب، لا بل حتى الحكومات الأكثر محافظة تبدو مستعدة للقول أن الدول العربية ستتطور سياسياً[٢].

ومنذ استقلال الدول العربية عن الاستعمار الأوروبي وحتى نهاية القرن العشرين فإننا نجد ان غالبية الدول العربية قد خضعت لأنظمة حاكمة توصف بأنها تسلطية إلى ان جاءت أخيراً وفي بداية القرن الحادي والعشرون أحداث ١١ / ٩ /٢٠٠١ لتقوم بالكشف عن أزمة كبيرة وعميقة يعاني منها الوطن العربي تتمثل بغياب العدالة والحرية للشعوب ونقص في المعرفة ووجود فارق كبير جداً بين طبقتي الفقراء والأغنياء وهذا أدى إلى نمو أفكار متطرفة أدت إلى نشوء حركات إرهابية مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى ان تقوم بممارسة الضغوط على الأنظمة العربية لكي تتوجه إلى الإصلاح ، حيث قامت بعض الدول العربية بإجراء إصلاحات جزئية لا تذكر بقصد امتصاص الضغوط الخارجية[٣].

المطلب الأول
دوافع وآليات الإصلاح السياسي في الوطن العربي

لقد أصبح التوجه إلى الإصلاح وفي مختلف المجالات هو المطلب الرئيسي للشعوب ، وبالذات الإصلاح السياسي الذي يعتبر الأساس لأي عملية إصلاحية ، وهو من المطالب الرئيسية في معظم الدول وعليه فإننا نستنتج دوافع الإصلاح السياسي ومنها :

(١) - الحارثي، فهد العرابي، امريكا التي تعلمنا الديمقراطية ، أسبار للدراسات والبحوث والاعلام ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص١١ .
(٢) -اوتاوي، مارينا ، تقييم الاصلاح في الشرق الاوسط ، دار النهار للنشر ، بيروت ، الطبعة ١ ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٢ .
(٣) - بني سلامه ، محمد تركي ، الاصلاح السياسي (دراسة نظرية) مجلة المنارة ، جامعة آل البيت ، مجلد ١٣ ، عدد ٥ ، ٢٠٠٧ ، ص١٥١-ص١٥٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. انتشار ظاهرة الفساد : انتشرت ظاهرة الفساد في معظم دول العالم وهو يعتبر مشكلة كبيرة لأنه يتغلغل في مختلف المناحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، ومن اجل مجابهة ذلك فقد جاءت المطالبة بضرورة الإصلاح حتى تتحقق العدالة بين جميع فئات الشعب .

٢. إعادة إنتاج النظام السياسي الحاكم : ان حالة الانغلاق السياسي التي طغت على العديد من الأنظمة السياسية الحاكمة قد أدّت بدولها إلى الغرق في العجز والفساد وعدم القدرة على مواجهة التحديات الدولية سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي .

لذلك بدأت الشعوب تطالب بإصلاح هذه الأنظمة وتعديل القوانين التي تنظم الحريات والمطالبة بالديمقراطية الحقيقية وليست التمثيلية ، والمطالبة بتوجيه الأفعال السياسية من اجل خدمة المصلحة العامة[١]. لا أن تقوم بخدمة فئة معينة من الشعب تهدف حماية مصالحها الخاصة ، وقد وصلت المطالبات بإصلاح الأنظمة إلى حد المطالبة بإسقاطها وحدث ذلك بالفعل ، وما نشاهده على ارض الواقع من تغيير لأنظمة سياسية واحلال أخرى مكانها لهو دليل واضح على ان الإصلاح السياسي هو مطلب شعبي لمعظم الشعوب العربية[٢].

فالديمقراطية هي الأساس للإصلاح وهي عملية غالباً ما تكون طويلة نظراً لمواجهتها من قبل الكثيرين اللذين يرون أنها تؤثر على مصالحهم ونفوذهم وتحد منها . والديمقراطية الصحيحة التي هي أساس الإصلاح هي التي تقوم على المشاركة السياسية الواسعة لمختلف السلطات في الدولة بحيث تتميز في الانتظام في الأدوار التي تؤديها والانسجام الكامل فيما بينها ، فالإصلاح الدستوري والتشريعي وإصلاح المؤسسات وإطلاق الحريات العامة وخاصةً حرية الصحافة ووسائل الإعلام التي تعتبر من أهم جذور الديمقراطية الصحيحة التي ان وجدت فقد وجد الإصلاح[٣].

(١) - الشرعه ، محمد كنوش ، مقومات واليات الإصلاح السياسي ، مجلة المنارة ، جامعة آل البيت ، مجلد ١٣ ، ٢٠٠٧ ، ص ١١٢ .
(٢) - عباس، اشواق ، الإصلاح في العالم العربي وإشكالية التكامل العقلاني للمصالح القومية والدولية، مرجع سابق .
(٣) - عباس، اشواق ، الإصلاح في العالم العربي وإشكالية التكامل العقلاني للمصالح القومية والدولية، مرجع سابق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أوضحت مداولات مؤتمر أولويات وآليات الإصلاح في العالم العربي المنعقد في القاهرة في الفترة من ٥ _ ٧ تموز عام ٢٠٠٤ مدى محدودية الخيارات بالنسبة إلى آليات الإصلاح وذلك نظرا لما تعيشه شعوب العالم العربي من مأزق صعب من كونها تتشكك في الدوافع والمبادرات الدولية للإصلاح وجدية تطبيقها ، كما ان حكومات الدول العربية ترفض الإصلاح وذلك باعتباره تهديداً للسلطات المطلقة التي تتمتع بها هذه الحكومات وتنفرد بموجب هذه السلطات في التصرف الكامل في شؤون الأوطان وذلك دون أي مراقبة ، كما تدرك الشعوب العربية أنها لا تملك القوة اللازمة لإجبار حكوماتها على الشروع في الإصلاح وذلك نتيجة لانقسام النخب السياسية بين مؤيد ومعارض للإصلاح وكُلٌ بحسب مصالحه الرئيسية ايضاً .

ومن ذلك بينت مداولات المؤتمر ان خيارات آليات الإصلاح بسبب هذه المعضلة هي على النحو التالي :

اولاً : على الصعيد المحلي : يجب إنتاج إطار تنظيمي خلاق لقوى الإصلاح في كل دولة، يكون ذا طبيعة ائتلافية مرنة، بحيث يتسع للأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والشخصيات العامة التي تتوافق على برنامج حد أدنى للإصلاح. ويمكن ان يتسع هذا الإطار لأطراف وعناصر من النخب الحاكمة عندما يكون ذلك ممكنا[١].

ثانياً : على الصعيد الإقليمي : يجب إنشاء منبر إقليمي في العالم العربي للحوار وتبادل الخبرات بين قوى الإصلاح من أحزاب سياسية ومؤسسات مجتمع مدني وشخصيات عامة.

ثالثاً : على الصعيد الدولي : تطوير هيكل الحوار المقترح بين المجتمع الدولي والحكومات العربية الراغبة في الإصلاح، ليصبح مثلثاً متساوي الأضلاع، بانضمام مؤسسات المجتمع المدني كشريك متكافئ في هذا الحوار.

رابعاً : آليات أخرى مساعدة تتمثل في قيام المجتمع المدني بإنشاء مرصد لمراقبة تطور السير في الإصلاح في الدول العربية وقياس معدله . وإعداد توثيق شامل للمبادرات الإصلاحية التي طرحتها القوى الديموقراطية

(١) - مؤتمر أولويات وآليات الإصلاح في العالم العربي المنعقد في القاهرة في الفترة من ٥ _ ٧ تموز عام ٢٠٠٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في العالم العربي منذ هزيمة حزيران ١٩٦٧ للبرهنة على مدى العنت والبطش الذي واجه هذه المطالب والمبادرين بها قبل وقت طويل من طرح المبادرات الدولية للإصلاح. ولكي يكون ذلك التوثيق مرجعا للقوى السياسية والمجتمع المدني في إعداد برامجها المعاصرة[١].

وهناك بعض المحاذير التي تعبر عن سمات المستقبل وما يجب ان يكون عليه ، فالديمقراطية والإصلاح السياسي هما الأساس في التطور العربي كما ان إصلاح الأنظمة العربية من اجل ان تكون لديها القدرة على الاستمرار والتقدم والتفاعل مع العالم المعاصر يتطلب ان تتوافر لديها مقومات الديمقراطية بشكل كامل والتي تتمثل بما يلي[٢]:

١. يجب تحديد أشكال الحكم بما يؤدي إلى ضمان تداول السلطة بشكل دوري وبطرق سلمية وبما يتوافق مع إرادة الشعوب وفي كافة الدول العربية .
٢. احترام الممارسة الديمقراطية والمتمثلة بإجراء انتخابات حرة ونزيهة .
٣. الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بما يؤدي إلى عدم تركيز السلطة في يد إحداها .
٤. إصلاح المؤسسات الحكومية في الدولة وتطهيرها من الفساد الذي استشرى فيها .
٥. ضمان القضاء الحر والمستقل والنزيه .
٦. تحرير وسائل الإعلام والصحافة من هيمنة الحكومة عليها وضمان عدم تدخلها فيها .
٧. نشر ثقافة الديمقراطية وتعزيز الوعي السياسي لدى الشعوب العربية ، وضمان مشاركة كافة شرائح المجتمع في العملية الديمقراطية .

من هنا يجب على قوى الإصلاح في كل دولة من دول العالم العربي، ان تقوم بانتقاء أولويات محددة، هي التي من الممكن ان تساعد على تنمية هذه القوى، وهي آليات ذاتية تخلق أفضل بيئة ممكنة للتفاعل

(١) - مؤتمر أولويات وآليات الإصلاح في العالم العربي ، مرجع سابق .
(٢) - الشرعه ، محمد كنوش ، مقومات وآليات الإصلاح السياسي في الاردن ، مرجع سابق ، ص ١١٣- ص١١٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخلاّق بين جميع أطرافها وبين السلطات الحاكمة وبالنتيجة الازدهار على مستوى المجتمع الدولي ، ومن هذه الأولويات[١]:

١. إطلاق حريات التعبير للشعوب وخاصة الحق في التجمع والاجتماع والتظاهر السلمي .

٢. إطلاق الحرية لوسائل الإعلام في بث المعلومات وعدم التضييق عليها ومراقبتها وإجبارها على نشر آراء الحكومات ووجهات نظرها فقط .

٣. السماح لمؤسسات المجتمع المدني بالحرية في القيام بنشاطاتها وعدم التضييق عليها والتدخل المباشر وعير المباشر في نشاطاتها .

٤. عدم التدخل في شؤون الأحزاب السياسية وضمان الحرية لها بالقيام بنشاطاتها وبرامجها الوطنية .

٥. يجب على الحكومات ان تقوم برفع حالة الطوارئ في الدول المفروضة فيها وإلغاء القوانين المؤقتة والمحاكم الاستثنائية .

وبناء على هذه الآليات والأولويات للقيام بالإصلاح في الوطن العربي فإننا نجد ان بعض حكومات الدول والتي لم تنصاع لإرادة شعوبها في الإصلاح وحاولت قمع المطالبات الشعبية الإصلاحية قد انهارت واكبر مثال على ذلك ما حدث في تونس ومصر وليبيا وهذا دليل واضح على أن الإرادة الشعبية هي التي تنتصر في النهاية بالرغم من كافة محاولات قمعها والتصدي لها ، وبنفس الوقت هي عبارة عن إشارة واضحة لحكومات الدول الأخرى التي تنوي التصدي للشعوب في طلب الحرية والإصلاح ومحاربة الفساد[٢].

(١) - مؤتمر أولويات وآليات الإصلاح في العالم العربي ، مرجع سابق .
(٢) - مؤتمر أولويات وآليات الإصلاح في العالم العربي ، مرجع سابق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني
عملية الإصلاح السياسي في الوطن العربي

إن عملية الإصلاح والمطالبة به في أي دولة لا تأتي من فراغ ، أو من اجل الرغبة في التغيير ، فهناك ظروف كثيرة تدفع بهذا الاتجاه فالإصلاح عادةً ما يتم في ظروف الأزمات ونقطة الانطلاق في ذلك هي الأزمة التي تمثل خطر حقيقي على النظام القائم ، وعلى ضوء ذلك يجب ان يقوم النظام باتخاذ قرارات حاسمه للقضاء هذه الأزمة واجراء الإصلاحات المطلوبة وتتمثل هذه الأزمات بتردي الأوضاع الاقتصادية أو عدم الاستقرار السياسي أو فقدان الشرعية في نظام الحكم أو اجتماع هذه العوامل مع بعضها البعض . وعلى ذلك يكون الإصلاح باستجابة الحكومات لمواجهة هذه الظروف الصعبة[١].

وهناك نوع من الإصلاح يأتي بمبادرة من النخبة الحاكمة وهذا يدفع نحو توسيع قاعدة المشاركة السياسية ويقوم بخلق عناصر وفئات تستفيد من عملية الإصلاح حتى يكتب لها النجاح أي خلق جبهة إصلاحية شعبية ، فكلما اتسعت قاعدة المشاركة الشعبية في عملية الإصلاح زادت شرعية الإصلاحات القائمة .

فالإصلاح القائم من اجل حرية الشعوب ومصالحهم هو الذي يدفعهم للتمسك به وحمايته ممن يحاولون عرقلته والوقوف في طريقه وهذا النوع من الإصلاح هو الذي يخلق إرادة مجتمعية صحيحة[٢].

والرغبة في الإصلاح عربيا رغم تعدد المقولات والأطروحات الداعية لها لاسيما الخارجية تجتمع جميعها حول فكرة محورية وهي ضرورة الانطلاق في هذه المسيرة من الداخل أي من واقع الظروف التي تجعل من الإصلاح حاجة عربية لا يمكن التخلي عنها لاسيما في ظل الظروف الحالية المحلية والإقليمية و الدولية .

---

(١) - بني سلامه ، محمد تركي ، مرجع سابق ، ص ١٥٣ .
(٢) - بني سلامه ، محمد تركي ، مرجع سابق ، ص١٥٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ورغم كثرة الطروحات الخارجية التي حاولت أن تلبس الدول العربية مقاييس إصلاحية معينة بغض النظر عن مدى ملائمتها للواقع العربي أم لا فإن القارئ لأنماط الاستجابة الرسمية العربية لمطالب الإصلاح هذه يلحظ ميلا في تلك الاستجابة للتعبير عن نفسها في صور ثلاث متداخلة إلا أنه يمكن وبيسر ملاحظة ما فيها من مفارقات(١).

في الصورة الأولى : تبدو السياسة تلك على درجة من الارتباك وانعدام التوازن بين القول بان الإصلاح شأن داخلي عربي ليس يجوز لأحد التدخل فيه و بين القول بأن الدولة العربية بصدد إعداد مشروع للإصلاحات ويعبر الارتباط ذاك عن صدمة الضغط وعن خوف من أن يقود الضغط إياه في حال عدم التجاوب معه إلى نتائج غير محمودة على استقرار الأنظمة العربية وإذ تدرك هذه الأنظمة من خبراتها السابقة في التعامل مع ضغوط صندوق النقد والبنك الدولي الآثار الكبيرة للضغط الخارجي عليها وهذا ما يدفعها إلى القول باستعدادها لصياغة مشروع إصلاحات عربي .

وفي الصورة الثانية تبدو السياسة تلك جاهزة لبلع تحفظاتها حول الإصلاح المحلي والتجاوب مع كثير من توصياته أملا في أن يكون ذلك سببا في ضمان بقاء الأنظمة قائمة وهو ميل لديها تغذيه معاينتها لما جرى في أفغانستان والعراق بالقوة العسكرية(٢) .

أما الصورة الثالثة : فتبدو السياسة العربية وكأنها تفضل أن تكون استجابتها لمطلب الإصلاح من خلال مشروع سياسي جماعي لا من خلال مبادرات مستقلة على صعيد كل دولة عربية مثلما نجد المدخل إلى ذلك هو إصلاح جامعة الدول العربية من أجل تفعيل دورها السياسي ومع أن لا تداعي إلى مشروع للإصلاح في شكل جماعي عربي أمر مرغوب فيه ومحمود.واليوم تنطلق الرؤى الإصلاحية في العالم العربي من اتفاقها جميعا بأن الإصلاح أمر ضروري وعاجل، ينبع من داخل مجتمعاتنا ذاتها، ويستجيب إلى تطلعات أبنائها في

(١) - عباس ، اشواق ، الاصلاح في العالم العربي ، بحث منشور على الانترنت ، بتاريخ ٢٠٠٥/٧/١٠ .
(٢) - عباس ، اشواق ، الاصلاح في العالم العربي ، مرجع سابق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بلورة مشروع شامل للإصلاح، يضم الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مشروع يسمح بالتعامل مع أوضاع كل قطر على حدة، وينتظم في نسق عام يحدد القواسم العربية المشتركة، بما يتيح الفرصة لكل مجتمع عربي كي يدفع خطوات الإصلاح الخاصة به إلى الأمام، ويزيد من التواجد العربي على الساحة الدولية ويبعده عن التقوقع والتمحور على الذات. وفي الوقت نفسه، يرسِّخ لإطار تعاون إقليمي يجعل من الوطن العربي كيانا أكثر إيجابية وفاعلية وتأثيرا على الصعيد الدولي. وان التاريخ الحضاري العريق لشعوب هذه المنطقة، ورؤيتها لمستقبلها الواعد، يؤكدان إدانة الإرهاب بكل أشكاله، ومواجهة النواتج الخطرة لأنواع التعصب الديني، وتجسيد قيم التسامح والتفاعل الخلاق بين الثقافات والحضارات[١].

حيث إن المجتمعات العربية تملك من النضج والخبرة التاريخية ما يجعلها قادرة على الإسهام في تشكيل الحضارة الإنسانية، وتنظيم أمورها واصلاح أوضاعها الداخلية، مع ضرورة الانفتاح على العالم وتجاربه الإصلاحية والتفاعل معها، طبقا لقائمة أولويات محددة ، تمضي على النسق التالي :

أولا: الإصلاح السياسي :

عندما نتحدث عن النظم الديمقراطية فإننا نقصد بها الديمقراطية الحقيقية التي قد تختلف في أشكالها ومظاهرها، وفقا للتغيرات الثقافية والحضارية من بلد لآخر، ولكن جوهرها يظل واحداً، فمعظم الآراء اتفقت على أن الديمقراطية هي : "أن يحكم الشعب نفسه بنفسه"[٢] .

وهي تعني كذلك النظام الذي تكون الحرية فيه هي القيمة العظمى والأساسية بما يحقق السيادة الفعلية للشعب الذي يحكم نفسه بنفسه من خلال التعددية السياسية وتقوم على احترام كافة الحقوق في الفكر والتنظيم والتعبير عن الرأي للجميع، مع وجود مؤسسات سياسية فعالة، على رأسها المؤسسات التشريعية المنتخبة، والقضاء

(١) - عباس، اشواق ، الاصلاح في العالم العربي، بحث منشور على الانترنت، بتاريخ ٢٠٠٥/٧/١٠ ، ص٢ .
(٢) - الروابده ، عبدالرؤوف، الديمقراطية بين النظرية والتطبيق ، عمان ، ١٩٩٢ ، ص٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المستقل ، كما تقتضي هذه الديمقراطية الحقيقية تحقيق أقصى قدر من الشفافية في الحياة العامة، بما يعني القضاء على الفساد، في إطار يؤكد الحكم الرشيد ودعم حقوق الإنسان وفق المواثيق الدولية، وفي مقدمتها حقوق المرأة والطفل ويرتبط ذلك بكل ما تعارفت عليه المجتمعات التي سبقتنا على طريق التطور الديمقراطي، والديمقراطية السياسية تستوجب توسعاً وانتشاراً للمشاركة السياسية، مثل تمكين المواطنين من درجة عالية في الرقابة الجماعية والحقيقية على أمور السياسة العامة، والنظام السياسي الديمقراطي يقوم على مبادئ الحرية والمساواة والمشاركة.[١]

وفي هذا الصدد، فإن جملة من الرؤى المحددة لإصلاح المجال السياسي تطرح ويمكن لنا الإشارة إلى عدد منها :

١_ الإصلاح الدستوري والتشريعي: بما أن الدستور هو أساس قوانين الدولة، فلا يجوز أن تتناقض مواده مع نموذج النظام السياسي الذي ينشده المجتمع، والذي يؤسس لمتطلبات الديمقراطية الحقيقية . ويعني ذلك أن تعكس نصوص الدستور المتغيرات والتطورات التي وقعت بالفعل، الأمر الذي يفرض ضرورة تصحيح الأوضاع الدستورية في بلادنا العربية وذلك بما يضمن: الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية . وان الدولة الحديثة دولة مؤسسات ونصوص. وإقامة انتخابات دورية حرة تصون الممارسة الديمقراطية[٢] .

٢_ إصلاح المؤسسات والهياكل السياسية: لما كان النظام الديمقراطي يرتبط بوجود مؤسسات قوية، تتمثل في الفروع الثلاثة المعروفة من تنفيذية وتشريعية وقضائية، فضلا عن الصحافة والإعلام ، فلابد من مراجعة هذه المؤسسات لضمان أدائها الديمقراطي السليم، الأمر الذي يفرض الشفافية التامة واختيار القيادات الفاعلة.[٣]

---

(١) - هلال ، علي الدين وآخرون، الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي، الطبعة ٣ ، ٢٠٠٠ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص٧-ص٢٠ .

(٢) - عباس، اشواق ، الاصلاح السياسي في الوطن العربي ، مرجع سابق ،ص٣ .

٣ - عباس، اشواق ، الاصلاح السياسي في الوطن العربي ، مرجع سابق ،-ص٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويجب تشجيع قياسات الرأي العام وتحريرها من العوائق بوصفها إحدى وسائل الديمقراطية الأساسية، والعمل على تأسيس الهيئات والمراكز البحثية لاستطلاع الرأي العام العربي بصورة دورية في كافة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك لتوفير معلومات دقيقة يستفيد منها صانعو القرار والمخططون الاجتماعيون، ويعرفون منها خريطة واضحة صادقة لاتجاهات الرأي العام ومتغيراتها التي لابد من وضعها في الحسبان عند صنع أي قرار[١].

ثانيا : الإصلاح الاقتصادي :

يشمل الإصلاح الاقتصادي كافة التشريعات والسياسات والإجراءات التي تسهم في تحرير الاقتصاد الوطني، والتسيير الكفء له وفقا لآليات السوق، بما يمكنه من الانتعاش والازدهار، وبما يسهل تكامله مع الاقتصاديات الإقليمية، واندماجه في الاقتصاد العالمي. حيث أن مجموعة السياسات المقترحة التي يتم إتباعها في المنطقة ركزت بالأساس على تحقيق الاستقرار الكلي، وخفض معدلات التضخم، واتفقت آراء التيارات الإصلاحية على أن الأداء الحالي للاقتصاديات العربية لا يتواكب مع التحديات الواجب التصدي لها، ولا يرقى إلى الإمكانات المادية والبشرية وطاقاتها الكامنة. ويفرض قصور أداء الاقتصاديات العربية في المرحلة الراهنة، وما تستوجبه متطلبات المستقبل، إجراء إصلاح اقتصادي جذري يغير من الأوضاع القائمة. حيث أن الإبطاء في تنفيذ الإصلاح الاقتصادي له تكلفة باهظة وأعباء هائلة، ولن يزيدها مرور الوقت إلا سوء.[٢] ويمكننا رصد ما يلي من مؤشرات عن الواقع الاقتصادي العربي:

أ) انخفاض معدلات النمو في الدخل القومي وتدهور نصيب الفرد مقارنا بالمؤشرات الدولية.

---

(١) - عباس، اشواق ، مرجع سابق ،-ص٥ .
٢ - عباس، اشواق ، الاصلاح السياسي في الوطن العربي ، مرجع سابق ،-ص٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب) تراجع نصيب الدول العربية في التجارة الدولية، وتركز الصادرات في منتجات أولية مع هامشية نصيب المنتجات ذات القيمة المضافة العالية في الصادرات العربية.

ج) تراجع نصيب المنطقة من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، بما في ذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة[١].

د) الإخفاق في توليد فرص عمل كافية للداخلين الجدد في سوق العمل وارتفاع حدة البطالة بمعدلات أعلى من متوسطات الدول النامية، مع تركز البطالة بين فئات الشباب والإناث.

هـ) تزايد حدة الفقر في عدد من الدول العربية، حيث يمس الفقر المتعطلين عن العمل ونسبة ملموسة من العاملين أيضاً .

وبناء على ما سبق تطرح عدة مقترحات لتحقيق الإصلاح الهيكلي ومنها :

– إعلان الدول العربية عن خطط واضحة وبرامج زمنية محددة للإصلاح المؤسسي والهيكلي، مع تحديد دقيق لدور الدولة يجعلها محفزة للنشاط الاقتصادي، وموفرة للبيئة الملائمة للقطاع الخاص والقطاع العام في المجالات التي يتمتع بمزايا ومؤهلات لعمله فيها، مع الالتزام بخطط واضحة لإحداث تغيير جذري في الجهاز الإداري الحكومي وتقليص البيروقراطية، ورفع كفاءة العمل في الجهات الحكومية التي تتعامل مع المستثمرين والمستوردين والمصدرين مثل: الضرائب والجمارك وجهات إصدار التراخيص[٢].

– وضع معايير وقواعد للارتقاء بنوعية المنتجات الوطنية وتأسيس مجالس قومية لدعم القدرة التنافسية مع القيام بإجراء تقييم مستمر يتم نشره.

– إرساء قواعد الحكم الجيد للنشاط الاقتصادي مع تأكيد الشفافية والمحاسبة.

---

(١) -عباس ، اشواق ، مرجع سابق ، ص٧ .
(٢) - عباس ، اشواق ،مرجع سابق ، ص٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– مراعاة الحفاظ على البيئة في كافة الأنشطة الاقتصادية.

– إيجاد آليات مناسبة لتدريب العاملين في الجهات المختلفة التي تباشر النشاط الاقتصادي، أو تدخل في مساره بشكل مباشر أو غير مباشر[١] .

ثالثا: الإصلاح الاجتماعي : انطلاقا من أن المجتمع العربي في جملته يمتلك موارد اجتماعية وثقافية هائلة، فقد آن الأوان للاستفادة من إمكاناته بكفاءة، لتأسيس مجتمع عربي قوي ومتماسك، قادر على حل مشاكله، ومن ثم الانطلاق بقوة وفاعلية لتحقيق التقدم والمشاركة في صنع مستقبله ومستقبل العالم كله.ويقتضي ذلك العمل على تحقيق الأهداف التالية[٢]:

١. يقوم الإعلام بدور أساسي في بناء الثقافة العامة للمواطن، الأمر الذي يستلزم تأكيد دوره في إعادة بناء القيم المساندة للتطوير والتحديث، كقيم المساواة والتسامح والقبول بالآخر وحتى الاختلاف جنبا إلى جنب مع قيم الدقة والإتقان والالتزام وغيرها من القيم الإيجابية التي تساعد المجتمع العربي في التحول إلى مجتمع جديد فعال.

٢. توجيه المجتمعات العربية نحو اكتساب ونشر وإنتاج المعرفة، وفي هذا الإطار فلابد من التركيز على خمسة توجهات، تتكامل وتترابط فيما بينها لتحقيق مجتمع المعرفة وهي:

- تأكيد التنمية الإنسانية وأولوية تطوير التعليم.
- تحقيق التطوير التكنولوجي وتوفير بنيته الأساسية.
- تطوير إستراتيجيات البحث العلمي.
- دعم العمل الحر، والمبادرة الخلاقة في مجالات الابتكار والإبداع.
- توفير المناخ المساند لمجتمع المعرفة، سياسيا وثقافيا واقتصاديا.

---

(١) - عباس ، اشواق ،مرجع سابق ، ص٨ .
(٢) - عباس ، اشواق ، مرجع سابق ، ص١٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبقى لنا أن نقول أن انطلاق الإصلاح في العالم العربي ينطلق أولاً من بناء الإنسان فقبل كل شيء آخر يجب علينا أن نفرق بين تكديس المنتجات الحضارية وتكوين الوظيفة الحضارية في مجتمعنا لأن التفكير في مشكلة الحضارة هو في نهاية المطاف تفكير في مشكلة الإنسان نفسه[١].

المطلب الثالث
المعوقات التي تواجه الإصلاح السياسي في الوطن العربي

بالرغم من ان الإصلاح السياسي هو المطلب الرئيسي المشترك بين جميع أفراد الشعوب في الوطن العربي ، فإن أول ما يتبادر إلى الذهن هو ان الطريق المؤدي إليه سالك بكل سهولة ويسر ولا عوائق أمامه ، ولكن على ارض الواقع نجد الكثير ممن يقومون بإعاقة مسيرة الإصلاح والوقوف في طريقه وهؤلاء لهم الكثير من وسائل التأثير التي تجعلهم يوقفون مسيرة الإصلاح وتعطيلها بفعل نفوذهم والغاية من ذلك حماية مكاسبهم٢ .

ويمكن تلخيص المعوقات التي تقف في وجه مسيرة الإصلاح السياسي بمايلي :

١. الضعف في الإرادة السياسية لدى الفئة الحاكمة والتي لا تستطيع الوقوف في وجه المسؤولين المتنفذين في الحكومة أو ان القيام بالإصلاحات سوف يؤثر على مكتسباتهم وسلطاتهم[٣] .
٢. ضعف المعارضة السياسية وانقسامها وعدم قدرتها على إيجاد مشاريع سياسية حقيقية ، وانشغالها بالمناكفات فيما بينها ، واعطاء الأولوية لمصالحها الخاصة على حساب المصالح العامة[٤] .
٣. عدم استقلال القضاء الأمر الذي يؤدي إلى عدم محاسبة من يقف أمام الإصلاح وهم المتنفذين في الدولة والمتهمين بالفساد ، وعدم تطبيق القانون بعدالة على الجميع .
٤. عدم الاستقرار السياسي في الدول العربية حيث نجد ان لكل دولة مشاكلها الكثيرة من فوضى وحروب أهلية وأزمات اقتصادية وهذه الأمور تقف بشكل مباشر في وجه أي مسيرة إصلاحية .

---

(١) - عباس ، مرجع سابق ، ص١٢ .
(٢) - بني سلامه ، محمد تركي ، مرجع سابق ص ١٥٧ .
(٣) - بني سلامه ، محمد تركي ، مرجع سابق ص ١٥٩.
(٤) - بني سلامه ، محمد تركي ، مرجع سابق ص ١٥٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥. إثارة النعرات القبلية والطائفية بين أفراد الشعب ، وهذا أدى إلى انصراف الفئات الشعبية عن المطالبة بالإصلاح إلى الاهتمام بالأفكار الطائفية والدخول في مشاكل مع بعضها البعض[١] .

٦. ضعف الإمكانات المادية وقلة موارد الدولة وزيادة حجم المديونية وتفاقم الفقر والبطالة بين أفراد الشعب ، وانقسام الشعب إلى طبقتين فقط أغنياء وفقراء ، فهذا يؤدي إلى اهتمام المواطنين بتوفير حاجاتهم اليومية وعدم التفكير بالأمور السياسية والإصلاحية[٢].

٧. غياب المنظومة التعليمية وضعفها في أداء دورها المنوط بها من خلال عملية التثقيف السياسي ، وعدم تركيزها على أهمية مشاركة المواطن في الإصلاح والتعريف بحقوقه السياسية والمدنية التي نستطيع القول ان الغالبية من الشعب لا يعرف حقوقه السياسية .

٨. غياب دور المؤسسات الدينية ، فهي لها الدور الكبير في عملية التثقيف السياسي للمواطنين .

٩. غياب دور مؤسسات المجتمع المدني عن الساحة السياسية ، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وبكافة فئاتها من أحزاب ونقابات وانكفائها على الاهتمام بأمورها الخاصة .

١٠. غياب التشريعات والقوانين التي تحاسب الفاسدين أو تعطيلها بشكل غير مباشر وطغيان دور السلطة التنفيذية على دور السلطة التشريعية .

١١. سيطرة السلطة التنفيذية على وسائل الإعلام والتضييق عليها عن طريق إغلاق المؤسسات الإعلامية الحرة وإخضاعها لسيطرتها وخدمتها وتبرير السياسات التي تقوم بها[٣].

وتتجسد أزمة الانتقال نحو الديمقراطية في البلاد العربية في هشاشة القوى الديمقراطية المتمثلة بغياب التنظيمات الديمقراطية الحقيقية، وغياب القواعد والتقاليد الواضحة التي تميزها[٤].

---

(١) - بني سلامه ، محمد تركي ، مرجع سابق ص ١٦٠ .
(٢) - بني سلامه ، محمد تركي ، مرجع سابق ص ١٦١.
(٣) - أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بحوث ومناقشات ندوة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٤.
(٤) - غليون ، برهان الدين ، بحث منشور على الانترنت ، موقع دنيا برس ، بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٣٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني
تطور الحياة السياسية في الأردن

تعود جذور الحياة السياسية في الأردن والتي عرفت سابقاً باسم شرقي الأردن إلى فترة الحكم العثماني باعتبارها جزء من بلاد الشام وفي أواخر العهد العثماني وتحديداً في عام ١٩٠٨ مثلت شرق الأردن بنائب في مجلس المبعوثان ضمن ولاية سوريا ، حيث مثل المنطقة عن لواء الكرك وبعد انتهاء الحكم العثماني وباعتبار شرقي الأردن جزء لا يتجزأ من الدولة السورية التي أعلنها الأمير فيصل بن الحسين شاركت الأردن في المؤتمر العام الذي عقده الأمير فيصل عام ١٩١٩ لتدارس وضع دستور للدولة وكذلك المشاركة في الانتخابات التي تم بموجبها انتخاب أعضاء المؤتمر ومثل الأردن فيها عشرة أعضاء منتخبين وركزت قرارات المؤتمر على الاستقلال ووحدة سوريا والاتحاد مع العراق وشاركت الأردن بالمؤتمر الثاني أيضا الذي عقد في سنة ١٩٢٠ ولكن لم يكتب لهذا المؤتمر النجاح بسبب البدء بتنفيذ معاهدة ((سايكس بيكو)) من قبل بريطانيا وفرنسا لتصبح سوريا تحت الانتداب الفرنسي بعد معركة ميسلون وسقوط الحكومة العربية التي أسسها فيصل في دمشق أما شرقي الأردن فقد وقعت تحت النفوذ الانجليزي بعد ان أوعزت الحكومة البريطانية لمندوبها السامي في فلسطين هيدت صموئيل التوجه نحو شرق الاردن لامتلاك زمام المبادرة حيث قامت بتشكيل حكومتين محليتين الاولى في الكرك والأخرى في السلط وتم تشكيل حكومة ثالثة فيما بعد في عجلون تضم كافة مناطق شمال الأردن وأصبح الأردن يخضع للنفوذ البريطاني بناءاً على الاتفاق السابق مع الفرنسيين في عام ١٩١٦ (معاهدة سايكس بيكو)[١].

يرتبط تأسيس إمارة شرقي الأردن بوصول الأمير عبد الله إليها بناء على الدعوات التي وجهت للشريف الحسين بن علي من قبل أعيان ووجهاء مناطق شرقي الأردن وكذلك أعضاء حزب الاستقلال الذين جاءوا للأردن من سوريا بعد معركة ميسلون ١٩٢٠[٢].

---

(١) - الماضي ، منيب، وآخرون ، تاريخ الاردن في القرن العشرين ، (١٩٠٠-١٩٥٩) مكتبة المحتسب ، عمان ، الطبعة ٢ ، ١٩٨٨ ، ص ١١٠-ص١٢٠ .

(٢) - الماضي ، منيب، وآخرون ، تاريخ الاردن في القرن العشرين ، مرجع سابق ، ص١٢١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعد وصول الأمير عبدالله إلى مدينة معان بدأ بدعوة أهالي شرق الأردن وحكوماتها المحلية للالتفاف حوله مما حدا بالفرنسيين اعتبار وصول الأمير عبدالله إلى شرق الأردن امراً خطيراً يهدد وجودها في سوريا وذلك بسبب تصريح الأمير عبدالله انه جاء لإحياء الثورة التي أخمدت في حوران.

وخاطبت الحكومة الفرنسية الحكومة البريطانية لممارسة ضغوطها على الملك حسين لاتخاذ الخطوات الكفيلة بإيقاف ابنه الأمير عبد الله واستعدادها للدخول إلى الأردن إذا اقتضى الأمر ذلك ، وفعلاً قامت بريطانيا بالتوسط لدى الملك حسين لمنع الأمير عبد الله من القيام بأي شيء ، مقابل ان تحقق بريطانيا لأهالي شرقي الأردن حكماً لأنفسهم تحت حكم الأمير عبد الله ، وعليه تم إيفاد وزير المستعمرات ((تشرتشل)) لمقابلة الأمير عبد الله في آذار عام ١٩٢١ وتم الاتفاق على تأسيس الإمارة ولنشاء حكومة دستورية أعلن عنها في ١٩٢١/٤/١١ وكان أول رئيس لها رشيد طليع ، وبذلك اختفت الحكومات المحلية واندمجت في حكومة واحدة هي حكومة إمارة شرقي الأردن وماطلت بريطانيا بالاعتراف في حكومة شرق الأردن حتى ٢٥ أيار ١٩٢٣ بعد الاعتراف الرسمي من قبل المندوب السامي البريطاني بالحكومة الأردنية شريطة تمكن حكومة الإمارة من الإيفاء بالتزاماتها العهدية عن طريق معاهدة نفذت بين الطرفين(صك الانتداب) الذي أعطى الإمارة حق الاستقلال بعد مضي خمس سنوات شريطة توفر المقومات اللازمة لذلك بمعنى تثبيت الوضع الدستوري للإمارة[١].

وسيتم البحث في التطورات التي حصلت في الحياة السياسية الأردنية من خلال مايلي :

- واقع الحياة البرلمانية وتطورها منذ الإمارة ولغاية عام ٢٠١٤ .
- واقع الحياة الحزبية وتطورها منذ الإمارة ولغاية عام ٢٠١٤ .
- مؤسسات المجتمع المدني ودورها في تنمية الحياة السياسية .

(١) - الماضي ، منيب، وآخرون ، تاريخ الاردن في القرن العشرين ، مرجع سابق ، ص١٢٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول
واقع الحياة البرلمانية وتطورها منذ الإمارة ولغاية عام ٢٠١٤

إن من أهم الأركان التي يقوم عليها البناء الديمقراطي هو التطور في الحياة البرلمانية التي تعتبر مقياساً للمرحلة التي وصلت إليها عملية التحول الديمقراطي في الأردن ، حيث مرت الحياة النيابية الأردنية بمراحل عديدة كان لكل مرحلة منها الوجه الخاص فيها ، فبعد ان تم تشكيل أول حكومة في عهد الإمارة شهدت الإمارة أول محاولات الإصلاح في نيسان عام ١٩٢٣ عندما قرر الأمير عبد الله تأليف مجلس أطلق عليه اسم (مجلس الشورى) ومع ان هذا المجلس لم يعبر عن الحياة الديمقراطية والبرلمانية بمفهومها الكامل إلا أنها كانت اللبنة الأولى لإنشاء مجلس نيابي منتخب ، واستمر العمل بهذا المجلس حتى عام ١٩٢٧ وقد تركزت جهود الأمير والقوى السياسية في تلك الفترة على الاستقلال التام ووضع دستور للإمارة بعد توفر الشرط الذي طالبت به بريطانيا وهو وجود مجلس نواب وحكومة، لإعطاء حق الاستقلال التام للإمارة إلا ان بريطانيا استمرت بوضع العراقيل أمام الأمير عبدالله وكان الهدف من وراء ذلك هو كسب الوقت حتى يتسنى لها الحصول على اتفاق مكتوب مع الإمارة يضمن مصالحها وبالمقابل لم تتوقف محاولات الأمير عبد الله بتنظيم الحياة السياسية رغم العراقيل البريطانية لإفشال مشروع دستور ١٩٢٨ [١].

حيث ساد السخط الشعبي ، وتم رفع شكوى إلى عصبة الأمم من قبل الوفود الشعبية للمطالبة بإيفاد لجنة نزيهة للنظر في تحقق المطالب الوطنية مما دفع بريطانيا إلى إلغاء مشروع دستور ١٩٢٨ وكذلك قانون الانتخاب وتقليص السيادة باتباع القوات العسكرية المحلية لأوامر التفتيش في جيوش الإمبراطورية البريطانية ، وكذلك قيامها بسلسلة من الإجراءات وتقييد الحريات السياسية الممنوحة للإمارة ، وتقليص المساعدات المالية المقدمة للإمارة ، الأمر الذي وضع البلاد في حالة هياج عام.

حاولت بريطانيا بعدها تهدئة الأمور بطريقة الترهيب والترغيب إلى ان بريطانيا وتحت الضغط الشعبي وافقت على بعض الإصلاحات ومن أهمها منح الإمارة مجلس تشريعي منتخب في عام ١٩٢٨، والسماح بتشكيل

(١) - خير ، هاني ، السجل التاريخي المصور (١٩٢٠-١٩٩٠) بدون دار نشر ، ط٢ ، عمان ، ١٩٩٢ ، ص٣-ص١٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حكومة وطنية ولكن بقاء هذه الحكومة والمجلس كان مرهون بالتوقيع على المعاهدة البريطانية مع الأردن ، وهذا ما تم بالفعل في ١٩٢٨/٤/١٦ ولكن ليس بالسهولة المتوقعة، حيث تمت المساومة ايضاً مقابل التوقيع على انتزاع العديد من الحقوق لصالح البلد وكان من أهمها : أن المعاهدة بينت شرق الأردن دولة ذات كيان معترف به ومستقل ، ويتولى السلطة أمير للبلاد ، وكذلك تحسين الأوضاع في مختلف المجالات ومنذ الإمارة إلى حين إعلان استقلالها تم انتخاب خمسة مجالس تشريعية[١].

وفي الواقع فإن صلاحيات هذه المجالس التشريعية اقتصرت على إقرار مشاريع القوانين المقدمة من الحكومة فقط ، ولا رقابة لها على الحكومة[٢].

ثانياً : مرحلة الاستقلال : في ٢٥ / ٥ / ١٩٤٦ تم إعلان استقلال إمارة شرق الأردن وتحويلها إلى مملكة ذات سيادة ، وأعلن دستور المملكة الجديد في الأول من شباط عام ١٩٤٧ ، وبموجب الدستور الجديد تم تعديل قانون الانتخابات النيابية وتعديل عدد الدوائر الانتخابية وعدد أعضاء مجلس الأمة[٣].

وفي ٢٠ تشرين أول ١٩٤٧ تم انتخاب أول مجلس نيابي في الأردن وكان عدد أعضاءه عشرون عضواً ممثلين للدوائر الانتخابية التسعة ، وتم حلّ هذا المجلس في ١٩٥٠/١/١ وذلك لإجراء انتخابات جديدة تشمل الضفتين استناداً لمقررات مؤتمر أريحا والذي أصبحت بموجبه فلسطين جزء من أراضي المملكة الأردنية الهاشمية[٤].

وفي نيسان ١٩٥٠ تم إجراء الانتخابات وتم تشكيل مجلس نواب يشمل الضفتين ، ومن ميزات هذا المجلس انه كان ذا تمثيل قوي للأحزاب التي كانت متواجدة في ذلك الوقت ، وبرزت فيه معارضة قوية تطالب بتعديل الدستور وتفعيل مبدأ الفصل بين السلطات ، ولكن هذا المجلس لم يكمل سوى عام واحد من

(١) - خير ، هاني ، السجل التاريخي المصور (١٩٢٠-١٩٩٠) ، مرجع سابق، ص١٢ .
(٢) - الماضي ، منيب ، الموسى ، سليمان ، تاريخ الاردن في القرن العشرين ،مرجع سابق ، ص٤١٥ .
(٣) - الماضي ، منيب ،وآخرون ، مرجع سابق ص٤١٠ .
(٤) -درويش ، سائد ، المرحلة الديمقراطية الجديدة في الاردن ، مؤسسة دانة للنشر ، عمان ، ط١ ، ١٩٩٩ ، ص٦٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمره إذ تم حله بسبب عدم التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، ومن منجزاته إقرار مشروع الوحدة بين الضفتين .

وفي أيلول عام ١٩٥١ تم انتخاب مجلس نيابي جديد ، وفي هذا المجلس تم إقرار دستور ١٩٥٢ في عهد الملك طلال وهو الدستور الذي يعد من أفضل دساتير المملكة ، واستلم الملك الحسين بن طلال سلطاته في عهد هذا المجلس ايضاً ، وتم حلّ المجلس عام ١٩٥٤ بسبب عدم تعاونه مع السلطة التنفيذية ايضاً .

وفي تشرين أول عام ١٩٥٤ تم انتخاب مجلس نواب جديد ١٩٥٤ تم انتخاب مجلس نواب جديد ولكن تم حله في حزيران ١٩٥٦ لعدم تعاونه مع السلطة التنفيذية[١].

وفي تشرين أول عام ١٩٥٦ تم انتخاب مجلس نواب وكان عدد أعضائه ٥٠ عضواً ، وفي عهد هذا المجلس تم تشكيل أول حكومة حزبية من قبل الحزب الوطني الاشتراكي برئاسة سليمان النابلسي (الأمين العام للحزب) وصدر قانون جديد للانتخابات تم فيه زيادة عدد المجلس إلى ستين عضواً ، وأتم هذا المجلس مدته الدستورية ومدد له سنة واحدة .

وفي تشرين أول عام ١٩٦١ تم انتخاب مجلس النواب السادس ، ونظراً لعدم التعاون بينه وبين السلطة التنفيذية تم حله في ١٩٦٢/٩/٢٦ ولم يكمل العام من عمره[٢]. وفي تشرين ثاني ١٩٦٢ تم انتخاب مجلس جديد ولم يكمل هذا المجلس خمسة شهور من مدته ، إذ تم حله بسبب عدم إعطائه الثقة لحكومة سمير الرفاعي .

وفي عام ١٩٦٣ تم انتخاب مجلس جديد واستمر في عمله إلى كانون أول ١٩٦٦ وتم حله بسبب عدم تعاونه مع السلطة التنفيذية[٣].

---

(١) - خير ، هاني ، مرجع سابق ، ص ١٣٢ .
(٢) - خير ، هاني ، مرجع سابق ، ص ١٣٣ .
(٣) - خير ، هاني ، مرجع سابق ، ص ١٣٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي نيسان ١٩٦٧ انتخب مجلس نيابي جديد واستمر هذا المجلس في عمله لمدة ستة سنوات ، إذ أتم مدته الدستورية ومدد له سنتين لغاية نيسان ١٩٧٣ .بسبب الظروف التي مرت على البلاد وهي حرب حزيران عام ١٩٦٧ واحتلال الضفة الغربية ، حيث جمدت بعد ذلك الحياة النيابية لغاية ١٩٨٤ ، وفي هذا العام تم دعوة مجلس النواب التاسع لإعادة ممارسة صلاحياته الدستورية ، وخلال فترة التجميد تم تشكيل مجلس استشاري عام ١٩٧٨ بهدف إبداء المشورة ومناقشة السياسة العامة للدولة[١].

وبتاريخ ١١ كانون الثاني ١٩٨٤ تم دعوة مجلس النواب المنحل للانعقاد وذلك بعد أن تم تعديل المادة ٧٣ من الدستور بحيث تضمن التعديل حق الملك في دعوة المجلس المنحل للانعقاد وله ممارسة كامل صلاحياته الدستورية وبقي ممارساً لصلاحياته حتى ٣١ تموز١٩٨٨[٢].

وفي عام ١٩٨٩ تم الدعوة لإجراء انتخابات نيابية جديدة والعودة إلى الحياة الديمقراطية وذلك بعد قرار فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية عام ١٩٨٨ ، حيث أجريت انتخابات بموجب قانون الانتخاب بعد إجراء التعديلات اللازمة عليه ليقتصر عدد الدوائر الانتخابية على الضفة الشرقية فقط . وقد تميزت هذه الانتخابات بالإقبال الكبير من قبل المواطنين على ممارسة حق الانتخاب[٣]، وتميز المجلس بالتمثيل الواسع للتيار الإسلامي ، وتم حلّ المجلس في آب عام ١٩٩٣ وأجريت انتخابات جديدة في ١٩٩٣/١١/٨ لانتخاب مجلس النواب الثاني عشر وتمت الانتخابات على أساس قانون الصوت الواحد ، وقد شاركت الأحزاب السياسية في هذه الانتخابات وكان نصيب التيار الإسلامي ١٦ عضواً وتم حل المجلس في ١٩٩٧/٩/١ ،

وفي ١٩٩٧/١١/٤ أجريت انتخابات نيابية جديدة للمجلس الثالث عشر واستمر في عمله حتى ٢٠٠١/٦/١٦ ، وبعد ذلك صدرت الإرادة الملكية بتأجيل إجراء الانتخابات النيابية لمدة عامين .

---

(١) - خير ، هاني ، مرجع سابق ، ص ١٣٤-ص١٣٦ .
(٢) -مصالحه، محمد ، دراسات في البرلمانية الاردنية، الجزء الاول ،دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٠ ، ص١٠٧ .
(٣) -الدعجة ، هايل ،مجلس النواب الاردني بين الشعار والتطبيق، المطابع العسكرية، عمان،١٩٩٦ ،ص٤٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في حزيران ٢٠٠٣ أجريت الانتخابات النيابية لمجلس النواب الرابع عشر وعلى أساس قانون الانتخاب المعدل الذي تم فيه زيادة عدد أعضاء المجلس إلى ١١٠ أعضاء وتخصيص كوتا للمرأة بواقع ستة مقاعد ، وزيادة عدد الدوائر الانتخابية إلى ٤٤ دائرة ، وتخفيض سن الناخب من ١٩ سنة إلى ١٨ سنة ، كما تم تخصيص مقاعد للمسيحيين والشركس ، واستمر هذا المجلس إلى ان أكمل مدته الدستورية كاملة ، وفي عهد هذا المجلس صدرت قوانين المطبوعات والنشر ، والأحزاب السياسية ، ومنع الإرهاب[١].

وفي تشرين ثاني ٢٠٠٧ تم إجراء الانتخابات للمجلس النيابي الخامس عشر ،الذي استمر في عمله لمد عامين وتم حله ، حيث تعرض هذا المجلس للانتقاد بدعوى عدم نزاهة الانتخابات وانتشار ظاهرة المال السياسي وبيع وشراء الأصوات من قبل المرشحين ، ووجه الاتهام المباشر للحكومة في غض الطرف عن هذه التجاوزات[٢]. وعلى أثر ذلك تم حل المجلس في ٢٠٠٩/١١/٢٤ وفي ٢٠٠٩/١٢/٨ صدرت الإرادة الملكية بتأجيل إجراء الانتخابات وبتاريخ ٢٠١٠/٥/١٨ صدر قانون مؤقت للانتخاب وعلى أثره أجريت انتخابات المجلس النيابي السادس عشر في ٢٠١٠/١١/٩ وواجه هذا المجلس نفس الانتقادات التي واجهها المجلس السابق من تزوير في الانتخابات وشراء الأصوات فصدرت الإرادة الملكية بحله في ٢٠١٢/١٠/٤ وإجراء انتخابات جديدة وقد تم إجراء انتخاب المجلس السابع عشر في كانون الثاني ٢٠١٣ وما زال لغاية الآن .

المطلب الثاني
واقع الحياة الحزبية وتطورها منذ الإمارة ولغاية عام ٢٠١٤

إن من أهم الضرورات لترسيخ الديمقراطية في أي دولة هي الأحزاب السياسية ، فهي تقوم بتكريس التعددية السياسية ولعب دور مهم في التنمية السياسية والنيابية وجذب الرأي العام وكسب ثقته ، من خلال طرح

(١) -الزعبي ، فتحية احمد ،الانتخابات آلية الديمقراطية،عمان، مركز الدراسات البرلمانية،٢٠٠٤ ،ص٨١ .
(٢) - بطاينه ، رافع ، الاصلاح السياسي في الاردن ، دار امواج للطباعة والنشر ، عمان ، ط١ ، ٢٠٠٩ ، ص٣٥ – ص٤٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البرامج التي تقوم بها من اقتصادية وسياسية وثقافية ، وذلك يكون من خلال مشاركتها في الانتخابات النيابية بقصد الوصول للسلطة عن طريق الحصول على اكبر عدد ممكن من المقاعد النيابية ، أو القيام بدور فاعل في مراقبة أداء الحكومة وحجب الثقة عنها وإسقاطها عندما لا تقوم بواجبها بالشكل الصحيح[١].

والأحزاب هي أكثر الوسائل ملائمة لتمكين الأفراد من ممارسة الديمقراطية على نحو منظم كونها ركن أساسي من أركان الديمقراطية وأكثر الوسائل القادرة على استيعاب مشاركة سياسية واسعة من قبل المواطنين ، وتعود جذور الأحزاب السياسية بمحتواها الجماهيري المنظم إلى نهايات القرن التاسع عشر ، وبناء عليه فإن الأحزاب السياسية تمثل حلقة من حلقات الوصل بين المواطنين والحكومة ، وتقوم بتحويل الأفكار الاجتماعية في المجتمع القائمة فيه إلى سلوك سياسي ملموس وحسب توجهات وأفكار هذه الأحزاب[٢]. أما الأحزاب غير الوطنية فهي التي تسعى إلى ان تكون أهدافها المبطنة وسيلة لعدم الاستقرار في البلد القائمة فيه ، أو إسقاط النظام ، أو العمل على نشر الفساد والعنف بين الشعب[٣].

وفي الوقت الذي كانت فيه الأحزاب السياسية تطالب بالحرية والوحدة وإقامة المجتمع السياسي ، والمطالبة بتحقيق العدالة والمساواة ، فقد كان النظام السياسي الأردني يقوم بالتأكيد على هذه المطالبات ويقوم بطرحها والسعي نحو تبنيها ومطالبة الحكومة للعمل بها وتنفيذها وذلك من خلال كتب التكليف السامي للحكومات المختلفة أو من خلال التوجيهات المباشرة للحكومة ، وفي سبيل استيعاب كافة أطروحات الأحزاب وتوجهاتها فقد عمل الملك الراحل الحسين بن طلال على استيعاب كافة المعارضين في

(١) - بطاينه ، رافع ، مرجع سابق ، ص٧٧- ص٧٨ .
(٢) - الاسود ، صادق ، علم الاجتماع السياسي ، اسسه وابعاده ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ١٩٩٠ ، ص ١١١ .
(٣) - بغدادي ، عبدالسلام ابراهيم ، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا ، سلسلة اطروحات الدكتوراة ، العدد ٢٣ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص٢٨٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحياة السياسية الأردنية وتلبية مطالبهم ما أمكن ذلك . كما ان الملك عبدالله الثاني بن الحسين قد شدد على تنمية الأحزاب السياسية وان تقوم بدورها في نشر الديمقراطية وتعزيز التنمية السياسية[١].

ففي عام ٢٠٠٧ صدر قانون جديد للأحزاب السياسية حيث تتضمن مجموعة من التعديلات على القانون السابق منها تخفيض سن الأعضاء المؤسسين إلى ٢١ عاماً بلاً من ٢٥ عاما ، وتخصيص دعم مالي للأحزاب من موازنة الدولة ، والسماح لها باستخدام مرفق الدولة ، وعدم التعرض للمواطنين بالمسائلة أو الملاحقة القانونية بسبب الانتماء الحزبي لديهم .

من ذلك نجد ان للأحزاب دور مهم في مسيرة الإصلاح السياسي من خلال دورها في تنظيم الشعب سياسياً من كونها قنوات لتنظيم الاتصال مع أجهزة الدولة المختلفة وقيامها بالتأثير في سياسة الدولة وقراراتها ومن خلال دورها الرقابي على تصرفات الحكومة . وحالياً يوجد مشروع قانون مقترح جديد للأحزاب السياسية في أروقة رئاسة الوزراء وديوان التشريع ، وجاء هذا القانون بناء على توجيهات لجنة الحوار الوطني التي شكلها مجلس الوزراء في ٢٠١١/٣/١٤ حيث قامت اللجنة بوضع مشروع قانون جديد للأحزاب تجري دراسته حالياً ومناقشته .

المطلب الثالث
مؤسسات المجتمع المدني ودورها في تنمية الحياة السياسية

تعرف مؤسسات المجتمع المدني بأنها " مجموعة من المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تقوم بتنظيم نفسها في إطار شبكة من العلاقات بين المكونات الاجتماعية الأخرى في المجتمع والتي تنمو وتستمر عبر مجموعة من المؤسسات التي تعمل بشكل منفصل ومستقل عن مؤسسات الدولة الأخرى"[٢].

---

(١) - بطاينه ، رافع ، مرجع سابق ، ص٩٠-ص٩٣ .
(٢) - الصبيحي ، احمد ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة اطروحات الدكتوراة ، الطبعة ١ ، بيروت ، تشرين اول ، ٢٠٠٠ ، ص ٣٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث تعتبر هذه المؤسسات أحد أدوات الإصلاح المهمة التي تقوم بالمساهمة في تنمية الحياة السياسية في الدولة من خلال تمثيلها لأحد قنوات الحياة السياسية في صنع قرارات السياسة العامة للدولة[١] . وهذه المؤسسات هي بمثابة مدارس لتعليم الديمقراطية ، كونها تقوم بممارسة العمل الديمقراطي داخل أروقتها مثل الدخول في الحوارات مع الأعضاء الآخرين ، والتنافس على القيادة فيها ، فاعتياد الأفراد على ممارسة العملية الديمقراطية على مستوى الجماعة الصغيرة المنتمي إليها هو بمثابة تدريب على ممارسة تلك العملية على مستوى المجتمع والدولة بشكل عام ، وهذه العملية تعزز قيم الديمقراطية لدى الأفراد وتنشر الرغبة الكبيرة في تنمية الحياة السياسية بين أفراد الشعب المختلفة[٢] . كما أن مؤسسات المجتمع المدني تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية والسياسية من خلال غرس مجموعة من القيم والمبادئ في نفوس أعضائها وهذه القيم تقوم على المساواة والإنصاف وقبول الرأي الآخر والتعاون وتحمل المسؤولية والاهتمام بالعمل العام وتنميته وبشكل يتجاوز الاهتمامات الخاصة ، وهذا يتم عن طريق ترسيخ ثقافة العمل الجماعي وإدارة الخلافات بشكل سلمي وديمقراطي وقبول الرأي والرأي الآخر .

وتشمل منظمات المجتمع المدني الهيئات الاجتماعية والسياسية والثقافية من نقابات واتحادات ومنتديات ومنظمات غير حكومية ، وهي جميعها تعمل في مجال الديمقراطية وتنمية الحياة السياسية والدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة .

ومن أمثلة مؤسسات المجتمع المدني ذات الفعالية الكبيرة على المستوى العام هي النقابات المهنية ، فقد قامت ومنذ بدايتها بالدفاع عن الحريات العامة والديمقراطية في الأردن ، وبعضها كان فاعلاً على الصعيد السياسي خاصةً بعد حرب عام ١٩٦٧[٣].

(١) - البيج ، علون ، الديمقراطية واشكالية التعاقب على السلطة ، المستقبل العربي ، عدد ١٥٧ ، آذار ١٩٩٢ ، ص ١٥٥ .
(٢) - الصاوي ، علي ، التنظيمات غير الحكومية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي ، مجلة شؤون عربية ، عدد ٧٥ ، ايلول ١٩٩٣ ، ص ١٠٨ .
(٣) - بطاينه ، رافع ، مرجع سابق ، ص ١٢٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ففي هذه الفترة غلب الطابع السياسي على معظم أنشطة وأعمال النقابات ، والسبب يعود لغياب النشاط الحزبي آنذاك ، حيث بدأت انتخابات النقابات تأخذ الطابع الحزبي والسياسي منذ ذلك الوقت ، وبعد استئناف الحياة الديمقراطية عام ١٩٨٩ تزايد إنشاء مؤسسات المجتمع المدني فلعبت دوراً فاعلاً ومؤثراً في تطوير الحياة الديمقراطية والتعددية السياسية وتنميتها ، واستطاعت ان تقوم بتنمية قدرات الأفراد في المجتمع سياسياً وثقافياً واجتماعياً وتقوم بتعزيز الحريات العامة[١].

وقد طرأ تغيير على قوانين النقابات في بداية السبعينيات بحيث سمح للسلطة التنفيذية بأن تقوم بحل النقابات المهنية إذا ما وجدت ضرورة أمنية لذلك أو إذا كان وجود مجلس النقابة يهدد السلامة العامة بخلاف ما كانت عليه سابقاً ، حيث كانت قوانين النقابات تعتبرها شخصيات اعتبارية[٢] .

وتقوم مؤسسات المجتمع المدني بلعب دور مهم في الإصلاح السياسي حيث انه هناك ترابط ما بين المجتمع المدني وتنمية الحياة السياسية ، إذ لا يتصور قيام دولة ديمقراطية بغياب مجتمع مدني ، ولا يقوم مجتمع مدني بدون دولة ديمقراطية ، فالإصلاح السياسي بحاجة لثقافة مدنية تقوم على قيم الحوار والحرية والتسامح ونبذ العنف ، وهذه الثقافة لا يمكن تصورها في ظل غياب مؤسسات المجتمع المدني[٣].

(١) - بطاينه ، رافع ، مرجع سابق ، ص ١٢١-.
(٢) - بطاينه ، رافع ، مرجع سابق ، -ص١٢٢ .
(٣) - بني سلامه ، محمد تركي ، مرجع سابق ، ص١٦٥- ص١٦٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني
الإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية

إن مسألة القيام بالإصلاح ليست ذات موضع خلاف أو جدل ، فالجميع أصبح يشعر بأن الإصلاح هو الآن ضرورة حتمية طرحت نفسها على مختلف الأصعدة ، والتوجه نحو الإصلاح أصبح مطلب رئيسي في كافة الدول العربية بشكل عام ، وفي الأردن بشكل خاص . وإذا أردنا الحديث عن الإصلاح السياسي فإن هذا لا يعني ان حقوق المواطن السياسية هي معدومة وإنها بحاجة إلى من يحييها أو يصلحها ، ولكن نقصد بالإصلاح تطوير التشريعات وتحديثها بشكل يتماشى مع التطور الحاصل في العالم أجمع وبما يوافق المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ، ونصوص الدستور الأردني التي تلبي طموحات المواطن بحياة عصرية تسودها الحرية والعدالة والنزاهة[١] .

والإصلاح السياسي هو المفتاح لأي إصلاح آخر سواء اقتصادي أو إداري أو اجتماعي ، فأي شكل من أشكال الإصلاح لا يمكن ان يتحقق بغياب الإصلاح السياسي الذي يكفي غيابه لأن يقطع الطريق على أي شكل إصلاحي آخر ، فكيف يمكن القيام بالإصلاح الإداري في حين ان كل المناصب والمفاصل الإدارية الهامة في الدولة تبقى حكراً على بعض الشخصيات والأسماء التي تتكرر من وقت لآخر ، بينما يبقى أصحاب الكفاءة والخبرة والنزاهة من باقي أفراد الشعب خارج هذه المناصب ويتم تهميشهم .لذلك فعند التركيز على الإصلاح السياسي فهذا لا يعني أن مشاكلنا تقف عند حدود الأزمات السياسية ، وانحسار الديمقراطية والحريات العامة وانتهاكات حقوق الإنسان ، بل تمتد هذه المشاكل والأزمات إلى الاقتصاد والتعليم والصحة والفساد الإداري والوحدة الوطنية[٢].

---

(١) - بطاينه، رافع ، مرجع سابق ،ص١٣٠-ص١٣٣ .
(٢) -العريان ، محمود ، الاصلاح السياسي مدخلاً لحل أزماتنا المتعددة ، بحث منشور على الانترنت ، ص٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذلك فإن القيام بالإصلاح السياسي أولاً هو المدخل لحل تلك الأزمات بأسلوب سلمي بعيد عن العنف ، بغية الوصول إلى معايير قانونية ودستورية تحكم هذه العلاقة بين الأطراف المختلفة .

وعند المطالبة بالإصلاح فان هذا يكون استجابة للاحتياجات الوطنية في تعزيز البنية السياسية والاقتصادية وذلك عبر تحقيق مشاركة أوسع لكافة فئات وشرائح المجتمع في اتخاذ القرار ، مما يسمح بإقامة مجتمع التقدم والمنعة في مواجهة تحديات الوقت الراهن[١].

وبناء على ذلك فإنني سأبحث في موضوع الإصلاح السياسي في الأردن من خلال مبحثين أتناول من خلالهما الإصلاح السياسي من خلال الرغبة في الإصلاح السياسي لدى النظام الملكي الأردني ، ومدى حاجة الشعب لذلك ، ثم بيان العوامل والدوافع التي تؤدي إلى الإصلاح السياسي في الأردن ، ثم بيان دور السلطات والمؤسسات في عملية الإصلاح من خلال بيان دور البرلمان والحكومة والقضاء ووسائل الإعلام في الإصلاح وذلك من خلال المبحثين التاليين :

- المبحث الأول : تطور الإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية .
  المطلب الأول : الرغبة في الإصلاح السياسي .
  المطلب الثاني : العوامل والدوافع التي تؤدي إلى الإصلاح السياسي .
- المبحث الثاني : دور السلطات والمؤسسات في العملية الإصلاحية .
  المطلب الأول : دور البرلمان في الإصلاح .
  المطلب الثاني : دور الحكومة والقضاء في الإصلاح .
  المطلب الثالث : دور وسائل الإعلام والمجتمع في الإصلاح .

(١) - العريان ، محمود ، الإصلاح السياسي مدخلا لحل أزماتنا المتعددة ، بحث منشور على الانترنت .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول
تطور الإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية

في عام ١٩٩٩ تولى الملك عبدالله الثاني بن الحسين سلطاته الدستورية ، ومنذ ذلك الوقت شرع بإجراء الإصلاحات الشاملة في مختلف القطاعات من سياسية واجتماعية واقتصادية وإدارية وإعلامية وتعليمية ،وتابع المسيرة على نهج والده الراحل الحسين بن طلال في مسيرة الإصلاح ، وفي هذا العهد الجديد بدأ الأردن مرحلة جديدة في العمل الإصلاحي بقصد تطوير الحياة السياسية ، وتمثلت في إنشاء وزارة للتنمية السياسية تهدف إلى تنفيذ الإصلاحات ومتابعتها من خلال التنسيق مع الجهات ذات العلاقة وذلك بإعادة النظر في التشريعات التي تنظم الحياة السياسية ، وبشكل ينسجم مع المرحلة الجديدة ويؤدي إلى دفع المواطنين للانخراط في العمل السياسي ، فبدأت مسيرة الإصلاح من خلال تشكيل لجان الأردن اولاً في عام ٢٠٠١ وكانت تهدف إلى بيان رؤيتها للإصلاح ووضع المقترحات لذلك . ثم جاءت بعد ذلك لجنة الأجندة الوطنية التي اعتبرت بمثابة إستراتيجية شاملة لجميع القطاعات الإصلاحية في الأردن من سياسية واقتصادية واجتماعية ، كما إنها تهدف إلى بث روح التجديد والإصلاح لدى أصحاب القرار ، وتركّز على الديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان ، ثم جاءت وثيقة كلنا الأردن التي ضمت عدد من البرامج التي تتعلق بتقوية الجبهة الداخلية ، وبرنامج عمل خاص بالإصلاحات لكل قطاع[١].

(١) - بطاينه ، رافع ، مرجع سابق ، ص٤٥-ص٤٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول
الإصلاح السياسي أهدافه وأولوياته

إن ما يحدث على المستوى الدولي والإقليمي من تطورات _ وكما ذكرنا سابقاً _ تمثلت بانهيار الاتحاد السوفييتي وأحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ ومبادرة الولايات المتحدة في مشروع الشرق الأوسط الكبير وقيامها ببيان أهدافها المتمثلة بتقديم الدعم والمساعدة في مجال الإصلاح السياسي والدستوري والثقافي والاجتماعي للدول التي ترغب في الإصلاح ، وكانت تستند في مطالبها للدول بضرورة الإصلاح من أن قيم العدالة والحرية والديمقراطية هي من القيم التي لا يستطيع أي احد مقاومتها ، وان منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والدول العربية بشكل خاص بحاجة إلى حزمة طويلة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والثقافية[١].

كما أن انتشار الفساد الإداري والمالي وفقدان المشاركة السياسية للمواطن بشكل فاعل ومحاولة التضييق على حرية الرأي والتعبير ، أدّت بمجملها إلى أن تعيق المحاولات الملكية للإصلاح ، لذلك كان من الضروري ان يتم إزالة العقبات من طريق الإصلاح الذي يقوم على مجموعة من المبادئ الأساسية تتمثل بما يلي[٢]:

- إن أساس الإصلاح الحقيقي هو أن تكون فيه العملية الإصلاحية شاملة ومتواصلة .
- أن من أهم متطلبات الإصلاح الحقيقي هوا لاسترشاد بالمعايير والضوابط المتعلقة بالمرحلة الانتقالية مثل الاستراتيجيات والأهداف السياسية وأولوية تنفيذها .
- إن من أهم الأسس التي يقوم عليها الإصلاح الحقيقي هو استخدام آليات الشفافية .

وبما أن التنمية السياسية تعني الانتقال من نظام إلى آخر له القدرة على التعامل مع المشكلات ويستجيب للمطالب التي تنبع من بيئته الداخلية والخارجية ، فإننا نجد أن هناك علاقة مباشرة بينها وبين مفهوم الإصلاح السياسي ، ولذا تم التقريب بين هذين المفهومين فإن الهدف هو واحد وهو التطوير الجذري لبنية النظام

(١) - البرصان ، احمد سليم مبادرة الشرق الاوسط الكبير الابعاد السياسية والاستراتيجية مجلة السياسة الدولية عدد ١٥٨ القاهرة ٢٠٠٠ ص٤٨ .
(٢) -فرجاني ، نادر ، خلق فرص للاجيال القادمة ، مقال في برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية الانسانية العربية للعالم ، نيويورك ٢٠٠٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسي وشكل الحكم وطبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة في النظام ضمن إطار البيئة المحيطة ، كما يلتقيان في الجوهر والمضمون من خلال تطوير النظم السياسية وزيادة كفاءتها وقدرتها في مواجهة المتغيرات .

وعليه فإن النظام السياسي المتطور الساعي للإصلاح يتميز بالسمات التالية[١]:

أولاً : وجود سلطة مركزية لها القدرة على التعاون مع مراكز السلطات المحلية ودعمها وتقويتها .

ثانياً : وجود جهاز إداري يتسم بالكفاءة والقدرة على تنفيذ البرامج الحكومية .

ثالثاً : الانتقال السلمي للسلطة بكافة أشكالها ووجوهها .

رابعاً : وجود مشاركة سياسية واسعة تهدف إلى صنع السياسات بشكل شفاف سواء بشكل مباشر أو غير مباشر .

خامساً : احترام النظام السياسي للدستور والقانون وقدرته على القيام بدور سياسي فاعل .

كما أن التنمية السياسية تعتبر المرتكز لبناء الديمقراطية وتعزيز المشاركة السياسية بحيث تعتبر متطلب أساسي لتعزيز حقوق الإنسان ، وترتبط ارتباط وثيق بالعملية الديمقراطية بما تتضمنه من كفالة للحقوق والحريات العامة وتشييد للمؤسسات الديمقراطية التي تتيح للمواطن أقصى درجات المشاركة في الحياة السياسية، والتنمية السياسية هي الممثل لدور الدولة في توسيع المشاركة السياسية باعتبارها المرجع الوحيد لصناعة القرار ، وتعتمد عملية التنمية السياسية في أداء عملها بالشكل الصحيح على توفر الإرادة السياسية لدى النظام الحاكم وذلك بقيامه باحترام حقوق الإنسان وتعزيزها بما يتوافق مع جميع المعايير والأنظمة الدولية في هذا المجال ، فالضمانة الحقيقية للتنمية السياسية وبالتالي للإصلاح السياسي هو احترام حقوق الإنسان ، واحترام سيادة القانون والعدالة والمساواة بين جميع المواطنين[٢].

وعليه فان التنمية السياسية الناجحة هي تلك التي تقوم بالتعبير عن المضامين الحقيقية للنظام الديمقراطي بكافة مكوناته ، حيث تقوم بالتعامل مع التعددية الفكرية والسياسية من منطلق حق المواطنة وذلك بفتح المجال

(١) - المشاقبه ، امين عواد ، وآخرون ، الإصلاح السياسي والحكم الرشيد ، مطبعة السفير عمان ص ٥١ – ص ٥٣ .
(٢) - بطاينة ، رافع شفيق ، مرجع سابق ، ص ٢٨٧ – ص ٢٩٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بشكل واسع وجدي وأمين أمام كافة القوى السياسية لحضها على المشاركة الفعلية في بناء مؤسسات الدولة . وبذات الوقت تتطلب التنمية السياسية وجود معارضة سياسية ملتزمة بالدستور وسيادة القانون والنظام ، وان تعبر عن وجهة نظرها بجميع الوسائل المشروعة ، في جو تسوده الحرية واحترام الرأي والرأي الآخر ، ويكون التعامل معها على أساس اعتبارها جزء من الشرعية الوطنية[١]. وعندما نطالب بالإصلاح فهذا يكون استجابة للاحتياجات الوطنية العامة في سبيل تعزيز البنية السياسية والاقتصادية من خلال تحقيق مشاركة واسعة لفئات المجتمع في اتخاذ القرار ، وبالتالي إقامة مجتمع يتمتع بالتقدم والمنعة في مواجهة التحديات الراهنة على كافة المستويات .

وهكذا وحتى نستطيع ان نسير بالإصلاح بكل ما تحمله الكلمة من معنى فانه يجب علينا دراسة ظاهرة الفساد المستشري في أركان الدولة ومعرفة أسبابه وصوره وبالتالي مكافحته والقضاء عليه بشكل كامل ، وتوسيع الثقافة السياسية والتنمية السياسية بشكل يخدم كافة شرائح المجتمع ، وخاصة في المدارس والجامعات وفئات الشباب، فهما السبيلان الوحيدان اللذان يمكن ان يوصلان المواطن إلى حسن التدبير[٢].

وبما أن الدراسة البحثية تتحدث عن دور النظام الملكي في الإصلاح ، فإن هذا النظام ممثلاً برأس الدولة وهو الملك عبدالله الثاني بن الحسين الذي استند إلى رؤى استشرافية لديه حرص منذ توليه سلطاته الدستورية على تحقيقها ، حيث جاء التأكيد الملكي على مسيرة الإصلاح بشكل متواصل ومبني على خطط وبرامج ديناميكية متواترة ومدروسة، تسير بالأردن إلى إحداث التغيير الايجابي في الدولة بما يحقق الطمأنينة والمساواة بين جميع أفراد الشعب .

---

(١) - بطاينة ، رافع شفيق ، مرجع سابق ، ص٢٩٢ .
(٢) - المشاقبه، امين ، وآخرون ، مرجع سابق، ص٥١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني
العوامل والدوافع التي تؤدي إلى الإصلاح السياسي في الأردن

نظراً لما يتمتع به الأردن حالياً من تحول ديمقراطي بصورة متوازنة ، وبعيداً عن الاضطرابات الداخلية أو التدخلات الخارجية ، ولديه بيئة جيدة من الاستقرار الأمني والوحدة الوطنية والنضج السياسي وتوفر المؤسسات والبيئات اللازمة لنجاح الإصلاح السياسي وذلك مقارنة بغيره من الدول فأننا نستطيع ان نجمل العوامل والدوافع التي تؤدي للإصلاح السياسي في الأردن بمايلي [١]:

١. أنه دولة ديمقراطية : فالمواطن الأردني يتمتع بممارسة كافة حقوقه السياسية التي كفلها له الدستور وبحرية كاملة ، فالحرية تقوم في نظام حر أي تكون فيه سلطة الحكم نابعة من إرادة الشعب داخل إطار من التنظيم القانوني والسياسي الذي يكفل لكل مواطن حق المشاركة في تكوين الإرادة العامة التي تسير شؤون الجماعة وفق قواعد محددة سلفاً[٢] .

٢. إرادة سياسية لدى النظام السياسي الحاكم : فالإرادة السياسية ذات دور مميز وكبير في ترسيخ النهج الديمقراطي والإصلاح السياسي ويتمثل ذلك بدعمها لمسيرة الإصلاح بكل الوسائل والتزامها بها .

٣. الوحدة الوطنية : يجب ان لا يكون في دستور أي دولة ما يشير إلى التمييز بين المواطنين ، أو إلى التمييز العرقي ، بشكل يجعله يشعر انه ينتمي إلى أقلية دينية او مذهبية او عنصرية ، ويجب ان يشعر كل مواطن بأنه مواطن حر ينتمي إلى وطن واحد يكون للجميع ، لذلك نجد ان الأردن يقوم على مبدأ التعددية السياسية والاجتماعية ، والتقاليد العرفية لدى إدارة الدولة ذهبت إلى تمثيل كافة فئات المجتمع في عملية صنع القرار السياسي[٣] .

---

(١) - سعد الدين إبراهيم،وآخرون، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي،مركز الدراسات الوحدة العربي،بيروت،١٩٨٣،ص٣٥٠ –ص٣٦٠ .
(٢) - الدستور الاردني / المادة ٢٤ .
(٣) - سعد الدين إبراهيم، وآخرون، مرجع سابق ،ص٣٥٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. المساواة : من القواعد التي يقوم عليها المجتمع الديمقراطي المساواة بين المواطنين وذلك بالتمتع بالحقوق والواجبات من دون تمييز بينهم لأي سبب كاللون أو الرأي السياسي أو العرق أو أي وضع آخر .

٥. حق المعارضة وحرية تأليف الأحزاب : بما ان الأردن هو دولة ديمقراطية فإن لكل مواطن حق التمتع بكامل حقوق المواطنة فله الحق بتأليف الأحزاب والجمعيات وإبداء آراؤه السياسية بكل حرية وهذه الحقوق مكفولة بموجب الدستور وكل ذلك ضمن إطار المشروعية والسلمية .

٦. الفصل بين السلطات الثلاث وذلك بقصد عدم تركز السلطة في يد واحدة .

٧. القضاء الحر والمستقل والنزيه .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني
دور السلطات والمؤسسات في العملية الإصلاحية

عملية الإصلاح في أي دولة تحتاج إلى مجموعة من الأدوات أو المؤسسات التي يتم من خلالها تحويل الإصلاح من مجرد شعارات أو مطالب شعبية إلى واقع ملموس ، بحيث يؤدي إلى إطلاق الحريات وتعزيز احترام حقوق الإنسان ومحاربة الفساد وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صنع القرار، وتعزيز حرية استقلال الصحافة والقضاء ، والكثير من الأهداف التي تنعكس آثارها بالنتيجة على جميع أفراد المجتمع ومؤسساته.

وتتفاوت المؤسسات في تأثيرها وذلك اعتماداً على درجة التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المجتمع وعلى مدى اعتماد هذه المؤسسات أو استقلالها عن النظام السياسي في الدولة ، فالبعض منها يخضع لهيمنة كاملة من النظام السياسي ونفوذه ، حيث يكون دور هذه المؤسسات ضعيف أو معدوم في إحداث الإصلاح السياسي من دون رغبة الدولة والنظام في الإصلاح . وبعضها الآخر يكون نفوذ الدولة والنظام عليها ضعيف وهذه هي التي تلعب الدور الهام والبارز في الضغط باتجاه الإصلاح وتعزيز مسيرة الإصلاح إذا كانت قد بدأت بمبادرة من جهة أخرى سواء الحكومة أو النظام السياسي [١].

وسأتناول في البحث دور هذه المؤسسات والسلطات في الإصلاح والتي تتمثل بالبرلمان ، والحكومة ، والقضاء ، والمؤسسات المستقلة ، من أحزاب ونقابات وجمعيات ووسائل إعلام وذلك من خلال المطالب التالية :

(١) - بني سلامه ، محمد تركي ، مرجع سابق ، ص١٦٢ – ص ١٦٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول
دور البرلمان في الإصلاح

من الأركان التي تقوم عليها العملية الديمقراطية في الدولة هي الحياة البرلمانية ، فالبرلمان صاحب دور رئيسي في تحقيق أي إصلاحات مطلوبة وفي جميع المجالات من اقتصادية وسياسية واجتماعية ، كونه يعتبر أداة التشريع الرئيسية للقوانين التي تنظم الأعمال الحياتية بكافة مناحيها وهو يعتبر أيضا الأداة الرئيسية للرقابة على أعمال السلطة التنفيذية .

ويتمثل دور البرلمان في عملية الإصلاح من خلال أدائه لدوره الرئيسي في التشريع والرقابة ، فالتشريعات والقوانين التي تؤكد الشفافية والمحاسبة وحماية الأفراد والحريات والممتلكات ومحاربة الفساد هي القوانين التي تدفع حركة الإصلاح إلى الأمام[١] .

كما ان السلطة الرقابية الممنوحة للبرلمان هي قادرة على ضمان القدر الكبير من الشفافية لأعمال الحكومة ، فللبرلمان الأدوات الرقابية الفاعلة في مراقبة أعمال السلطة التنفيذية ولكنها تتفاوت في درجة آثارها فالسؤال البرلماني يؤدي إلى الحصول على المعلومات والوثائق بكافة أنواعها التي تكون الأساس في كشف أي قضية تتعلق بالفساد وتكون مدخلاً لأي إجراء تنفيذي في الجهاز الحكومي، وبالتالي ترفع المؤسسة البرلمانية درجة مراقبتها من اجل توفير الشفافية والوصول للحقيقة ، ويتقدم البرلمان عن طريق النائب صاحب السؤال بالاستجواب أو طلب المناقشة العامة لموضوع السؤال وبذلك ينتقل النقاش ما بين نائب ووزير ليصبح بين السلطة التشريعية الممثلة بالبرلمان وبين السلطة التنفيذية الممثلة بالحكومة ، وإذا تبين وجود شبهة فساد فان البرلمان يلجأ إلى تشكيل لجان التحقيق التي تملك صلاحيات واسعة تمكنها من الاطلاع على كل ما يتعلق بالموضوع مدار البحث[٢]. وهذا بحد ذاته يمثل أقصى درجات الرقابة إذا ما تم بكل حيادية بعيداً عن الواسطة والمحسوبية . فالحيادية والبعد عن الواسطة هو أساس الرقابة ، ولكن للأسف نجد ان البرلمان لدينا يوجد فيه

---

(١) - بني سلامه ، محمد تركي ، مرجع سابق ، ص١٦٧ .
(٢) - المشاقبه ،امين عواد ، وآخرون، مرجع سابق ، ص٣٤ – ص٣٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نوعين من النواب ، الأول نواب أقوياء وهم الداعمون للإصلاح وأصحاب الدور الهام في مراقبة السلطة التنفيذية ومحاسبتها ،

والنوع الثاني هم النواب الذين طغى عليهم الضعف والهوان وهم اقل ما يقال عنهم إنهم أصحاب المصالح الضيقة وهؤلاء استطاعت الحكومات المتعاقبة ان تحتويهم وتقد لهم الإغراءات والمكاسب مقابل سكوتهم وعدم تطرقهم لأي أمر فيه مراقبة لأداء الحكومة ، بل على العكس من ذلك كانوا هم المدافعين عنها في وجه النواب الآخرين ، وبذلك استطاعت إضعاف دورهم والتأثير أدائهم الشخصي وأداء البرلمان بشكل عام[١] .

إن السلطة التشريعية ممثلة بالبرلمان تعتبر شريك أساسي ومهم في إدارة الدولة ،ورقابته السياسية هي من أهم الرقابات على أداء الحكومات وتعتبر أهم من التشريع فالرقابة أولاً والتشريع ثانياً ، لذلك يجب أن يكون البرلمان صاحب دور فاعل في مجال الرقابة والمحاسبة للسلطة التنفيذية .

فمبدأ الفصل بين السلطات يعتبر أساس العملية الديمقراطية في الدول المتقدمة المتمتعة بالديمقراطية الصحيحة وليست التمثيلية ، وهو يتطلب الاستقلال التام للبرلمان في إدارة شؤونه والقيام بوظائفه بعيداً عن التأثر بأي مغريات يتعرض لها ، فالبرلمان الصالح هو المستقل والبعيد عن المؤثرات الخارجية سواء حكومية أو عيرها وهو الملتزم بمعايير الأخلاق والنزاهة ، وسيتم الاشارة إلى عمليات الإصلاح السياسي التي قام بها البرلمان من خلال التشريع في الفصل الثالث من هذه الدراسة .

(١) - العدوان ، مصطفى ، الوظيفة الرقابية في النظام السياسي الأردني ، دار الحامد للنشر ، عمان،ص٧٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني
دور الحكومة في الإصلاح

إن قيام الإدارة الحكومية بالمبادرة بإصلاح أخطائها يضمن لها مشروعية القرارات التي تصدرها ، ويؤمن لها الحماية ، فيجب عليها المبادرة بمراقبة نفسها وذلك يكون بتفعيل أدوات الرقابة الحكومية لديها المتمثلة بديوان المحاسبة وهيئة مكافحة الفساد ووحدات الرقابة الداخلية في المؤسسات والدوائر الحكومية المختلفة ، ويجب ان تقوم هذه الجهات بالالتزام بالتشريعات التي قامت عليها وتفعيل أسباب وجودها فعلياً وليس شكلياً .

فهذه الجهات الرقابية وجدت من اجل مكافحة الفساد واجتثاثه من الإدارة الحكومية ، فالفساد يعتبر المعطّل لعملية الإصلاح وطالما بقي موجوداً فلن يكون هناك أي إصلاح حقيقي . لذلك يجب على الإدارة الحكومية ان تدرك ان لديها القدر الكبير من السعة التي تمكنها من الدخول في جميع المجالات ، وان لها من المصداقية ما ينعكس بشكل ايجابي على آراء المواطنين اللذين هم مصدر الشرعية الحقيقية لها .

كما يجب عليها ان تدرك ان العملية الرقابية وتفعيل دور المؤسسات الرقابية لا تخضع لأي قواعد اجرائية معقدة ، فضمان مبدأ الشفافية لدى الحكومة يضمن لها المشروعية في كافة أفعالها [١].

ومن أدوار الحكومة في الإصلاح أيضاً أن تقوم بتمكين المواطن صاحب المظلمة من أن يقوم بتوجيه تظلم إلى الرئيس المسؤول عن متخذ القرار ، وهذا يأتي التزاماً بمبدأ هرمية السلطة التي تتمثل في تمتع الرئيس الأعلى بصلاحية تجاه مرؤوسيه ، ومن ميزة هذه الوسيلة أنها غير ذات كلفة على المواطن بعكس المراقبة القضائية التي تحتاج إلى رسوم ومصاريف مختلفة[٢].

كما إن فتح المجال أمام المواطن للتقدم بمظلمته إلى جهات حكومية أخرى متخصصة وقائمة حسب تشريعات خاصة بها ولها اختصاصات تمنحها صلاحيات واسعة في النظر في المظالم المقدمة إليها يعتبر من

---

(١) - المشاقبه ،امين عواد وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٣٧ – ص٣٨ .
(٢) - العدوان ، مصطفى ، مرجع سابق،ص٧٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهم الأدوار التي تقوم بها الحكومة في مجال الإصلاح السياسي[١]. فمتى شعر المواطن بأن حقوقه محفوظة فإنه يشعر بالارتياح ويضمن وصول حقه المسلوب إليه .

ويشير الباحث إلى أن من أهم أدوات الحكومة في الإصلاح هو قيامها بالاهتمام والتوعية بالتنمية السياسية وذلك لأنها هي مركز بناء الديمقراطية وتعزيز المشاركة السياسية وترتبط ارتباط وثيق بالعملية الديمقراطية الإصلاحية وبما تكفله من حقوق وواجبات لكافة أفراد الشعب وتضمن الحريات العامة لديهم في كافة المجالات .

وإن قيام الحكومة بإصدار التشريعات التي تنظم الحياة السياسية وإحالتها للسلطة التشريعية لإقرارها وبالتالي تصبح سارية المفعول ، وقيام الحكومة بعد ذلك بتنفيذ إحكام هذه التشريعات وبشكل ملموس لدى المواطن بحيث تحقق العدالة بين الجميع هو من أهم موجبات العملية الإصلاحية، وسيتم الاشارة إلى عمليات الإصلاح السياسي التي قامت بها الحكومة في الفصل الثالث من هذه الدراسة .

وعليه نستطيع القول انه متى توافرت الإرادة السياسية الحكومية للقيام بالقضاء على الفساد والرشوة والمحسوبية وتعزيز التنمية السياسية فإنها تكون شريك حقيقي في عملية الإصلاح .

(١) - العدوان ، مصطفى ، مرجع سابق ، ص٧٧ – ص٧٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث
دور القضاء في الإصلاح

القضاء هو السلطة التي تقوم بتطبيق القوانين والتشريعات في إطارها الصحيح ، وهذا هو واجب هذه السلطة ، وهي تعتبر مستقلة استقلالاً لا سلطان عليها لأحد سوى القانون والدستور ، وهي تعتبر السلطة الوحيدة التي تملك الإجبار في تنفيذ القرارات الصادرة عنها . والسلطة القضائية تعتبر ايضاً الأداة الفصل في الحكم على ما تتخذه السلطة التنفيذية من قرارات واجراءات[١].

وللقضاء الدور الكبير في الإصلاح من خلال فرض رقابته على التصرفات الحكومية السلبية التي يكون فيها ضرراً أو اعتداء على حقوق الشعب وذلك عن طريق إلغاء القرارات الصادرة عنها أو بالتعويض عنها ، وهذا يعتبر من أهم أهداف الرقابة القضائية التي تضمن استقلال القضاء والطريق إلى الإصلاح الحقيقي .

كما يعتبر القضاء السد المنيع في وجه طغيان السلطة التنفيذية على الحقوق والحريات العامة في حالة تغولها باستغلال الأنظمة والقوانين وعدم تطبيقها بالشكل الصحيح والمطلوب .

وإن فعالية القضاء واستقلاله تكفل حماية المجتمع من أي تعدي غير قانوني على حقوق الأفراد ، لذلك يجب متابعة مدى التزام السلطة التنفيذية بحسن استخدام السلطة وعدم انتهاك القوانين وارتكاب المخالفات المضرة بالإصلاح مثل تزوير الانتخابات والتغاضي عن الفساد .

وعليه فإن دور السلطة القضائية في الإصلاح يتمثل في مراقبة الفساد والتصدي له ومكافحته وذلك من خلال احترام الدستور والالتزام به والوقوف في وجه قرارات السلطة التنفيذية غير القانونية وان يتم إجبار جميع المسؤولين بكافة مستوياتهم على إشهار ذمتهم المالية[٢].

ومن دور السلطة القضائية في الإصلاح أيضاً مراقبة استخدام الأموال العامة وتفعيل دور الادعاء العام بصفته الجزء المهم في السلطة القضائية .

---

(١) - المشاقبه ،امين عواد وآخرون ، مرجع سابق ، ص٤٢ .
(٢) - المشاقبه ،امين عواد وآخرون ،مرجع سابق ، ص٤٤ – ص٤٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من هنا نستنتج أن دور القضاء في الإصلاح يكون من خلال تطبيق القانون بعدالة على الجميع بدون محاباة أو تمييز ، فالمساواة أمام القانون هي من سمات الحضارة الإنسانية ، وغياب العدالة يشعر المواطن بالضيق والحرمان والإحباط وبالتالي توليد العنف بينهم . وبالنتيجة فإنه لا إصلاح في ظل غياب قضاء نزيه وعادل ومستقل[١].

المطلب الرابع
دور وسائل الإعلام والمجتمع في الإصلاح السياسي

اولاً : دور وسائل الإعلام في الإصلاح السياسي

أدى التقدم التكنولوجي الكبير إلى ثورة في عالم الاتصال والإعلام وذلك من خلال الانتشار الكبير للقنوات الفضائية والانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي الالكترونية ، فهذه الأدوات لها دور مؤثر وهام في الإصلاح في الوقت الحاضر من خلال ما تنقله إلى الشعوب في مختلف أنحاء العالم من إخبار ومعلومات وأصبحت تتحكم في تكوين الرأي العام لدى هذه الشعوب ، وتعتبر وسائل الإعلام وسيلة للرقابة على كافة السلطات .

وتمثّل دور الإعلام الإصلاحي في هذا المجال من خلال ما تقوم بكشفه من قضايا فساد لدى الحكومات هذا من ناحية ومن ناحية أخرى استطاعت ان تبث الروح في الرأي العام للوقوف في وجه الفساد ومكافحته .

ويبرز دور وسائل الإعلام في الإصلاح من خلال ما تقوم به من تأثير في السعي الجاد للإصلاح ، وان مجرد كشف قضية فساد اعلامياً فان ذلك يؤلف سداً منيعاً للوقوف تجاه هذه القضية من خلال توعية الأفراد وترسيخ إيمانهم بالتوجيهات والأفكار الإصلاحية عن طريق وضع البرامج السياسية المتكاملة التي تسهم في التأثير على فكر المجتمع وسلوكه[٢]،

وإن ما نشهده هذه الأيام من حراكات شعبية تطالب بالإصلاح والقضاء على الفساد ما هو إلا دليل واضح على دور وسائل الإعلام في المسيرة الإصلاحية .

---

(١) - بني سلامه ، محمد تركي ، مرجع سابق ، ص ١٦٨ .
(٢) - بني سلامه ، محمد تركي ، مرجع سابق ، ص ١٦٨ –ص ١٦٩ كذلك انظر المشاقبه ،امين عواد وآخرون ،مرجع سابق ، ص٤٥ – ص ٤٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالنتيجة فإن دور وسائل الإعلام يعتمد على مصداقية واستقلالية هذه الوسائل في نقل الأحداث والأخبار ، وإن الإصلاح السياسي بحاجة إلى وسائل إعلام تتمتع بالحيادية والاستقلال والنزاهة والحرية بعيداً عن أي ضغوطات سواء ترهيبية او ترغيبية .

ثانياً : دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح السياسي

لقد شهدت معظم الدول العربية تطورات جذرية على الصعيد الاجتماعي كانت لها انعكاساتهما المباشرة على الحراك السياسي ، وتتعدد مظاهر هذه التطورات وأشكالها ومنها مثلاً ما حدث من تطور كبير في مجال التعليم والقضاء على الأمية ، وتنامي دور المرأة والاهتمام بتحسين المجال الصحي.

وكذلك يعتبر المجتمع المدني من أهم التحولات الهامة في مجال الإصلاح السياسي باعتباره يمتلك القدرة على لعب دور محوري في دعم الديمقراطية من خلال تصحيح أو توجيه ، أو تغيير سلطة الدولة كما يمكن أن يسهم المجتمع المدني في دعم الإصلاح من خلال دعم المشاركة وتنمية الثقافة الديمقراطية المتعلقة بالقيم مثل : التسامح ، العدالة ، المساواة ، وقد ارتبط المجتمع المدني بتطور الدولة الحديثة وقد اعتبر " لاري دياموند" أن المجتمع المدني هو مجال لتنظيم الحياة الاجتماعية التطوعية التي تنمو مستقلة عن سلطة الدولة ، وهو بمثابة كيان وسيط يقف بين الدولة والمجال الخاص ، وتقيد سلطتها ، ولكنه يضفي شرعية عليها عندما تكون قائمة على القانون ودعم الدولة [١].

ويؤدي المجتمع المدني عدداً من الوظائف الديمقراطية يتمثل أهمها في :

- أنه أداة هامة في استيعاب قوى الحكومات الديمقراطية وتصحيح مسارها ومحاولة تطبيق القانون وإخضاعها للرقابة العامة إذ يصعب تحقيق تقدم جدي على طريق إصلاح النظام العربي وتفعيله دون حدوث تقدم ملموس بشأن الإصلاح الداخلي ولا يمكن تجاوز المجتمع المدني في هذه الحالة[٢].

(١) - إبراهيم، شادية فتحي ، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية ، المركز العلمي للدراسات السياسية ،ط١، ٢٠٠٥، ص،٣٠

(٢) - الفقى ، مصطفى ، وآخرون ، الدور الإقليمي لمصر في مواجهة التحديات الراهنة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ،٢٠٠٣، ص، ١٣٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تنظيمات المجتمع المدني تدعم دور الأحزاب السياسية في زيادة المشاركة السياسية ، وزيادة الكفاءة السياسية ، وتنمية مهارات المواطن الديمقراطي ، والتأثير على كافة المستويات الحكومية .

- المجتمع المدني هو مجال حيوي لنمو وتطور خصائص ديمقراطية أخرى مثل : التسامح ،التحديث ، احترام المعارضة .

- أن مؤسسات المجتمع المدني تؤدي إلى خلق قنوات – غير الأحزاب – للتعبير عن المصالح وتمثيلها مما يتيح الفرصة لبعض الفئات مثل المرأة ، والأقليات التعبير عن نفسها[١] .

ورغم أن فكرة المجتمعات المدنية تعتبر فكرة حديثة نسبياً ويمكن تحديدها تقريباً في منتصف القرن التاسع عشر .إلا أنه وقد تزايد الإقبال على فكرة المجتمع المدني في بدايات القرن العشرين بسبب زيادة الإقبال على المطالبة بالتعددية ، وحق المعارضة السلمية أو المطالبة بنقل أجزاء من سلطة الحكومة للمنظمات الوسيطة ، ويعتبر المجتمع المدني مستقلاً استقلالاً تاما عن الديمقراطية ، كما لا يمكن اعتباره المرادف لها بل إنهما يكملان بعضهما البعض من حيث أن المجتمع المدني يعبر عن رسالة اجتماعية من القيم والأفكار والممارسة التطوعية والخيرية والتعاضد المتبادل ، يدعم البنية التحتية للمسيرة الديمقراطية ، ويقوم على مبادئ التطوعية والاستقلال الذاتي والمواطنة الفعالة والمشاركة العاملة على التوفيق بين المصالح الخاصة المتباينة من اجل الصالح العام .

هذا وتتميز مؤسسات المجتمع المدني عن الدولة ببعض الخصائص أهمها[٢] :

- أنها تهتم بالقضايا العامة أكثر من القضايا الخاصة .

- أنها ترتبط بالدولة في بعض الجوانب إلا أنها لا تسعى لتكون قوة رسمية .

---

(١) - إبراهيم، حسنين توفيق ، بناء المجتمع المدني والمؤشرات الكمية والكيفية، في مجموعة من الباحثين، المجتمع المدني في الوطن العربي، ودوره في تحقيق الديمقراطية ، ١٩٩٢، ص٦٨٣-ص٦٨٥ .

(٢) - إبراهيم، حسنين توفيق ،مرجع سابق، ص٦٨٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إن مؤسسات المجتمع العربي تتسم بالتعددية والاختلاف ما بين منظمات دينية أصولية أوعرقية أو محورية.

- إن المجتمع المدني مستقل عن المجتمع السياسي (النظام الحزبي) لأنه إدراج مؤسسات المجتمع المدني تحت سيطرة الأحزاب يفقدها تميزها ويفقدها كثيراً من وظائفها في بناء الديمقراطية .

لذا على الدولة الالتزام بدعم هيئات المجتمع المدني ، تعزيز استقلاليتها وعدم استخدامها توجهات وأدوات حزبية وتعزيز أدوارها في التنمية والمشاركة المجتمعية والسياسية العامة[١] .

(١) - إبراهيم، حسنين توفيق ،مرجع سابق، ص٦٨٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث
دور النظام الملكي الأردني في الإصلاح السياسي في الأردن

يتمثل النظام الملكي الأردني برأس الدولة وهو الملك عبدالله الثاني بن الحسين الذي تولى مقاليد الحكم عام ١٩٩٩ ، وحاول منذ ذلك الوقت ان يعمل على تطوير الأردن والسير به لمواكبة التطور والتقدم التكنولوجي والمعرفي في العالم ، من خلال التركيز على تنمية كافة القطاعات في الدولة من تعليمية سواء في قطاع التربية والتعليم أو التعليم العالي ، وذلك بإنشاء المدارس المتطورة وتحديث المناهج التعليمية وتطوير عمل الجامعات وذلك بالتركيز على المخرجات التعليمية وتشجيع البحث العلمي ، وفي القطاع الاقتصادي من خلال السعي لتنمية الصادرات وتوفير البيئة المناسبة للمستثمرين وإعطائهم الحوافز التشجيعية للاستثمار في الأردن ، ودعم كافة القطاعات بشكل عام من سياحية واجتماعية وفكرية وإعلامية وسياسية ، وتوجيه الحكومات المتعاقبة لدعم هذه القطاعات ، وفي هذه الدراسة سأتناول دور الملك عبدالله الثاني في مجال الإصلاح ، وهل ساعد على قيام الإصلاح أم لا ؟ وبيان الأدوار التي قام بها في سبيل الإصلاح السياسي إن وجدت ، وبيان الإصلاحات السياسية التي تمت على ارض الواقع . وهذا سيتم من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : دور النظام الملكي في الإصلاح السياسي .

- المطلب الأول : كتب التكليف السامي للحكومات .
- المطلب الثاني : الرسائل الملكية .
- المطلب الثالث : الخطابات الملكية .
- المطلب الرابع : المقابلات الصحفية .

المبحث الثاني : الانجازات الإصلاحية التي تمت .

- المطلب الأول : الانجازات الإصلاحية المتعلقة بالدستور .
- المطلب الثاني : الانجازات الإصلاحية المتعلقة بالسلطة التشريعية .
- المطلب الثالث الانجازات الإصلاحية المتعلقة بالحكومة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول
كتب التكليف السامي للحكومات

كتب التكليف السامي للحكومات هي عبارة عن الطريق الواجب على الحكومة إتباعه والسير عليه والعمل بما جاء فيه فهو عبارة عن توجيهات صادرة عن الملك يحدد فيها ما يجب على حكومته ان تقوم به من أعمال وواجبات تجاه المواطنين ، ويبين من خلاله أوجه القصور والخلل التي يراها في الحكومة ، ويبين أيضاً وجهة نظره ورغبته في إجراء ما يراه هو من إصلاحات ضرورية في بعض القطاعات سواء سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية إن وجدت أو أن المواطن بحاجة لها .

وعليه ومن هذا المنطلق سوف أبين وجهة النظر الملكية هذه من خلال كتب التكليف السامي للحكومات التي كان يأمر بتشكيلها الملك عبدالله الثاني منذ بداية تسلم سلطاته الدستورية عام١٩٩٩ .

أولاً : كتاب التكليف السامي لحكومة عبدالرؤوف الروابدة في ٤ آذار ١٩٩٩[١] :

بعد اقل من شهر من تولي الملك عبدالله الثاني بن الحسين سلطاته الدستورية قام بتكليف عبدالرؤوف الروابدة بتشكيل أول حكومة في عهده ، وحسب ما جاء في كتاب التكليف فإن الوطن يمر بمرحلة واعدة لها ظروفها ومعطياتها ومتطلباتها التي تستدعي من الجميع التلاحم والانسجام في مسيرة موحدة تتكاتف وتتضافر فيها جميع الجهود لاستكمال بناء الوطن وتطوير مؤسساته . ومن خلال تحليل كتاب التكليف السامي نجد ان الملك عبدالله الثاني قد أكّد فيه على :

١. ضرورة إجراء إصلاحات جذرية في جميع المجالات وخاصةً النهوض بالاقتصاد الوطني وتأكيد سيادة القانون وتجذير الديمقراطية ، وتعزيز الوحدة الوطنية .
٢. توجيه الحكومة إلى التعاون مع السلطة التشريعية على قاعدة من التوازن والتعاون بينهما وذلك خدمة للمصلحة الوطنية العليا .

(١) - كتاب التكليف السامي لحكومة عبدالرؤوف الروابدة في ٤ آذار ١٩٩٩ ،الموقع الرسمي للملك عبدالله الثاني على شبكة الانترنت .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. توجيه الحكومة إلى تطوير قانون استقلال القضاء ، وتطوير التشريعات التي تحكم إجراءات التقاضي ، وهذا التوجيه يأتي كدليل على إصلاح التشريعات التي تسهل إجراءات التقاضي ، فالقوانين المتعلقة بذلك مضى عليها عقود من الزمن دون تطوير لأن الوقت الذي وضعت فيه مختلف عن الوضع القائم حالياً .

٤. مطالبة الحكومة بمحاربة الفساد في الإدارة العامة من خلال إعادة هيكلتها واختيار القيادات الكفؤة بعيداً عن الشللية والمحسوبية ، وهذه المطالبة هي من أهم أدوات الإصلاح الإداري فالفساد هو العقبة الكبيرة في وجه الإصلاح ، لذلك جاءت المطالبة الملكية للحكومة بمحاربته والقضاء عليه ، ويرى البعض أن كتاب التكليف هذا وما اشتمل عليه من أفكار، قد اتخذ الملك عبدالله الثاني طريق اصلاحي لا سابق له في الأردن، من خلال النهوض بالاقتصاد الوطني وتعزيز قدرة المواطن على مواجهة أعباء الحياة، وادارة شؤون الوطن في مناخ من العدالة والنزاهة والاعتماد على الذات[١].

من هذه المضامين في كتاب التكليف السامي نجد أن الملك عبدالله الثاني قد أكد على ضرورة إجراء الإصلاحات في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والإدارية ، وتحديث التشريعات ومحاربة الفساد ، وتعزيز الوحدة الوطنية .

ثانياً : كتاب التكليف السامي الأول لعلي أبو الراغب في ١٩ حزيران ٢٠٠٠ [٢]:

بعد مرور ما يزيد على السنة من تشكيل حكومة عبدالرؤوف الروابدة جاء تشكيل الحكومة الثانية في عهد الملك عبدالله الثاني برئاسة علي أبو الراغب ن وحسب ما جاء في كتاب التكليف فان تشكيل هذه الحكومة جاء في مرحلة تتميز بالعولمة والمتغيرات العديدة المتسارعة وهذه الميزات شكلت تحدياً للمؤسسات

(١) - السعيديين، ضيف الله سعد، الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني ، المطابع العسكرية، عمان، ٢٠٠٧ ، ص١٤٤.

(٢) - كتاب التكليف السامي الأول لعلي أبو الراغب في ١٩ حزيران ٢٠٠٠ ، الموقع الرسمي للملك عبدالله الثاني على شبكة الانترنت .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والأفراد مما يستدعي الاستعداد لهذه المستجدات وبشكل يواكب التطورات العالمية مع الاحتفاظ بالقيم والثوابت الوطنية ، ومن خلال تحليل كتاب التكليف فإننا نجد ان الملك عبدالله الثاني قد أكّد على :

١. المحافظة على الوحدة الوطنية والمتمثلة بالجبهة الداخلية ، وضرورة العمل على تحقيق المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات وبعدالة وشفافية واستناداً لأحكام الدستور .
٢. مطالبة الحكومة بمحاربة الواسطة والمحسوبية والشللية ، وتأسيس ميثاق شرف يضع حداً لهذه الأمور .
٣. التأكيد على تشجيع التعددية السياسية من خلال تشكيل الأحزاب الوطنية وتشجيع الانضمام لها ، ومطالبة الحكومة بالاستعداد لإجراء الانتخابات النيابية .
٤. التأكيد على ضرورة انجاز قانون انتخابات عصري يتيح لجميع المواطنين المنافسة للوصول للبرلمان بحيث يكون هذا القانون ممثلاً لجميع شرائح المجتمع وتوجهاته .
٥. التأكيد على انجاز القوانين المتعلقة بالاقتصاد والاستثمار .
٦. التأكيد على ضرورة تطوير وتحديث الجهاز الإداري في الدولة وبشكل يتناسب مع طموحات الوطن في النمو والازدهار .
٧. التأكيد على متابعة إجراء الإصلاحات الاقتصادية .

وكانت معظم الألفاظ تكراراً هي الألفاظ الدالة على الجانب السياسي، وتمثلت بتحفيز الأردنيين في الانتماء للوطن والاعتزاز بأردنيتهم وعروبتهم واسلامهم في مناخ من الحرية والديمقراطية والتسامح والعدالة الاجتماعية[١] .

(١) - السعيديين، ضيف الله سعد، مرجع سابق، ص١٤٦-ص١٥٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من مضامين هذا التكليف نجد ان الملك عبدالله الثاني قد ركّز في هذا الكتاب على وضع خطة عمل يتم من خلالها السماح بإنشاء الأحزاب السياسية ، وتشجيع التعددية السياسية ، وتعزيز مسيرة الديمقراطية والمحافظة عليها والعمل على متابعة الإصلاحات الاقتصادية واستغلال الثروات الوطنية.

ثالثاً : كتاب التكليف السامي الثاني لعلي أبو الراغب في ١٤ كانون الثاني ٢٠٠٢[١] :

بعد مرور ما يزيد على سنة ونصف السنة من تشكيل علي أبو الراغب لحكومته الأولى تم تكليفه بتشكيل حكومة ثانية ، وجاء في كتاب التكليف أن الرغبة الملكية هي أن يقوم بتشكيل حكومة ثانية من أجل استكمال تنفيذ الخطط والبرامج الوطنية التي وضعتها الحكومة المستقيلة ، ومن خلال تحليل كتاب التكليف فإننا نجد ان الملك عبدالله الثاني قد وضع وحدّد أسس مهام هذه الحكومة بما يلي :

١. التركيز على المصلحة الوطنية العليا من خلال الاهتمام بالوحدة الوطنية باعتبارها الركيزة الأساسية التي يقوم عليها بنيان المجتمع الأردني وهي الخط الأحمر الذي يمنع على أي أحد تجاوزه ، أو العبث به .
٢. تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين ، كونهم جميعاً أمام الدستور سواسية .
٣. توجيه الحكومة إلى ضرورة تنمية الحياة السياسية في الأردن ، وإشراك كافة الفعاليات ومؤسسات المجتمع المدني بروح المسؤولية والحرص على مكتسبات الوطن وذلك من خلال الإشارة إلى أن التعددية الفكرية والسياسية والحزبية هي جوهر الحياة الديمقراطية ما دامت لا تتعارض مع الدستور .
٤. باعتبار ان الحياة البرلمانية معطّلة فقد صدرت الإرادة الملكية بتأجيل إجراء الانتخابات النيابية لمدة عامين بعد حلّ المجلس النيابي الثالث عشر، وذلك لوجود ظروف طارئة ارتأى معها الملك عبدالله الثاني تأجيل الانتخابات النيابية ، وعليه فقد قام الملك بتوجيه الحكومة إلى اتخاذ كافة

(١) - كتاب التكليف السامي الثاني لعلي أبو الراغب في ١٤ كانون الثاني ٢٠٠٢ ، الموقع الرسمي للملك عبدالله الثاني على شبكة الانترنت .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الترتيبات اللازمة والاستعداد الكامل لإجراء الانتخابات النيابية في موعدها الدستوري ، بحيث تكون انتخابات تتمتع بالشفافية العالية والنزاهة المطلقة .

٥. توجيه الحكومة إلى التركيز على الإصلاحات الهيكلية في مجال القضاء والمالية والإدارة والشباب والإعلام وتحقيق النمو الاقتصادي والإسراع في ذلك .

٦. توجيه الحكومة إلى محاربة الفساد والمحسوبية والاعتبارات الشخصية وتوفير العيش الكريم للمواطن ، وان تكون الكفاءة والنزاهة هي المعيار في تقلد الوظيفة العامة .

من هذه المضامين نجد أن الملك عبدالله الثاني قد عبر عن قناعاته الأكيدة إلى استشراف المستقبل والعمل بنظرة شمولية من أجل إجراء الإصلاحات المطلوبة في كافة المجالات ، وتعزيز مسيرة بناء الوطن على أساس ديمقراطي سليم ، وإشارته إلى أنه لن يحيد عن نهج الديمقراطية مهما كانت التحديات التي تواجهه ، وهذا دليل أكيد على أنه صاحب دور في التنمية السياسية والإصلاحية .

رابعاً : كتاب التكليف السامي الثالث لعلي أبو الراغب في ٢٠ تموز ٢٠٠٣ [١]:

جاءت الرغبة الملكية في تكليف علي أبو الراغب بتشكيل حكومة ثالثة وذلك استمراراً للنهج الذي بدأه الملك عبدالله الثاني في مسيرة الإصلاح والتطوير والتحديث في سائر ميادين الحياة وذلك حسب ما جاء في كتاب التكليف السامي لهذه الحكومة ، حيث عبر الملك عن اعتزازه بما حققته الحكومة المستقيلة من انجازات وخاصة في انجاز الانتخابات البرلمانية وانتخاب المجلس النيابي الرابع عشر .

وبتحليل مضامين الكتاب نجد أن الملك عبدالله الثاني أكّد على ضرورة الاستمرار في تنفيذ الخطط والبرامج الإصلاحية ، وخاصة في البرامج التعليمية والتربوية والإدارية وتحديث هذه البرامج ، وتعزيز المسيرة الديمقراطية من خلال تنمية الحياة السياسية وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية .

كما أكّد الملك على ملاحقة ومكافحة كل أشكال الفساد والمحسوبية واستغلال المناصب لأغراض شخصية

(١) - كتاب التكليف السامي الثالث لعلي أبو الراغب في ٢٠ تموز ٢٠٠٣ ، الموقع الرسمي للملك عبدالله الثاني على شبكة الانترنت .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

، وضرورة تكافؤ الفرص أمام جميع المواطنين ، وأن يتم حماية الوحدة الوطنية من العبث أو الإساءة إليها . من هذه المضامين الملكية نجد أنها جاءت استكمالاً لما تم من توجيهات سابقة للحكومة بتعزيز مسيرة الإصلاح بكافة المجالات ، وإن قيام الملك بتكليف نفس الشخصية لعدة سنوات في تشكيل الحكومات لهو دليل على رغبته في أن تقوم بالاستمرار في مسيرة الإصلاح التي بدأتها ، وأن تقوم بمواصلة العمل على تنفيذ الخطط البرامج التي وضعتها .

خامساً : كتاب التكليف السامي لفيصل الفايز في ٢٢ تشرين أول ٢٠٠٣[١] :

بعد مرور ثلاثة أشهر على تشكيل حكومة علي أبو الراغب الثالثة ونظراً لما شابها من ضعف أحياناً في بعض أدائها ، وما ظهر من عدم تنسيق بين أعضائها أحياناً أخرى ، فقد أثّر هذا على جوهر أداء الفريق الوزاري ، وعدم انسجامه مع بعضه وبالتالي عدم تحقيق الأهداف المرجوة منه ، لذا فقد قام الملك عبدالله الثاني بتشكيل حكومة جديدة برئاسة فيصل الفايز ، وحسب ما جاء في كتاب التكليف لهذه الحكومة فإنه وبسبب الضعف في أداء الحكومة السابقة فإن الملك عبدالله الثاني قد عبر عن إرادته بالتغيير في المرحلة المقبلة بهدف الارتقاء بحياة الشعب الأردني ، وذلك عن طريق تشكيل حكومة جديدة تمتلك الإرادة والقدرة على تحقيق التغيير المنشود وقطف ثمار التطور والرخاء .

وبتحليل مضمون كتاب التكليف نجد أن الملك عبدالله الثاني قد أراد تحقيق أولوياته دون تردد أو تأخير وعلى رأس هذه الأولويات هي التنمية السياسية بكل أبعادها من خلال تعزيز هذا المفهوم ، حيث النزاهة والمسائلة والشفافية وسيادة القانون والعدالة بين المواطنين ، وأن تنبثق عنها أحزاب وطنية قوية تقوم بتعزيز الديمقراطية القائمة على الحوار واحترام الرأي والرأي الآخر .

كما أشار الملك عبدالله الثاني إلى أن الإصلاح القضائي هو الذي يجسد النزاهة والتجرد وحماية حقوق المواطنين ، وهو يعتبر الداعم للتنمية السياسية الحقيقية ، كما ركّز الملك عبدالله الثاني على الإصلاح

(١) - كتاب التكليف السامي لفيصل الفايز في ٢٢ تشرين أول ٢٠٠٣ ، الموقع الرسمي للملك عبدالله الثاني على شبكة الانترنت .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادي والإصلاح الإداري فهما يعتبران الأساس في التنمية الاقتصادية الشاملة ،لذلك وجه الحكومة إلى الاعتماد على الموارد الذاتية للدولة وجذب الاستثمارات وتحديث التشريعات والقوانين في سبيل الإصلاح الاقتصادي ، ومكافئة المجد وتحفيز المتردد ونبذ الفاسدين ومحاربتهم في سبيل الإصلاح الإداري ، فإذا ما صلحت هذه القطاعات وأنجزت التشريعات فإن التنمية الاقتصادية المرجوة سوف تتحقق، ورأى بعض الباحثين أن كتاب التكليف قد حدّد خطة للتنمية السياسية تتضمن أهداف وآليات عمل تمتد لعدة سنوات، وتضمن أبعاداً وطنية ستؤدي عند تحقيقها نقلات نوعية على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية[١] .

من هذه المضامين نجد أن الملك عبدالله الثاني قد ركّز في دعمه لمسيرة الإصلاح التي يقوم بها على التنمية السياسية باعتبارها أساس الإصلاح ، والتنمية التي يريدها هي التي تسعى إلى العلم والمعرفة للجميع والتي تعمل على إظهار الهوية الإسلامية المشرقة وذلك في سبيل إبراز الأردن كدولة إسلامية نموذجية .

وبقصد تعزيز المنظومة الإصلاحية فقد قام بتوجيه الحكومة لإعداد قوانين عصرية تساهم في إنجاح التنمية السياسية تتمثل بقانون أحزاب متطور ،وقانون انتخاب ديمقراطي ،وهذه القوانين هي التي تعتبر صلب القوانين الإصلاحية .

كما قام بتوجيه الحكومة إلى تعزيز حريات الإعلام والصحافة ،ولكن ضمن حدود القانون ، من خلال دعم الصحافة التي تخدم أهداف الدولة الأردنية ، وتعبر عن ضمير الوطن وهويته ، ودعم الإعلام المسؤول والصادق الذي يعبر أيضاً عن ضمير الوطن وهويته ، والإعلام الذي يجسد الرؤية الملكية في التغيير ، والقادر على التغيير والتأثير وإبراز دور الأردن عربياً وعالمياً .

---

(١) - السعيديين، ضيف الله سعد، مرجع سابق، ص١٥٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادساً : **كتاب التكليف السامي لعدنان بدران في ٥ نيسان ٢٠٠٥**[١] :

بعد مرور ما يقارب عام ونصف على حكومة فيصل الفايز جاءت الإرادة الملكية بتكليف عدنان بدران بتشكيل حكومة جديدة تعتبر حلقة من حلقات متواصلة في مسيرة الانجاز ، فكما قال الملك عبدالله الثاني فإن لكل مرحلة استحقاقاتها ،وقد حان الاستحقاق لحكومة جديدة .

وبتحليل مضمون كتاب التكليف السامي لهذه الحكومة فإننا نجد ان الملك عبدالله الثاني قد أكّد على أن الإصلاح هو عملية شاملة وطويلة الأمد ، وأنه مستمر في دعمها ورعايتها ، كما أك على أنه مقتنع تماماً بأن نتائجها قد تتأخر بعض الوقت ولكنها قادمة بلا شك ، على الرغم من وجود بعض المناوئين لها والذين يقفون في طريقها بهدف منعها ويقوموا بالتشكيك فيها . وذلك بقوله : " فالإصلاح عملية شاملة وطويلة الأمد ونحن مستمرون في رعايتها وإن كنا ندرك تماما أن ثمارها ربما تتأخر لتنضج، إلا أنها آتية بلا ريب رغم إرجاف المشككين والمترددين "[٢]

كما نجد أن الملك عبدالله الثاني قد بين بأن البرنامج الإصلاحي يتطلب المشاركة من كافة الشرائح الاجتماعية فيه ، وذلك عن طريق المساهمة الفعلية والكلية في مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والتواصل مع مجلس الأمة .حيث قال:" ان البرنامج الإصلاحي يتطلب مشاركة كافة الشرائح الاجتماعية الأردنية فيه للمساهمة الفعلية والكلية في مجمل تحدياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما أن الإصلاح لا يتحقق إلا عبر التواصل المجدي مع مجلس الأمة وتفعيل مشاركته في الأداء المتوازي مع تحديات الإصلاح التي تشمل التنمية السياسية والإدارية في آن واحد"[٣].

وأشار الملك عبدالله الثاني إلى أنه عازم على تسريع العملية الإصلاحية وذلك من خلال الأجندة الوطنية التي بدأت منذ عهد الحكومة السابقة والتي أمر هو بإنشائها ، والتي تتعلق بالإصلاحات الشاملة وخاصة الإصلاح الاقتصادي الذي يشمل تحسين مستوى المعيشة ومكافحة الفقر والبطالة وتعزيز الدخل .

---

(١) - كتاب التكليف السامي لعدنان بدران في ٥ نيسان ٢٠٠٥ ، الموقع الرسمي للملك عبدالله الثاني على شبكة الانترنت .
(٢) - كتاب التكليف السامي لعدنان بدران في ٥ نيسان ٢٠٠٥ ، الموقع الرسمي للملك عبدالله الثاني على شبكة الانترنت .
(٣) - كتاب التكليف السامي لعدنان بدران في ٥ نيسان ٢٠٠٥ ، الموقع الرسمي للملك عبدالله الثاني على شبكة الانترنت .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث قال : " إن عزمنا معقود في المرحلة المقبلة على تسريع وتيرة الإصلاح ومأسستها من خلال الأجندة الوطنية التي بدت ملامحها بدقة وشمولية بقدر ما تتطلب مراحلها كلها ودون استثناء".

وبين الملك عبدالله الثاني أن رغبته تتمثل في أن تتبنى الحكومة علاقات متوازية مع كافة القوى السياسية من أحزاب ومؤسسات مجتمع مدني وذلك من خلال الشفافية والمسائلة والمحاسبة .

وان كتاب التكليف الملكي بين اساسيات العمل الحكومي المتمثلة بتجذير التطور الملموس الذي يشهده الأردن والاستمرار فيه، والاستفادة من نقاط الضعف في بعض الحكومات واضهار دور الأردن في عملية الإصلاح على مستوى المنطقة[١].

من هذه المضامين نجد أن الملك عبدالله الثاني قد ركّز في دعمه لمسيرة الإصلاح على ضرورة الإصلاح السياسي والقضائي والإعلامي ، ويتم ذلك من خلال تفعيل حرية التعبير واحترام الرأي والرأي الآخر وتعزيز العدالة الاجتماعية ، وبين أن الإصلاح يعني تكافؤ الفرص وأنه هو التربية والتعليم ، وأنه التدريب والتأهيل ، وربط العلم بالمعرفة والتكنولوجيا وحاجة السوق .

وأشار إلى أن القطاع الخاص يعتبر ركيزة أساسية في مسيرة الإصلاح ووجه الدعوة إليه بأن يقوم بتعزيز شراكته الفاعلة مع القطاع العام وعدم التردد في ذلك وأن يسعى لمواجهة التحدي .

سابعاً : كتاب التكليف السامي لمعروف البخيت في ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٥[٢] :

جاء تكليف معروف البخيت بتشكيل حكومة جديدة بعد مرور ما يقارب الثمانية أشهر على تشكيل حكومة عدنان بدران ، فهذه الحكومة لم تعمر طويلاً وذلك بسبب عدم مقدرتها على ترجمة الرؤى الإصلاحية للملك عبدالله الثاني والتي كان يريدها منها بالشكل المطلوب ،

بالإضافة إلى ما اعتراها من تقصير وخلل غير مقصود وذلك على حد تعبير الملك عبدالله الثاني في كتاب التكليف لمعروف البخيت بتشكيل حكومة جديدة .

---

(١) - السعيديين، ضيف الله سعد، مرجع سابق، ص١٦٠-ص١٦٢ .
(٢) - كتاب التكليف السامي لمعروف البخيت في ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٥ ، الموقع الرسمي للملك عبدالله الثاني على شبكة الانترنت .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالعودة لكتاب التكليف وتحليل مضمونه فإننا نجد أن الملك عبدالله الثاني قد بين أنه يأمل من هذه الحكومة أن تواصل مسيرة الإنتاج والعطاء والتنمية والإصلاح وبلا كلل أو ملل وخاصة أنها تجيء في فترة عصيبة تمر بها البلاد وهي التفجيرات الإرهابية التي ضربت بعض المرافق في العاصمة عمان وأدت إلى مقتل العديد من المواطنين والزائرين وخلّفت العشرات من الجرحى ، حيث أكّد الملك عبدالله الثاني على أن هذه التفجيرات تزيد الإصرار على السير بالنهج الديمقراطي والإصلاحي والذي لا رجعة عنه . وفي هذا المجال فقد طالب الحكومة بأن تقوم بوضع قانون لمكافحة الإرهاب بكافة صوره وأشكاله .

كما أكّد الملك عبدالله الثاني على أن تقوم الحكومة بتكريس الإصلاح مفهوماً ومعنى في جدول أعمالها على اعتبار أن الديمقراطية هي نهج لا تراجع عنه أبداً ، وأن تقوم الحكومة بمأسسة عملية الإصلاح والتطوير والتحديث والاستناد في ذلك على توصيات لجنة الأجندة الوطنية ولجنة الأقاليم ، حيث وجه الحكومة بالاعتماد على هذه التوصيات في تبني برامج الإصلاح الشامل في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية . كما طالب الحكومة بأن تقوم بإعداد القوانين الإصلاحية المهمة وهي قانون انتخاب جديد وقانون للأحزاب وقانون للبلديات ، وأن تراعي هذه القوانين التجديد في الحياة السياسية والبرلمانية وضمان مشاركة واسعة في عملية صنع القرار ، وأن تكون قوانين عصرية تضع الأردن على خريطة الدول الخلاّقة والصاعدة وأن تحقق هذه القوانين مصالح الشعب الأردني،حيث قال : " وكما أكدنا دائما أن الإصلاح لم يعد خيارا فقط بل هو ضرورة حياتية للأردن الجديد الذي نريد، الذي قطعنا شوطا مهما في مسيرة إبرازه وتجسيده، ولهذا فإن الحكومة مدعوة، بل هي مطالبة بأن تكرس الإصلاح مفهوما ومعنى في جدول أعمالها اليومي، باعتبار الديمقراطية نهجا لا حيدة عنه، والديمقراطية، كما هو معروف، ثقافة وممارسة وليس مجرد شعارات ترفع في المناسبات، ولهذا فإن الحكومة مطالبة بمأسسة عملية الإصلاح والتحديث والتطوير. ولننا نجد في توصيات لجنتي الأجندة الوطنية والأقاليم مايمكن أن يعد هادياً ومرشداً للحكومة للاستناد إليها في تبني برنامج الإصلاح الشامل اقتصادياً وسياسياً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي ضوء مخرجات هاتين اللجنتين فالحكومة مطالبة بإعداد جملة قوانين في شكل سريع وعاجل ولكن يجب أن تتوخى العصرية والعدالة والمتغيرات، والقوانين المقصودة هي قانون جديد للانتخاب وآخر للأحزاب وثالث للبلديات وبما يسمح بتجديد حياتنا السياسية والبرلمانية "[١] .

وفي مجال الإصلاح الاقتصادي طالب الحكومة بمراعاة التوزيع العادل لعوائد التنمية للمواطنين في كافة محافظات المملكة بشكل متساوي ، وأن تقوم بإزالة كافة العوائق الإدارية في وجه المستثمرين العرب والأجانب وأن تقوم بتعديل قانون الضريبة بما يحقق العدالة وتنشيط الاستثمار ومنع التهرب الضريبي . وفي مجال الإصلاح الاجتماعي طالب الحكومة بالشروع فوراً بمعالجة جيوب الفقر والحد من البطالة وإيجاد فرص العمل للشباب وأصحاب الكفاءات وبشكل يسهم في رفع نسبة مستوى التنمية . وفي مجال الإصلاح الإداري طالب الحكومة بمكافحة الفساد والمفسدين ومحاربة المحسوبية بكافة أشكالها والعمل على إخراج قانون مكافحة الفساد .

وقد حدد البعض الملامح والأفكار الإصلاحية الواردة في كتاب التكليف، وتمثلت بطلب الملك من الحكومة العمل على مكافحة الفقر والبطالة والتركيز على الإصلاح والتحديث والتطوير والتمسك بالثوابت الوطنية[٢].

من هذه المضامين الواردة في كتاب التكليف السامي فإنني أرى أنها تحقق أهم ما يطالب به الملك عبدالله الثاني من إصلاح في كافة المجالات وخاصة القوانين المتعلقة بالإصلاح السياسي والمتمثلة بقانوني الانتخاب والأحزاب التي تعتبر أساس الإصلاح السياسي .

(١) - كتاب التكليف السامي لمعروف البخيت ، في ٢٠٠٥/١١/٢٤ ، الموقع الرسمي للملك عبدالله الثاني على شبكة الانترنت .
(٢) - السعيديين، ضيف الله سعد، مرجع سابق، ص١٦٨-ص١٦٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثامناً: كتاب التكليف السامي لنادر الذهبي في ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٠٧ (١):

بعد مرور عامين على حكومة معروف البخيت جاء تكليف نادر الذهبي بتشكيل حكومة جديدة ، وقد بين الملك عبدالله الثاني أنه يتطلّع لأن يكون الإصلاح في الشأن الاقتصادي والاجتماعي هو الأولوية في عمل هذه الحكومة وذلك من خلال تعزيز المشاركة السياسية وتنمية الحياة الحزبية عبر تحقيق معدلات نمو مستدامة ، وتعزيز التنافسية في الاقتصاد الوطني ومنح القطاع الخاص فرص العمل والاستثمار بالاشتراك مع الحكومة ، بقصد زيادة الإنتاج وتوفير فرص العمل للأردنيين مع الاستمرار في تنمية برامج الإصلاح السياسي .حيث قال :" ولما كانت المرحلة القادمة المليئة بالتحديات، أساسية ومهمة في تاريخ الأردن، فإننا نتطلع لأن يكون عنوانها الأساسي: الشأن الاقتصادي والاجتماعي، مؤكدين عزمنا الاستمرار في برامج الإصلاح السياسي، وتعزيز المشاركة وتنمية الحياة الحزبية، ومستنيرين بالمبادىء التي تم التوافق عليها في وثيقتي الأجندة الوطنية و"كلنا الأردن ورؤيتنا للمرحلة القادمة تتصدرها الأولويات الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارهما عاملين متكاملين. ولذلك فإن تحقيق معدلات نمو مستدامة، وتعزيز تنافسية اقتصادنا الوطني، وإتاحة المجال أمام القطاع الخاص للعمل، والاستثمار في بيئة من الشراكة الحقيقية والفاعلة مع الحكومة، لزيادة الإنتاجية وتوفير فرص العمل للأردنيين والأردنيات، هي متطلبات أساسية لتحقيق الأمن والاستقرار الاجتماعي بمفهومة الشامل"(٢).

وبتحليل كتاب التكليف السامي لنادر الذهبي نجد أن الملك عبدالله الثاني قد بين بكل وضوح وصراحة الخطوط اللازمة لعمل هذه الحكومة عبر استشراف المستقبل والنهوض بالحركة الاقتصادية وتنميتها وجذب الاستثمارات ، وصون حرية الإعلام والصحافة والمحافظة على الوحدة الوطنية ، وإن التأكيد على ضرورة تنفيذ برامج جديدة لتطوير التعليم بكافة مراحله وتحسين مخرجاته لهو دليل واضح على الرغبة الملكية في

(١) - كتاب التكليف السامي لنادر الذهبي في ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٠٧ ، الموقع الرسمي للملك عبدالله الثاني على شبكة الانترنت .
(٢) - كتاب التكليف السامي لنادر الذهبي في ٢٠٠٧/١١/٢٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإصلاح في قطاع التعليم بحيث تكون هناك مخرجات ذات نوعية منافسة ومواكبة لمتطلبات واحتياجات سوق العمل.

لقد تناول كتاب التكليف مجموعة من القضايا تشمل كافة القطاعات في الدولة ، حيث عبر عن رغبة الملك عبدالله الثاني في التطوير والتحديث والإصلاح في كافة المجالات والقطاعات ، وان دعوته إلى ترسيخ مبادئ سيادة القانون وتكافؤ الفرص ، والى التصدي للفساد بكافة أشكاله من خلال ترسيخ مبادئ الشفافية ومسائلة المقصر ومحاسبته ، ودعم هيئة مكافحة الفساد في هذا الأمر فإن ذلك يعبر عن رغبة ملكية في الإصلاح السياسي الذي يؤدي إلى إصلاح باقي القطاعات.حيث قال في هذا الصدد:"بالإضافة إلى التصدي للفساد بأشكاله كافة من خلال ترسيخ مبادىء الشفافية والمساءلة والمحاسبة، ودعم هيئة مكافحة الفساد في جهودها لتحقيق هذه الأهداف". [١]

تاسعاً : كتاب التكليف السامي لسمير الرفاعي في ٩ كانون اول ٢٠٠٩[٢] :

جاء تكليف سمبر الرفاعي بتشكيل حكومة جديدة بعد مرور ما يقارب العامين على تشكيل نادر الذهبي للحكومة عام ٢٠٠٧ ، والتي اعتراها العديد من الثغرات والاختلالات خلال مسيرتها .لذلك فإن الملك عبدالله الثاني كلّف سمير الرفاعي بتشكيل حكومة جديدة واجبها البناء على ما حققه الأردن من انجاز وتقدم ومعالجة الاختلالات التي حصلت من خلال خطة عمل واضحة ومدروسة، ومعايير أداء تضمن التقدم برؤيته الملكية للإصلاح وترجمتها على أرض الواقع وبشكل ملموس ، بحيث تنعكس آثاره على جميع مناحي الحياة في الأردن .

وقد بين الملك عبدالله الثاني لرئيس الحكومة الخطوط العريضة التي يجب عليه القيام بها لتشكيل الحكومة وهي أن يكون هذا التشكيل وفق منهجية عمل محكمة تضع أمامها أهداف محددة للإنجاز في جميع المجالات ، ووضع برامج زمنية لتنفيذ الأهداف المرجوة بحيث يكون مدى التقدم في تنفيذ هذه البرامج هو المعيار الواضح

(١) - كتاب التكليف السامي لنادر الذهبي في ٢٠٠٧/١١/٢٢ . الموقع الرسمي للملك عبدالله الثاني على شبكة الانترنت .
(٢) - كتاب التكليف السامي لسمير الرفاعي في ٩ كانون اول ٢٠٠٩ ، الموقع الرسمي للملك عبدالله الثاني على شبكة الانترنت .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لتقييم الأداء واتخاذ أي قرارات مستقبلية بشأنها وبشأن من تناط به مسؤولية تنفيذها ، وهذا يستوجب اختيار وزراء من ذوي النزاهة والكفاءة والقدرة على العمل .

وبرأي الباحث فقد جاء هذا البيان في هذا الموضوع بالذات بقصد توضيح الرؤيا الإصلاحية للملك عبدالله الثاني في مجال الإدارة التي استشرى فيها الفساد والمحسوبية ، وهذا يدلل على رغبة ملكية في الإصلاح ، ولكن هناك من يقف في وجه هذه الرغبة من بعض أعضاء الحكومات ومن خلفهم .

وبتحليل كتاب التكليف لسمير الرفاعي نجد أن الملك عبدالله الثاني يريد من هذه الحكومة أن تتقدم بخطوات نوعية في المسيرة الإصلاحية التي يقودها والمبنية على التحديث والتطوير في المجالات كافة ، وبين أن الإصلاح الاقتصادي هو الأولوية كونه ذو أثر مباشر على حياة المواطنين ، وبنفس الوقت يجب أن يقترن بإصلاح سياسي يضمن المشاركة الشعبية في صنع القرار في مؤسسات تتمتع بالشفافية والموضوعية ، حيث قال في هذا المجال :" ونحن نريد يا دولة الأخ أن تتقدم حكومتكم خطوات نوعية في مسيرتنا الإصلاحية التحديثية التطويرية التي نتمسك بها ضرورة حتمية لبناء أردن المستقبل الآمن المستقر المزدهر. والإصلاح منظومة سياسية اقتصادية إدارية اجتماعية متكاملة لا تصل مداها إلا إذا تقدمت بشكل متوازٍ في جميع المجالات. ونحن إذ نعتبر الإصلاح الاقتصادي أولوية لما له من أثر مباشر على حياة مواطنينا الذين يشكل تحقيق الأفضل لهم هدفنا الأساس، فإننا نؤمن أن هذا الإصلاح لن يحقق أهدافه إذا لم يقترن بإصلاح سياسي يضمن أعلى درجة من المشاركة الشعبية في صناعة القرار، عبر مؤسسات قادرة فاعلة تعمل بشفافية وموضوعية على تعظيم الانجاز والتصدي للقصور والتقصير والخلل وفقاً للدستور والقانون"[١].

كما بين الملك عبدالله الثاني ضرورة محاربة كل أشكال الفساد والواسطة والمحسوبية بكل قوة ، حتى يتم إصلاح القطاع الإداري الذي هو أساس التنمية الشاملة بحيث يتم إجراء هيكلة شاملة للجهاز

(١) - كتاب التكليف السامي لسمير الرفاعي .في ٢٠٠٩/١٢/٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحكومي والقضاء على الترهل فيه وزيادة تأهيله وفي ذات السياق بين الملك ضرورة العمل على الاستقلالية التامة للجهاز القضائي والعمل على تطويره وتحسين أداءه ، فالتنمية لا تتحقق إلا في ظل العدالة والمساواة وسيادة القانون على الجميع ، وفي موضوع تطبيق القانون على الجميع بمنتهى الشدة فقد بين الملك عبدالله الثاني أن كرامة المواطن وحقوقه هي خط احمر يمنع مسه أو تجاوزه أو الاعتداء عليه بسوء ، وهذا دليل واضح على جديته بالإصلاح حيث قال :" وإن حق المواطن وكرامته خط أحمر، وكرامة الأردنيين عندي أسمى وأقدس من أن يمسها أحد بسوء. وقد ساء الأردنيين جميعا بعض مظاهر العنف والاعتداء على المواطن والمعلم والموظف والطبيب. وهذا أمر مرفوض بكل الأحوال. ولذلك فيجب تفعيل القوانين وتطبيقها على الجميع بمنتهى العدالة والحزم. فالأردنيون سواسية أمام القانون ومتساوون في الحقوق والواجبات".[١]

وبحسب رؤية الملك فقد جاء كتاب التكليف هذا في وقت أصبح فيه التغيير مطلوباً لتحقيق الأهداف الإصلاحية التي يطمح إلى تحقيقها على الصعد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية، وإجراء انتخابات نيابية تتمتع بالنزاهة والشفافية والحياد، وتنفيذ برنامج اللامركزية، وقد تم وضع الخطط الحكومية التي تهدف لإحراز تقدم ملموس في عدة محاور تكون الأساس لبرنامج متكامل للتطوير والإصلاح عبر تحفيز النمو الاقتصادي وتحسين مستويات الخدمات المقدمة للمواطنين، وتفعيل المسائلة في أداء الحكومة، وتشجيع المواطنين على المشاركة السياسية[٢].

من مضامين كتاب التكليف هذا نجد أن الرؤية الملكية هي الرغبة بتشكيل حكومة قوية تعمل وفقاً لمبدأ الشفافية وبروح الفريق الواحد ولا تخشى الخوف من اتخاذ القرارات ومواكبة روح العصر في التجديد والإصلاح وأن تكون محصنة ضد كافة أشكال الفساد واستغلال الوظيفة والتحايل على القانون ، وهي أمور تعتبر صلب العملية الإصلاحية التي ينادي بها الملك .

(١) - كتاب التكليف السامي لسمير الرفاعي .في ٢٠٠٩/١٢/٩ .
(٢) - عبدالله الثاني بن الحسين، فرصتنا الاخيرة (السعي نحو السلام في زمن الخطر)، دار الساقي، بيروت، لبنان، الطبعة الاولى،٢٠١١،ص٢٣٢-ص٢٣٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عاشراً : كتاب التكليف السامي الثاني لسمير الرفاعي في ٢٢ تشرين الثاني ٢٠١٠ [١]:

لم تعمر حكومة سمير الرفاعي طويلاً إذ أنها لم تكمل السنة ، فتقدمت باستقالتها وتم تكليف رئيسها المستقيل بتشكيل حكومة جديدة بقصد مواصلة تنفيذ الخطط والبرامج التي بدأتها الحكومة السابقة وتنفيذ ما ورد في كتاب التكليف السابق .

وبدراسة كتاب التكليف السامي الثاني لسمير الرفاعي فإننا نجد أنه جاء مكملاً لكتاب التكليف الأول ولم يضيف أي جديد سوى أنه قام بالتأكيد على بعض الأولويات والمتمثلة بالإصلاح الشامل وتحقيق التنمية السياسية وزيادة المشاركة الشعبية في صنع القرار ، ففي مجال الإصلاح الشامل جاءت اللهجة الملكية حادة ، حيث بين الملك عبدالله الثاني أن مسيرة الإصلاح لم تسير بالسرعة التي يريدها فقد تعثرت وتباطأت وسيطرت عليها المصالح الخاصة للبعض مما فوت على الأردن فرص كثيرة من التطور .

أما في مجال التنمية السياسية فقد طالب الحكومة بتحقيق التنمية السياسية لكافة فئات الشعب بشكل يؤدي إلى مشاركته في صنع القرار، فهذه المشاركة المتحققة نتيجة للتنمية السياسية هي الشرط الرئيسي لنجاح الإصلاح بكافة جوانبه الاقتصادية والاجتماعية، ففي هذا المجال كلّف الحكومة بأن تقوم بإيجاد البيئة المناسبة التي تؤدي إلى ترجمة الرؤية الإصلاحية الملكية إلى واقع ملموس يعيشه كل أفراد الشعب الأردني . وبنفس الوقت كلّف الحكومة بأن تقوم بإجراء مراجعة شاملة لإزالة كل المعيقات التي تقف في وجه الإصلاح والتطوير والتحديث والمتمثلة بالاستمرار في تحديث التشريعات وتطوير الإدارة العامة وآليات المراقبة فيها ، ومحاربة الفساد بجميع أشكاله ، حيث قال : " إن تحقيق التنمية السياسية، بما يزيد من المشاركة الشعبية في صناعة القرار، شرط لنجاح كل جوانب الإصلاح الاقتصادية والاجتماعية الأخرى. وعلى الحكومة أن تواصل العمل، من أجل إيجاد البيئة الكفيلة بترجمة رؤيتنا الإصلاحية إلى واقع يعيشه كل أبناء شعبنا ".[٢]

---

(١) - كتاب التكليف السامي الثاني لسمير الرفاعي في ٢٢ تشرين ثاني ٢٠١٠ ، الموقع الرسمي للملك عبدالله الثاني على شبكة الانترنت .
(٢) - كتاب التكليف السامي الثاني لسمير الرفاعي في ٢٢ تشرين ثاني ٢٠١٠ ، الموقع الرسمي للملك عبدالله الثاني على شبكة الانترنت .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي مجال الإصلاح الاقتصادي وتوفير العيش الكريم للمواطنين ومحاربة الفساد طالب الحكومة بالمضي في برامج الإصلاح الاقتصادي ومواصلة العمل على تحسين أداء الاقتصاد وجذب الاستثمارات ومحاربة الفقر والبطالة .

من مضامين كتاب التكليف السامي هذا نجد أن الملك عبدالله الثاني جدد التأكيد على الحكومة بأن تقوم بالإصلاح ومحاربة من يقف في وجهه ، وهذا دليل على أن الملك يرغب في الإصلاح ولكن هناك من يقف في مواجهته كونه يتعارض مع مصالحه وذلك بقوله : "إن الاستمرار في عملية الإصلاح الشاملة خيار استراتيجي وضرورة تفرضها مصالح شعبنا ومتطلبات بناء المستقبل المزدهر الذي ننشد. ولا بد من الإشارة إلى أن وتيرة الإصلاح لم تسر بالسرعة التي أردناها، فتعثرت وتباطأت بين الحين والآخر، وأُخضعت غير مرة للحسابات الضيقة، والمصالح الخاصة، مما أفقد الوطن فرصا كثيرة، وحد من قدرتنا على الإفادة مما يزخر به العصر من إمكانيات التطور، وحصد المكتسبات، التي تبني على إنجازات أردننا الغالي. وفي ضوء ذلك، فإنني أكلف الحكومة بإجراء مراجعة شاملة، تفضي إلى إزالة كل المعيقات التي تحول دون التقدم في تنفيذ إستراتيجية الإصلاح والتطوير والتحديث"(١).

حادي عشر : كتاب التكليف السامي الثاني لمعروف البخيت في ١ شباط ٢٠١١ (٢):

لم يمضي سوى شهرين على حكومة سمير الرفاعي الثانية حتى قدمت استقالتها ،والسبب في قصر عمر هذه الحكومة هو عدم التزامها بالخطط والأهداف التي رسمها لها الملك عبدالله الثاني في كتاب التكليف السامي الموجه إليها ، وبناء على ذلك فقد جاء تكليف معروف البخيت بتشكيل حكومة جديدة تكون مهمتها الرئيسية هي اتخاذ الخطوات العملية والسريعة والملموسة في إطلاق مسيرة الإصلاح السياسي الحقيقي الذي يعكس رؤيته الإصلاحية المتمثلة بالتطوير والتحديث في مختلف المجالات ، وقد دعا الملك عبدالله الثاني الحكومة إلى إجراء عملية تقييم شاملة لمسيرة الإصلاح السياسي تؤدي إلى القيام باجراءات فاعلة لمعالجة

(١) - كتاب التكليف السامي الثاني لسمير الرفاعي في ٢٢ تشرين ثاني ٢٠١٠ ،
(٢) - كتاب التكليف السامي الثاني لمعروف البخيت في ١ شباط ٢٠١١ ، الموقع الرسمي للملك عبدالله الثاني على شبكة الانترنت .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأخطاء التي مرت فيها المسيرة ، وبالتالي وضع خطط عمل تتمثل بمراجعة شاملة لكافة القوانين التي تنظم العمل السياسي والمدني وتؤدي إلى دفع مسيرة الإصلاح للأمام.

حيث قال الملك عبدالله الثاني في هذا الصدد : "فإننا نكلفك بتشكيل حكومة جديدة، تكون مهمتها الرئيسية اتخاذ خطوات عملية وسريعة وملموسة، لإطلاق مسيرة إصلاح سياسي حقيقي، تعكس رؤيتنا الإصلاحية التحديثية التطويرية الشاملة، لنمضي بها خطوات واثقة على طريق تعزيز الديمقراطية، واستكمال مسيرة البناء، التي تفتح آفاق الانجاز واسعة أمام كل أبناء شعبنا الابي الغالي شعبنا الأبي الغالي، وتوفر لهم الحياة الآمنة الكريمة التي يستحقونها".[١]

وبين الملك عبدالله الثاني القوانين الواجب مراجعتها والتي تتمثل بقانون الانتخاب الذي يعتبر أساس التنمية السياسية ، بالإضافة لقوانين الأحزاب والبلديات والاجتماعات العامة والمطبوعات والنشر،

كما دعا الحكومة إلى تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني وضمان حرية التعبير لها ، وأن تقوم بتوسيع الاستفادة من ثورة الاتصالات الحديثة في مجال المعرفة وثقافة الحوار وبنفس الوقت تطوير التشريعات الناظمة لها

ودعا الحكومة إلى اصلاح التعليم العالي والمدرسي من خلال القضاء على ظاهرة العنف في الجامعات وتطوير المناهج المدرسية والقضاء على الواسطة والمحسوبية المنتشرة فيها.

وفي مجال الاصلاح الاقتصادي طالب الحكومة بتوفير افضل سبل العيش الكريم للمواطنين عبر زيادة الانتاج وتنميته وجذب الاستثمارات ووضع الخطط الضامنة لأفضل أداء اقتصادي وبذات الوقت محاربة كافة أشكال الفساد .

(١) - كتاب التكليف السامي الثاني لمعروف البخيت في ١ شباط ٢٠١١ ، الموقع الرسمي للملك عبدالله الثاني على شبكة الانترنت .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي كتاب التكليف لهذه الحكومة بين الملك عبدالله الثاني أن الإصلاح هو ضرورة حتمية للأردن من أجل العيش بأمن وكرامة حيث قال :"إن مسيرة الإصلاح والتطوير والتحديث ضرورة حتمية للأردن سنمضي بها بثبات، تلبية لطموحات شعبنا الأبي، الذي تتقدم مصالحه وحقه في العيش بأمن وكرامة على كل شيء آخر".

لقد تناول كتاب التكليف لحكومة معروف البخيت الرؤية الملكية الواضحة التي تدعو إلى الإصلاح الشامل لمختلف المجالات ، وطالب الحكومة بالسير في عملية الإصلاح وبث الحياة فيها من جديد نظراً لأن مسيرة الإصلاح عانت من ثغرات كثيرة ،كان سببها خوف البعض من التغيير كونه يتعارض مع مصالحهم لذلك حاربوه بشدة ، وان مطالبة الملك باختيار وزراء مؤهلين وأصحاب رؤية إصلاحية شاملة لهو دليل على أن من كان يتم اختيارهم في الحكومات السابقة وتحديداً آخر حكومتين كان اختياراً فاشلاً ، وكان من يتم اختيارهم يقفون في وجه الإصلاح حماية لمصالحهم ، وفي هذا المجال قال الملك عبدالله الثاني :" إلا أن المسيرة عانت من ثغرات واختلالات أنتجها خوف البعض من التغيير ومقاومتهم له حماية لمصالحهم، والتردد في اتخاذ القرار من قبل الكثيرين ممن أوكلت إليهم أمانة المسؤولية، إضافة إلى سياسات الاسترضاء التي قدمت المصالح الخاصة على الصالح العام، فكلفت الوطن غالياً وحرمته العديد من فرص الإنجاز".

ثاني عشر : كتاب التكليف السامي لعون الخصاونة في ١٧ تشرين اول ٢٠١١ (١):

بعد مرور ثماني أشهر على حكومة معروف البخيت، ونظراً لما شابها من علاقة متوترة مع مجلس النواب فقد اضطرت لتقديم استقالتها، وعليه فقد كلّف الملك عبدالله الثاني عون الخصاونة بتشكيل حكومة جديدة تكمل مسيرة الإصلاح والتحديث في كافة المجالات، والبناء على انجازات الحكومات السابقة .

(١) - كتاب التكليف السامي لعون الخصاونة في ١٧ تشرين اول ٢٠١١ ، الموقع الرسمي للملك عبدالله الثاني على شبكة الانترنت .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبتحليل كتاب التكليف لهذه الحكومة فإنني أجد أن الملك عبدالله الثاني قد بين للحكومة أن هذه المرحلة هي مرحلة الإصلاح السياسي التي بدأها منذ توليه عهد المسؤولية، وإن استكمال هذه المسيرة يتطلب إعادة النظر في العديد من القوانين والتشريعات وبخاصة بعد إقرار التعديلات الدستورية التي حدثت على دستور المملكة.حيث قال" إن استكمال مسيرة الإصلاح السياسي يتطلب إعادة النظر ومراجعة وإقرار العديد من القوانين والتشريعات، حتى تتواءم مع دستورنا الجديد" ووجه الملك عبدالله الثاني الحكومة إلى أن الأولوية في انجاز القوانين هي لقانون الانتخاب وقانون الأحزاب، حيث بين ضرورة التوافق عليهما من كافة الأطياف السياسية والفعاليات الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني قبل إقرارهما وفق أحكام الدستور.

كما بين الملك عبدالله الثاني أن الأهمية المرتبطة بقانون الانتخاب هي إنجاز قانون الهيئة المستقلة للانتخاب الذي من خلاله يتم ضمان تحقيق أعلى درجات الشفافية والنزاهة وذلك بقصد إجراء انتخابات حرة ونزيهة .كما دعا الحكومة إلى ضرورة إنجاز قانون المحكمة الدستورية إلي يعتبر من أهم القوانين الإصلاحية، وبذات الوقت دعا الحكومة إلى إعادة النظر في موضوع الانتخابات البلدية بحيث تكون في قمة درجات النزاهة وبشكل يعزز مسيرة الإصلاح وخدمة المجتمع المحلي .

وفي مجال آخر من مجالات الإصلاح السياسي دعا الملك عبدالله الثاني الحكومة إلى العمل بكامل طاقتها من أجل سيادة القانون وتعزيز مبدأ الشفافية والمسائلة وتحقيق تكافؤ الفرص لجميع المواطنين ومحاربة الواسطة والمحسوبية والفساد بكافة أشكاله والقضاء على الفاسدين والمفسدين كونهم أعداء الإصلاح، وبأسرع وقت ممكن وتحويلهم إلى القضاء ليقول كلمته فيهم، وضرورة توجيه الدعم لهيئة مكافحة الفساد وكافة الجهات الرقابية على المال العام.

كما دعا الحكومة إلى الحفاظ على الوحدة الوطنية باعتبارها خط احمر يمن على أي شخص تجاوزه أو الإساءة إليه، بالإضافة إلى إطلاق الحريات الإعلامية ولكن بشكل يضمن المصداقية وحرية الرأي للجميع، وهذا جميعه ضمن إطار الدستور والقانون.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال تحليل كتاب التكليف نجد أن الملك عبدالله الثاني قد بين أن مهمة هذه الحكومة هي الإصلاح السياسي، وإعداد التشريعات والقوانين الناظمة له، ووضع خارطة لإنجاز كل ما يتعلق بمنظومة الإصلاح السياسي وبشكل علني يظهر مراحل الانجاز للمواطنين حيث قال:" إن مهمة هذه الحكومة بالدرجة الأولى هي الإصلاح السياسي، وإعداد ما يلزم من التشريعات والقوانين وفق القنوات الدستورية وإجراء الانتخابات البلدية، وبناء مؤسسات الهيئة المستقلة للإشراف على الانتخابات والمحكمة الدستورية، وهذا يتطلب أهمية التنسيق بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية وعدم تغول أي منهما على الأخرى، ووضع خارطة طريق لإنجاز منظومة الإصلاح السياسي، وفق أسس ومعايير واضحة، وإطلاع المواطنين على مراحل الإنجاز، كل إنجاز في حينه، فتحديات هذه المرحلة كبيرة ودقيقة، وهناك العديد من الاستحقاقات التي يجب أن يتم انجازها بأسرع وقت ممكن، وبالتوازي مع الاستمرار في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي تنعكس آثارها الإيجابية على مستوى معيشة المواطن"[١].

من ذلك نجد أن الملك عبدالله الثاني وجه اهتمامه إلى العمل على الإصلاح السياسي الذي هو أساس الإصلاح في كافة المجالات .

ثالث عشر : **كتاب التكليف السامي لفايز الطراونة في ٢٧ نيسان ٢٠١٢[٢] :**

على الرغم من الآمال الكبيرة التي كانت متوقعة من حكومة عون الخصاونة والعمر لطويل المتوقع لها، إلا أن الاستقالة المفاجئة لها خالفت التوقعات، فقد استمرت في عملها لمدة ستة أشهر فقط، وقام الملك عبدالله الثاني بتكليف فايز الطراونة بتشكيل حكومة جديدة، وبين الملك عبدالله الثاني في كتاب التكليف لهذه الحكومة أن أولويتها الأولى هي استكمال مسيرة الاصلاح بكافة جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالإضافة الى انجاز القوانين والتشريعات المتعلقة بالاصلاح واخراجها الى الوجود،وخاصة قانون الانتخاب بقصد إجراء

(١) - كتاب التكليف السامي لعون الخصاونة في ١٧ تشرين اول ٢٠١١ الموقع الرسمي للملك عبدالله الثاني على شبكة الانترنت www.kingabdullah.jo

(٢) - كتاب التكليف السامي لفايز الطراونة في ٢٧ نيسان ٢٠١٢ الموقع الرسمي للملك عبدالله الثاني على شبكة الانترنت www.kingabdullah.jo

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انتخابات نيابية تترسخ من خلالها المسيرة الديمقراطية، وبنفس الوقت توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صنع القرار،حيث قال في هذا المجال :" فإنني أعهد إليك بتشكيل حكومة جديدة تكون أولويتها الأولى استكمال مسيرة الإصلاح بمختلف جوانبه السياسي والاقتصادي والاجتماعي، التي أطلقناها منذ اليوم الأول لتحملنا أمانة المسؤولية .

وعلى ذلك، فإن تكليف هذه الحكومة لفترة انتقالية محددة مرهون باستكمال إنجاز منظومة القوانين والتشريعات الإصلاحية السياسية وإخراجها إلى حيز التنفيذ، وصولا إلى النقطة التي تمكننا من إجراء الانتخابات النيابية، وما يترتب على ذلك من الاستحقاقات الدستورية القائمة على الفصل بين السلطات، وإطلاق الحريات، وترسيخ مسيرتنا الديمقراطية، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صنع القرار ". كما أكد الملك عبدالله الثاني على ضرورة تعزيز مبدأ الفصل بين السلطات والالتزام به، وان تكون العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في أعلى مستويات التعاون، وأن يكون هدف هذه العلاقة هو انجاز القوانين التي أساس العملية الإصلاحية، والمتمثلة بقانون الانتخاب وقانون المحكمة الدستورية وقانون الأحزاب، كما قام بتوجيه الحكومة إلى الإسراع في تشكيل الهيئة المستقلة للإشراف على الانتخابات بحيث تكون الضامنة لنزاهتها وشفافيتها.

كما دعا الحكومة إلى التواصل مع كافة مكونات المجتمع المدني وكافة اتجاهات الطيف السياسي الأردني، وإجراء الحوارات معها بقصد التوصل إلى إنجاز القوانين الإصلاحية السياسية من خلال التوافق بين هذه المكونات، وبين أن الإعلام هو أهم أدوات تشكيل الرأي العام وهو الرقيب على سلامة المسيرة الإصلاحية،لذا يجب توجيه الدعم له والارتقاء بمستواه وإعطاء المعلومة الصحيحة ليتمكن من توضيح ما يتم انجازه في مسيرة الإصلاح .وركّز الملك عبدالله الثاني على الإصلاح الاقتصادي من خلال وضع سياسات اقتصادية وتنموية واضحة تهدف للقضاء على الفقر والبطالة وتوفير فرص العمل للمواطن وجذب الاستثمارات، كما دعا إلى محاربة الفساد وتحويل قضايا الفساد إلى القضاء،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال تحليل كتاب التكليف لهذه الحكومة نجد أن الملك عبدالله الثاني قد أكّد على أهمية الاصلاح للوطن والمواطن فهو السبيل الوحيد للارتقاء بالوطن والوصول به إلى مواجهة التحديات لما فيه الخير للشعب والوصول به للحياة الكريمة، كما نجد أن الملك عبدالله الثاني قد بين أن لهذه الحكومة عمر محدد وهو استكمال انجاز منظومة القوانين والتشريعات الإصلاحية السياسية واخراجها للوجود . واننا نستخلص من كتاب التكليف ان الملك عبدالله الثاني هو الداعم لمسيرة الإصلاح بكافة سبل الدعم وانه الضامن لهذه المسيرة في كل وقت .

رابع عشر : كتاب التكليف السامي الأول لعبدالله النسور في ١٠ تشرين اول ٢٠١٢ [١]:

بعد مرور خمسة أشهر ونصف على تشكيل حكومة فايز الطراونة ونظراً لحل مجلس النواب السادس عشر ، وحيث ان التعديلات الدستورية توجب استقالة الحكومة ، فقد استقالت حكومة فايز الطراونة في ٢٠١٢/١٠/١٠ وتم تكليف عبدالله النسور بتشكيل حكومة جديدة ،وبعد دراسة كتاب التكليف لهذه الحكومة فقد وجدت أن الملك عبدالله الثاني قد بدأ كتاب التكليف ببيان عرض لمسيرة الإصلاح خلال الأعوام الماضية وما نتج عنها من إصلاحات تشمل كافة المجالات السياسية والاقتصادية وغيرها، وأشار إلى بعض الإصلاحات التي تمت مثل تعديل قانون الاجتماعات العامة، وتأسيس نقابة للمعلمين، وتشكيل لجنة الحوار الوطني التي كانت مهمتها تتمثل بالبحث في إخراج قانون انتخاب يرضي كافة شرائح الشعب، بالإضافة لقانون أحزاب عصري، كما أشار إلى التعديلات الدستورية التي حصلت على دستور المملكة وما أفرزته من مؤسسات ديمقراطية مثل المحكمة الدستورية، والهيئة المستقلة للانتخاب.حيث قال في هذا الصدد:" لا بد من استعراض محصلة مسيرة الإصلاح وما أنتجته من قواعد دستورية وقوانين ومؤسسات ديموقراطية ستساهم بشكل ملموس في جعل المواطن في قلب عملية صناعة القرار.

(١) - كتاب التكليف السامي الأول لعبدالله النسور في ١٠ تشرين اول ٢٠١٢ الموقع الرسمي للملك عبدالله الثاني على شبكة الانترنت . www.kingabdullah.jo

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فمنذ عشر سنوات ونيف، دعونا إلى الإصلاح والتحديث، وحققنا إنجازات لا بأس بها على هذا الصعيد، وحين مرت المنطقة بالربيع العربي، عكفنا على تسريع تنفيذ نهج إصلاحي مترابط، فتوالت الإصلاحات والإنجازات،مكتسبا ديمقراطياً تلو الآخر، فعدّلَ وطور قانون الاجتماعات العامة، وتم تأسيس نقابة المعلمين، وشُكلَت لجنة وطنية للحوار للتدارس في شأن قانوني الانتخاب والأحزاب"[١]،

بعد ذلك بدأ ببيان المهام المطلوبة من هذه الحكومة، حيث أكّد على الحكومة ضرورة الاستمرار بالنهج الإصلاحي الذي بدأه والاستمرار بالعملية الإصلاحية وتطويرها، وطالب الحكومة بإجراء انتخابات مبكرة والإشراف عليها بشكل يضمن النزاهة والحياد والشفافية تحت مضلة الهيئة المستقلة للانتخاب، وبين أن المهمة الرئيسية للحكومة هي إيجاد نقلة نوعية في تاريخ الأردن السياسي وذلك من خلال انتخاب مجلس نيابي معبر عن إرادة الشعب الحقيقية، وطالب الحكومة بالتركيز على فئة الشباب لما لها من دور كبير في مسيرة الإصلاح، كما دعا الحكومة ايضاً إلى الاستعداد لإجراء الانتخابات البلدية.

ونظراً لأن تشكيل هذه الحكومة جاء في وقت تمر فيه المنطقة العربية بأوضاع مختلفة أو ما أطلق عليه الربيع العربي،فقد تطرق الملك عبدالله الثاني إلى هذا الموضوع كونه من صلب العملية الإصلاحية،حيث أكّد على الحكومة بأن تقوم باحترام حق المواطن في التعبير عن آرائه ضمن الإطار القانوني، وبحقه في التظاهر السلمي تحت سيادة القانون .

كما طالب الحكومة بمحاربة ظاهرة الواسطة والمحسوبية والفساد وإيجاد التشريعات اللازمة لذلك.حيث قال:" كما نوجه الحكومة إلى العمل بجدية لإطلاق منظومة متكاملة لضوابط العمل العام، تتضمن آليات محددة للتعيين والترفيع وخاصة في المناصب العليا، بما يضمن بناء القدرات والكفاءات والحفاظ عليها، وتعزيز مبادئ الشفافية والعدالة وتكافؤ الفرص ومحاربة ظاهرة الواسطة والمحسوبية"[٢] وفي مجال

(١) - كتاب التكليف السامي الاول لعبدالله النسور في ٢٠١٢/١٠/١٠ . الموقع الرسمي للملك عبدالله الثاني على شبكة الانترنت www.kingabdullah.jo

(٢) - كتاب التكليف السامي الاول لعبدالله النسور .في ٢٠١٢/١٠/١٠ الموقع الرسمي للملك عبدالله الثاني على شبكة الانترنت www.kingabdullah.jo

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإصلاح الاقتصادي بين للحكومة ضرورة العمل على بذل الجهود لاستقطاب الاستثمارات العربية والأجنبية وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي ودعم الطبقة المتوسطة من المواطنين.

وفي مجال آخر من مجالات الإصلاح طالب الملك عبدالله الثاني الحكومة بدعم الإعلام بكافة قنواته والارتقاء بمستواه ونوعيته باعتباره أداة رقابية هامة لدعم العملية الإصلاحية .

من خلال تحليل مضامين كتاب التكليف السامي لهذه الحكومة فإننا نجد أن الملك عبدالله الثاني قد أكّد على الدور الذي يقوم به منذ اعتلائه العرش،وهو مسيرة الإصلاح وأهمية دعمها بكافة السبل والعمل على إنجاحها، ودعم ما تحقق من إصلاحات في كافة المجالات، ومحاربة الواسطة والمحسوبية والفساد،وإيجاد تحول تاريخي في المسيرة الإصلاحية والديمقراطية، ومن ذلك نستخلص أن الملك عبدالله الثاني هو الداعم لمسيرة الإصلاح وإنه الضامن لها في كل وقت .

خامس عشر : **كتاب التكليف السامي الثاني لعبدالله النسور في ٩ آذار ٢٠١٣[١] :**

بعد إجراء الانتخابات النيابية لمجلس النواب السابع عشر وانتخاب مجلس جديد، استقالت حكومة عبدالله النسور، فتم تكليفه مرة ثانية بتشكيل حكومة جديدة، وبعد دراسة مضمون كتاب التكليف السامي لهذه الحكومة، فإننا نجد أنه جاء مكملاً لكتاب التكليف للحكومة السابقة، حيث بين الملك عبدالله الثاني وشدّد على أن الأولوية الوطنية توجب ضرورة الاستمرار في إيجاد البيئة المناسبة لضمان التقدم في عملية الإصلاح، حيث قال في هذا المجال:"فإن الأولوية الوطنية تقتضي استمرار وتكثيف جهود الجميع لتهيئة البيئة المناسبة، وتوفير الأدوات اللازمة لضمان تقدم عملية الإصلاح "[٢]. كما بين أن المسؤولية تقع على عاتق الحكومة في الاستفادة من الإصلاحات التي تمت وتوجيهها لكي يستفيد منها المواطنين، وفي مجال الإصلاح الاقتصادي طالب الحكومة باتخاذ كافة الإجراءات التي تحارب الفقر وتقضي على البطالة، وتؤدي إلى تحسين الاقتصاد وتخفيض عجز الموازنة وذلك بقوله:"يجب اتخاذ إجراءات ناجعة

(١) - كتاب التكليف السامي الأول لعبدالله النسور في ٩ آذار ٢٠١٣ الموقع الرسمي للملك عبدالله الثاني على شبكة الانترنت www.kingabdullah.jo
(٢) - كتاب التكليف السامي الأول لعبدالله النسور في ٩ آذار ٢٠١٣ . الموقع الرسمي للملك عبدالله الثاني على شبكة الانترنت www.kingabdullah.jo

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لمحاربة الفقر والبطالة وحماية المستهلك، تضمن توسيع الطبقة الوسطى وتمكينها، إضافة إلى المضي قدماً في برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي، وتحسين أداء الاقتصاد، وضبط عجز الموازنة العامة للدولة، والمحافظة على الاستقرار النقدي"(١).

وفي مجال الإصلاح الإداري طالب الحكومة بترسيخ مبادئ الشفافية والمسائلة والعدالة وتكافؤ الفرص في التوظيف ومحاربة الفساد والواسطة والمحسوبية وتعزيز منظومة النزاهة الوطنية، وتطبيق نهج اللامركزية. كما طالب الحكومة بإطلاق ثورة بيضاء في العمل العام تهدف إلى ضمان الكفاءة في العمل العام،بالإضافة إلى تقديم أفضل الخدمات، وذلك بقوله:" إضافة إلى ضرورة تفعيل أداء الجهاز الحكومي عبر إطلاق ثورة بيضاء في العمل العام، تضمن كفاءته ونوعيته وتقديم أفضل الخدمات وفق أعلى درجات الشفافية والانفتاح على المواطنين وممثليهم، ليتم بعد ذلك الحكم على أداء الحكومة ومساءلتها على هذا الأساس"(٢).

وفي مجال الإصلاح السياسي فقد طالب الحكومة بالتعاون مع الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني والنقابات ووسائل الإعلام، وتفعيل أدائها والارتقاء بها، وذلك باعتبار أن هذه المؤسسات هي الشريك الرسمي في العملية الإصلاحية، وذلك بقوله:" تعزيز التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب والنقابات ووسائل الإعلام كشركاء في عملية الإصلاح والتنمية المستدامة بإبعادها المختلفة، والمساهمة الإيجابية في حفز هذه المؤسسات، وتفعيل أدائها والارتقاء بدورها، وتوفير بيئة إيجابية تمكنها من تحقيق مساعيها لتنمية المجتمع"(٣).

من خلال تحليل مضامين كتاب التكليف السامي نجد أن هذا الكتاب جاء استمالاً لكتاب التكليف السامي الأول لعبدالله النسور بالإضافة إلى تأكيد الملك عبدالله الثاني على ضرورة تقدم عملية الإصلاح

(١) - كتاب التكليف السامي الأول لعبدالله النسور في ٩ آذار ٢٠١٣ . الموقع الرسمي للملك عبدالله الثاني على شبكة الانترنت www.kingabdullah.jo
(٢) - كتاب التكليف السامي الأول لعبدالله النسور في ٩ آذار ٢٠١٣ الموقع الرسمي للملك عبدالله الثاني على شبكة الانترنت www.kingabdullah.jo
(٣) - كتاب التكليف السامي الأول لعبدالله النسور في ٩ آذار ٢٠١٣ الموقع الرسمي للملك عبدالله الثاني على شبكة الانترنت ،www.kingabdullah.jo

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بكافة جوانبه، من خلال إيضاح بعض هذه الجوانب، وما هو مطلوب من الحكومة القيام به في هذه الجوانب، وإن إشارته إلى أنه سيتم الحكم على أداء الحكومة عبر تقييم الانجازات الإصلاحية التي قامت بها، ومسائلتها عن أي تقصير لهو دليل واضح على أنه يريد الإصلاح ويطالب به ويعمل على تحقيقه بكل السبل المتاحة .

الخلاصة :

باستعراض كتب التكليف السامي للحكومات التي تم تشكيلها في عهد الملك عبدالله الثاني منذ عام ١٩٩٩ وحتى عام ٢٠١٤ والبالغ عددها خمسة عشر حكومة، فإننا نجد أن الرؤية الملكية في كل خطاب كانت واضحة ومحددة، وهي مطالبة الحكومات التي يتم تشكيلها بإجراء الإصلاحات الشاملة في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية، وضرورة تركيز جهود الحكومة على تلك الإصلاحات، فالإصلاح في أي مجال هو الأساس للتطور والارتقاء بالدولة سواء على الصعيد المحلي أو الدولي.

وبدراسة كتب التكليف نجد أن الملك عبدالله الثاني قد ركّز جهوده على الإصلاح الشامل وخصوصاً الإصلاح السياسي الذي يعتبر أساس الإصلاح الشامل في كافة المجالات في الدولة، كما نجد أن بعض الحكومات كانت تستجيب للدعوة الملكية بإجراء الإصلاح ولكن بشكل محدود، وبعضها الآخر لم يستجب للدعوة الملكية بالإصلاح سواء بسبب الضعف في بعض أداء أعضائها، أو بسبب عدم التنسيق بين أعضائها، وهذا أدى إلى التأثير على أداء الحكومة وعلى تحقيق الأهداف المرجوة منها . أما البعض الآخر من الحكومات والتي لم تستجيب لدعوة الملك بالإصلاح فقد كان السبب في ذلك خطير وهو الخوف من الإصلاح والتغيير بقصد حماية المصالح الشخصية، حتى وصلت إلى حد مقاومة الإصلاح بسبب تقديم المصلحة الخاصة على مصلحة الدولة العامة، وهذا النوع من الحكومات كلّف الوطن الكثير، وحرمه العديد من فرص الانجاز، وقد أشار الملك عبدالله الثاني لذلك في أكثر من كتاب تكليف للحكومات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعل صعيد الانجازات الإصلاحية فقد استجابت بعض الحكومات لذلك وأنجزت العديد من الإصلاحات، مثل تعديل التشريعات المتعلقة بقانون الانتخاب،وتعديل الدستور، ولنشاء المحكمة الدستورية، وقانون الأحزاب، وقانون البلديات، وفي مجال مكافحة الفساد الإداري إنشاء هيئة مكافحة الفساد، وإيجاد قانون الهيئة المستقلة للإشراف على الانتخابات، وتأسيس نقابة للمعلمين .

وبالنتيجة فإننا نجد أن الملك عبدالله الثاني كان في كل كتاب تكليف للحكومات يدعو إلى إجراء الإصلاح الشامل بهدف مصلحة المواطن وتوفير الحياة الكريمة له .

المطلب الثاني : الرسائل الملكية

في وقت تتشابك فيه التغيرات وتتطور فيه الأحداث على كافة الصعد، الدولية والإقليمية والمحلية، وهي تغيرات ذات تفاعلات مختلفة من مكان لآخر، وذات نتائج كثيرة، وهذه الظروف أوجدت أزمات كبيرة لدى معظم الأنظمة الحاكمة، وخاصة الأنظمة العربية التي تعاني من أزمات داخلية. وبنفس الوقت تواجه الكثير من التحديات مثل الصراع على السلطة، أو الوضع الاقتصادي المنهار، أو الفساد المتغلغل في مفاصل الدولة .

وبما أن هناك من يقاوم هذه التغيرات بغية المحافظة على مكاسبه، أو مقعده الرئاسي. وهذا أدى إلى أن يكون ذريعة للدول الكبرى للتدخل في شؤون البلدان وبالتالي عجزها ووقوعها تحت سيطرة الدول الكبرى لكي تنفذ عبرها سياستها ومخططاتها ويترتب على ذلك اختفاء الشرعية والديمقراطية والضعف في مواجهة التحديات والقدرة على التطور والدخول في مواجهات بين القوى السياسية والتي تؤدي إلى الإضرار بمصلحة الدولية العليا .

وبموازاة ذلك هناك من استطاع وبرؤيته الثاقبة من أن يقوم بمواجهة المتغيرات ولكن عبر إرادة سياسية قوية تقوم على تعزيز وتعميق النهج الديمقراطي القائم على الرغبة في إحداث التغيير بالإرادة والعزيمة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منن هنا انطلق الملك عبدالله الثاني في مخاطبة شعبه بشكل مباشر والتواصل معه من خلال الكلمة المكتوبة والتي جاءت عبر رسائل ملكية صدرت عنه موجهة إلى أبناء شعبه، حيث تناول من خلالها العديد من الأمور التي تهم الوطن والمواطن وتعزز قيم الديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان، وقد بين بشكل خاص رؤيته الإصلاحية لتعميق النهج الديمقراطي في البلاد .

وقد جاءت الأوراق النقاشية في أوقات مختلفة وكانت كل ورقة تحمل أفكاراً ومكونات جديدة، وكان العامل المشترك بين هذه الأوراق هو الإصلاح الذي يبحث عنه الملك عبدالله الثاني .

وسنتناول هذه الأوراق النقاشية بالبحث والتحليل ....

الورقة النقاشية الأولى مسيرتنا نحو بناء الديمقراطية المتجددة(١)

جاء إطلاق هذه الورقة النقاشية مع بدء الحملات الانتخابية لانتخاب مجلس النواب السابع عشر، وقد بين الملك عبدالله الثاني من خلالها ان للمواطن الأردني صوت قوي يتمكن من خلاله ببث الحياة في المسيرة الديمقراطية المتمثلة بالانتخابات النيابية، هذه الانتخابات التي يتنافس من خلالها المرشحين من اجل الحصول على شرف تحمل مسؤولية اتخاذ القرارات المتعلقة بمصير الأردن والأردنيين .

كما أشار الملك عبدالله الثاني إلى أن مسؤوليته تأتي من خلال تشجيع الحوار بين الشعب الذي يسير على طريق تحول ديمقراطي هام، ومن خلال تحفيز المواطنين للدخول في حوار حول القضايا الكبرى التي تواجه الوطن. وبين الملك عبدالله الثاني أن الانتخابات النيابية تمثل محطة رئيسية وأساسية على خارطة طريق الإصلاح السياسي، وبناء على ذلك فقد وجه المواطنين إلى ضرورة انتخاب الأفضل الذين يستطيعون تحمل أمانة المسؤولية واحترامهم لأصوات ناخبيهم في المستقبل. وبنفس الوقت طالب المواطنين بالتحاور فيما بينهم حول جميع القضايا ذات الأولوية الوطنية وبدون أية قيود أو محددات باعتبار ذلك احد خطوات نجاح

(١) - هذه المقالة هي الورقة النقاشية الاولى ضمن سلسلة أوراق ينشرها الملك عبدالله الثاني ابن الحسين لعرض رؤيته لمسيرة الإصلاح الشامل في الأردن في مختلف المجالات ، في ٢٠١٢/١٢/٢٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الديمقراطية، كما طالبهم بالتصويت على أساس مواقف المرشحين من أولويات المواطن الأساسية وليس على أساس العلاقة الشخصية أو العائلية.

وبين الملك عبدالله الثاني ان الامتحان الحقيقي والحاسم في السعي نحو الديمقراطية يكمن في قدرة المواطنين على النجاح في مواجهة التحديات كأسرة واحدة تتبنى الحلول الوسط التي تحقق مصالح الأردنيين جميعاً ، وأكّدت الورقة النقاشية على مجموعة من القيم والمفردات تتعلق بمسائل متعددة ومتنوعة وفي غاية من الاهمية، منها أن النيابة ليست حصانة وامتيازات ومكاسب شخصية وذلك على نحو ما مارسه النواب في أكثر من مجلس وإنما هي خدمة للناس وتمثيل للشعب وتحمل لمسؤولية وطنية[١].

وأشار الملك عبدالله الثاني إلى ان هناك بعض المظاهر التي تؤدي إلى توقف مسيرة الديمقراطية والمتمثلة بالتصلب في المواقف والعنف والمقاطعة لدى بعض الجهات أو الأحزاب، وهذه المظاهر تعتبر عقبة في وجه الديمقراطية، لذا يجب على الجميع العمل على تجاوزها وإعادة الديمقراطية إلى المسار الصحيح، فالديمقراطية لا تكتمل إلا بالمبادرة البناءة وقبول التنوع والاختلاف في الرأي .

كما أشار الملك عبدالله الثاني إلى ان اللبنة الأساسية في بناء النظام الديمقراطي المطلوب والمؤدي إلى المستقبل المشرق لجميع الأردنيين هي الوصول إلى تقارب متوازن يجمع بين الحوار المنفتح بين جميع الإطراف، بالإضافة للمنافسة الشريفة بينهم واتخاذ القرار عن وعي وفهم ودراية .

وبين الملك عبدالله الثاني رؤيته في بناء النظام الديمقراطي والقائمة على أربعة مبادئ رئيسية وهي :

أولاً : احترام الرأي الآخر باعتباره أساس الشراكة بين الجميع :

فالوحدة الوطنية وبغض النظر عن العرق أو الأصل أو الدين، والإخلاص لهذا الوطن، فان ذلك يسمو فوق كل اختلاف لذلك يجب العمل على توسيع دائرة الاحترام والثقة المتبادلة بين جميع المواطنين، وبناء عروة وثقى تجمع الأردنيين على أساس واحد وهو الاحترام للإنسان وكرامته، فهذا الاحترام هو الذي سيمكننا من إتقان

(١) - تقرير صحفي منشور في صحيفة العرب اليوم بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واجب الاستماع، كما هو حق الحديث، وان حرية التعبير لا تكتمل إلا إذا التزمنا بمسؤولية الاستماع، وأشار الملك عبدالله الثاني إلى أن أعلى درجات الاحترام هي تفهم الرأي الآخر، فمن خلاله نستطيع الوصول إلى مجتمع متماسك وقوي وبالنتيجة فإننا جميعاً أردنيون وكلنا للأردن ، كما بين أن احترام الرأي الآخر قبل أن يكون سلوكاً ديمقراطياً ، هو قيمة إنسانية وحضارية تعكس نضجاً ديمقراطياً وثقافة متسامحة تؤمن بالتعدد والتنوع[١].

ثانياً : المواطنة لا تكتمل إلا بممارسة واجب المسائلة :

من خلال هذا المبدأ دعا الملك عبدالله الثاني المواطنين إلى الانخراط في بحث القضايا والقرارات المهمة وذات الأولوية للأردن، والعمل على إيجاد الحلول لها، وبين ان ذلك يتم عبر إسماع المواطن لصوته في الحملات الانتخابية والتصويت يوم الاقتراع، وان الديمقراطية تصل إلى قمتها من خلال مسائلة من يتولى أمانة المسؤولية ومحاسبته على أساس الالتزامات التي قطعها على نفسه، ومن خلال الانخراط في نقاشات وحوارات هادفة حول القضايا الوطنية والمحلية والمتمثلة بمحاربة الفقر والبطالة وتحسين الخدمات العامة للمواطن من صحة وتعليم والحد من الغلاء المعيشي، ومحاربة الفساد وهدر المال العام، وطالب المرشحين للانتخابات بإنشاء برامج عملية وموضوعية مبنية على الحقائق وليس على الانطباعات، بحيث توفر الحلول القابلة للتنفيذ لمعالجة المشاكل الوطنية، وبنفس الوقت بالابتعاد عن الشعارات البراقة والتنظير، ووفق الرؤية الملكية فإن المواطنة البناءة هي مواطنة مشاركة دائماً ، وهذه المشاركة هي شرط تقدم المجتمع وبخاصة في تعزيز الديمقراطية، كما أن هذه المشاركة ليست موسمية وإنما هي عملية مستمرة ومتواصلة[٢] .

ثالثاً : الحوار والتوافق واجب وطني مستمر :

من خلال هذا المبدأ بين الملك عبدالله الثاني ان تنوع الآراء والمعتقدات والثقافات في المجتمع هو عنصر قوة له، فالتعبير عن الآراء في المجتمع الديمقراطي يرتبط بالتزام مبدأ الاحترام مع حق الاختلاف في الرأي، وأشار

(١) - تقرير صحفي منشور في صحيفة العرب اليوم بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١ .
(٢) - تقرير صحفي منشور في صحيفة العرب اليوم بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى ان الاختلاف في الرأي المستند إلى الاحترام هو دافع للحوار، وان هذا الحوار بين أصحاب الآراء المختلفة هو جوهر الديمقراطية، وهذه الديمقراطية هي الأداة التي تجعل الحلول التوافقية أمراً يؤدي إلى المضي إلى الأمام، وهذه الحلول التوافقية المبنية على أساس التنازل للطرف الآخر هي فضيلة ترفع من شأن من يتحلى بها، وليست علامة ضعف أو خلل.

ودعا الملك عبدالله الثاني المواطنين للالتزام بالحوار والنقاش باعتباره السبيل الوحيد لحل الاختلاف في الرأي، وأشار إلى ان بناء الوطن ومستقبله يقوم على الحوار والوصول إلى حلول توافقية بين جميع الأطراف، وليس عبر التظاهر أو الإضراب أو المقاطعة، فهذه أدوات تعطل الحوار وتضر بالوطن ومؤسساته .

رابعاً : الجميع شركاء في التضحيات والمكاسب :

من خلال هذا المبدأ بين الملك عبدالله الثاني ان قوتنا تكمن في قدرتنا على التعامل مع المتغيرات من حولنا، فالديمقراطية لا يوجد فيها رابح أو خاسر، وان الجميع شركاء في بذل التضحيات والحصول على المكاسب .وقد أشار بعض السياسيين إلى أن هذه الورقة جاءت لتبين الرؤية الإصلاحية للملك عبدالله الثاني، وإنها تؤكد أن هناك رؤية ثاقبة وارادة سياسية جادة وقوية لدى صانع القرار الأول في البلاد لتعزيز النهج الديمقراطي الإصلاحي[١] ، والبعض الآخر أشار إلى أنه إذا وصلنا إلى مرحلة تطبيق مبدأ احترام الرأي الآخر كأساس للشراكة بين الجميع فإننا نلغي جميع ما يقصي الآخر من جهوية وفئوية وضيق أفق ونرتقي إلى مستويات خدمة الأهداف الوطنية بفاعلية وإنتاجية[٢].

وأشار بعضهم إلى أن دعوة الملك إلى أن نكون جميعاً شركاء في المكاسب والتضحيات تعني أن كل مواطن قدّم خدمة للوطن له الحق في أن يكون شريكاً في المكاسب الوطنية والاستفادة من كافة الحقوقن وفي جميع المجالات بعيداً عن المصلحة الشخصية، وهذه دعوة صريحة للعمل والبناء وخدمة الوطن[٣].

---

(١) – بني سلامه، محمد تركي ، قراءة تحليلية للورقة النقاشية الأولى للملك عبدالله الثاني ، منشور على الانترنت ، موقع السوسنة الاخباري ، ٢٠١٢/١٢/٣١ .

(٢) - المجالي، بكرخازر، لقاء صحفي مع وكالة الانباء الاردنية بترا بتاريخ ٢٠١٢/١٢/١٣ .

(٣) - الشياب ، احمد ، لقاء صحفي مع وكالة الانباء الاردنية بترا بتاريخ ٢٠١٢/١٢/١٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في نهاية الورقة النقاشية أجاب الملك عبدالله الثاني على سؤال طرحه على نفسه وهو: كيف نتأكد أننا على الطريق الصحيح ؟حيث بين أننا خلال الحملات الانتخابية وخلال السنوات التي تلي الانتخابات سنتمكن من التأكد أننا نسير على الطريق الصحيح طالما التزمنا بالمبادئ الديمقراطية الأربعة التي تم ذكرها، وبذلك نستطيع صناعة مستقبل الأردن، والالتزام بالديمقراطية باعتبارها نهج حياة بالإضافة إلى تجذير أسس التعامل الحضاري المواطنين وإدامة الحوار البناء والقائم على الاحترام بين المواطنين والتغلب على التحديات، عند ذلك نستطيع تحقيق الإصلاح السياسي المنشود.

الورقة النقاشية الثانية تطوير نظامنا الديمقراطي لخدمة جميع الأردنيين(١)

جاءت الورقة النقاشية الثانية للملك عبدالله الثاني لتتحدث ولتبين رؤيته للديمقراطية، وكيفية تطويرها بشكل يخدم جميع أفراد الشعب الأردني، حيث بين ان الديمقراطية في جوهرها هي عملية حية تمارس من قبل الجميع، سواء الشعب أو الحكومة، كما ان الدستور هو الأساس في الحياة الديمقراطية والسياسية كونه وفّر الإطار التنظيمي للقرارات والخيارات خلال الفترة الماضية من عمر الدولة. وفي هذه الورقة بين الملك عبدالله الثاني ان احد أهم جوانب التطور الديمقراطي هو نهج الحكومات البرلمانية حيث أشار إلى ان الانتقال إلى تشكيل الحكومات البرلمانية سيتم بعد انتهاء الانتخابات النيابية للمجلس السابع عشر مباشرة، حيث بين الطريقة التي سيتم فيها اختيار رئيس الوزراء وفريقه الوزاري، وذلك عبر تكليفه بالتشاور ائتلاف الأغلبية من الكتل النيابية، وإذا لم يبرز ائتلاف أغلبية من الكتل النيابية، فإن التكليف سيتم بالتشاور مع جميع الكتل النيابية .

(١) - هذه المقالة هي الورقة النقاشية الثانية ضمن سلسلة أوراق ينشرها الملك عبدالله الثاني ابن الحسين لعرض رؤيته لمسيرة الإصلاح الشامل في الأردن في مختلف المجالات . في ١/١٦ ٢٠١٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعد ذلك يقوم الرئيس المكلف بالتشاور مع الكتل النيابية لتشكيل حكومة برلمانية، ثم بعد ذلك بين الملك عبدالله الثاني متطلبات التحول الديمقراطي الناجح والمتمثلة بالوصول إلى نظام الحكومات البرلمانية الشامل والذي يعتمد على ثلاثة متطلبات أساسية وهي :

أولاً: الحاجة إلى وجود أحزاب وطنية فاعلة وقادرة على التعبير عن مصالح وهموم المجتمعات المحلية، وذلك ضمن برامج وطنية قابلة للتطبيق، وهذه العملية بحاجة إلى حتى تنضج، وإذا حصل ذلك ووصلت الأحزاب إلى مرحلة التنافس على المستوى الوطني ووفق برامج تمتد لأربع سنوات، واستطاعت الحصول على مقاعد ذات أغلبية وقيامها بتشكيل كتل نيابية ذات قاعدة صلبة، فانه والحالة هذه سيكون هناك قدرة على إشراك النواب في الحكومات وبالتالي وجود حكومة برلمانية.

ثانياً: في حال تشكيل الحكومات البرلمانية، فإنه يتوجب على الأجهزة الحكومية تطوير عملها على أسس من المهنية والحياد، بعيداً عن تسييس العمل، والغاية من ذلك هي المساندة والإرشاد لوزراء الحكومات البرلمانية، فالوزراء الذين يكلفون لتولي بعض الحقائب الوزارية قد لا يتمتعون بالخبرة العملية السابقة في العمل الوزاري.

ثالثاً: تعديل النظام الداخلي لمجلس النواب بما يتوافق ويعزز نهج الحكومات البرلمانية، والهدف من ذلك هو تغيير الأعراف البرلمانية القديمة إلى أعراف تساهم في تفعيل آلية تشكيل الحكومات البرلمانية من خلال التشاور والتوافق بين الكتل النيابية .

ويرى الباحث من خلال تحليل هذه الورقة النقاشية أن الملك عبدالله الثاني قد بين أساس التحول الديمقراطي في النظام السياسي الأردني والمتمثل بتشكيل الحكومات البرلمانية، فالإصلاح الديمقراطي يتأتى عبر عدة مراحل منها تعديل القوانين، إلى التطوير المستمر للنهج الذي يحكم الممارسات والعلاقات بين المواطنين، كما بين التزامه برعاية وتعزيز مبدأ التعددية السياسية باعتبارها إحدى مبادئ المسيرة والنهج الإصلاحي الذي يطالب به .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الورقة النقاشية الثالثة أدوار تنتظرنا لنجاح ديمقراطيتنا المتجددة

في هذه الورقة[١] وفي الجزء الأول منها أعاد الملك عبدالله الثاني التأكيد على المبادئ الاساسية التي اوردها في الورقة النقاشية الاولى والثانية، والتي يجب تجذيرها في السلوك السياسي والاجتماعي بغية الوصول للديكقراطية المنشودة، واشار إلى أن تطبيق نهج الحكومات البرلمانية بالإضافة للتحول الديمقراطي يعتبر عملية تراكمية مفتوحة على التطوير المستمر، وبما أن هذه الورقة قد جاءت بعد اجراء الانتخابات النيابية، فقد أشار الملك عبدالله الثاني إلى هذه الانتخابات من كونها ذات اهمية كبيرة، كونها تعتبر مؤشر على طريق الإصلاح والتغيير الذي بدأه الاردن، وذلك لأنها حضيت بإشادة محلية وعربية ودولية، وكونها اجريت في تسودها الديمقراطية والشفافية، بالإضافة إلى أن نسبة الاقتراع كانت من اعلى النسب في تاريخ المملكة، وعلى المستوى العالمي ايضاً .

كما أشار الملك عبدالله الثاني إلى أن هذه الانتخابات تمت إدارتها والإشراف عليها من هيئة مستقلة وحضور مراقبين محليين ودوليين، دون أي تدخل حكومي وهذا يعتبر مؤشر على طريق الإصلاح .

وفي ذات المجال بين القيم الضرورية واللازمة لإنجاز التحول الديمقراطي وإرساء نهج الحكومات البرلمانية، والمتمثلة بالتعددية والتسامح وسيادة القانون وتعزيز مبدأ الفصل والتوازن بين السلطات، وحماية حقوق جميع المواطنين، وتأمين وضمان الرأي والرأي الآخر، وأكد على العزم بالاستمرار في تطوير تجربة الانتخابات الأخيرة والبناء عليها، وتطوير النظام الانتخابي إلى حين الوصول إلى نظام أكثر عدالة وتمثيلاً يحمي التعددية ويغنيها ويوفر الفرصة العادلة للتنافس وبالتالي يشكل حافزاً لتطور الحكومات البرلمانية على أسس حزبية .

وأكّد على ضرورة وجود متطلبات جوهرية يجب أن تتوازى مع الممارسة السياسية في الحكومات البرلمانية وهي تتمثل بـ :

---

(١) - هذه المقالة هي الورقة النقاشية الثالثة ضمن سلسلة أوراق ينشرها جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين لعرض رؤيته لمسيرة الإصلاح الشامل في الأردن في مختلف المجالات .في ٢٠١٣/٣/٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- وجود منظومة متطورة من الضوابط العملية لمبادئ الفصل والتوازن بين السلطات واليات الرقابة .
- أن يكون هناك إشراك للنواب في الحكومة بشكل متدرج وبالتوازي مع نضج العمل السياسي النيابي الحزبي، والمتمثل بمأسسة عمل الكتل النيابية وتطورها، بحيث تبنى على أسس برامجية وأكثر صلابة وتتطور إلى كتل حزبية، وفي النهاية يؤدي ذلك إلى ظهور ائتلاف برلماني على أسس حزبية يتمتع بالأغلبية ويشكل الحكومة، وفي المقابل هناك ائتلاف برلماني معارض يقوم بدور حكومة الظل في المجلي النيابي .
- تطوير عمل الجهاز الحكومي بحيث يصبح ذو مهنية وحياد وبعيداً عن تسييس الأداء، وأن يكون مرجعاً موثوقاً للمعرفة والمساندة التي تدعو وزراء الحكومات البرلمانية في صنع القرار[١].

في الجزء الثاني من الورقة النقاشية الثالثة بين الملك عبدالله الثاني الأدوار المحورية التي يتم من خلالها تعميق وتعزيز الثقافة الديمقراطية وكيفية تطويرها، وتتمثل هذه الأدوار بالاحزاب السياسية، ومجلس النواب، والحكومة، ثم دور الملكية، والمواطن،

ففي دور الأحزاب السياسية ببن ان الديمقراطية لا تنحصر في تعبير الأفراد عن آراؤهم ووجهات نظرهم، بل يشمل ذلك إلى العمل لتحويل آراؤهم إلى خطط عمل مشتركة تسهم في تقدم الوطن، وهذا هو الدور الرئيسي للأحزاب السياسية، وان تكون ذات عدد منطقي يعكس مختلف الاطياف السياسية .

وأشار إلى ضرورة توجيه المواطن للتصويت مستقبلاً على أسس حزبية، وطالب الأحزاب بالستفادة من تجارب الدول الأخرى في عملية تطوير الأحزاب، مع التركيز على التجارب الوطنية المعبرة عن إرادة الشعب عبر صندوق الاقتراع، وطالبها بتطوير برامج قوية مبنية على سياسات واضحة تستجيب لتطلعات الناخبين وهمومهم .

---

(١) - الورقة النقاشية الثالثة ضمن سلسلة الاوراق النقاشية التي ينشرها الملك عبدالله الثاني ابن الحسين لعرض رؤيته لمسيرة الإصلاح الشامل في الأردن في مختلف المجالات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأشار البعض إلى أن الورقة النقاشية ركّزت على المكونات الأساسية لتحقيق الرؤى الملكية، والتي تشكل المرحلة القادمة، وإن رؤية الملك في الإصلاح تحمل نقداً للواقع اليوم، مما يفرض ضرورة تغييره، ما دامت الارادة السياسية جادة في الإصلاح[١].

وفي دور مجلس النواب بين الملك عبدالله الثاني ان هدف النائب الحقيقي هو خدمة المصلحة العامة وليس المصلحة الشخصية كونها احد أهم أشكال الفساد، ودعا النواب إلى العمل سوية خدمة للمصلحة العليا للوطن، من خلال اقتراح الحلول المستدامة التي تتوخى المصلحة الوطنية، بالإضافة لدعوتهم إلى الموازنة بين مسؤولية التعاون مع الحكومة، وبين مسؤولية المعارضة البناءة من خلال العمل مع بعضهم البعض من جهة ومع الحكومة من جهة أخرى بقصد مواجهة التحديات الوطنية .وحثّهم على إيجاد مدونة سلوك ملزمة تجسد مبادئ العدالة والنزاهة والإصلاح .

وفي دور الحكومة أشار الملك عبدالله الثاني إلى ان مهمة الحكومة هي إعداد البرامج العملية الشاملة التي تهدف إلى تحقيق الازدهار لجميع أبناء الوطن ، حيث طالبها في هذا المجال بتقديم برامج عمل لمدة اربع سنوات ليتم محاسبتها على مدى تنفيذها لهذا البرنامج، بالإضافة إلى وضع معايير للعمل الحكومي المتميز، وتبني نهج الشفافية والحاكمية الرشيدة، وهذه هي أسس الإصلاح الإداري .

وفي دور الملكية بين الملك عبدالله الثاني انه لن يحيد ابداً عن واجبه الرئيسي والمتمثل في العمل من اجل مستقبل الأردن، والحفاظ على أمنه واستقراره ووحدته، وتامين الأفضل دائما لشعبه، وانه سيبقى صوت الأردنيين جميعاً مدافعاً عن حقوقهم في المجتمع وتوفير العيش الكريم لهم[٢] .

(١) – حكمت ، تغريد ، قراءة تحليلية للأوراق النقاشية التي طرحها الملك عبدالله الثاني ، مقال منشور في صحيفة الرأي الاردنية بتاريخ ٢٠١٣/٩/٢٠ .
(٢) - الورقة النقاشية الثالثة ضمن سلسلة الاوراق النقاشية التي ينشرها الملك عبدالله الثاني ابن الحسين لعرض رؤيته لمسيرة الإصلاح الشامل في الأردن في مختلف المجالات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأشار إلى انه سيبقى الحامي للدستور والاستقرار والعدالة، وسيعمل مع الجميع من انجاز محطات الإصلاح بكافة جوانبه، وتعهد بالبقاء في دور الضامن لجهود الإصلاح الشامل والمحافظة على منجزات الوطن واستقراره .

أما دور المواطن فقد بين الملك عبدالله الثاني انه يعتبر اللبنة الأساسية في بناء النظام الديمقراطي الأردني، وان المواطن هو صاحب القول الفصل مساءلة الحكومة من خلال صوته الانتخابي ومستوى وعيه السياسي . وطالبهم بالبحث المستمر عن الحقيقة ومتابعة القضايا الوطنية بحيث تكون هذه المعرفة مبنية على الحقائق وليس على الإشاعات . ودعا المواطنين وفي سبيل بناء المجتمع الديمقراطي إلى المبادرة للتعبير عن أصواتهم من خلال ممارسة واجبهم الانتخابي في المجالس النيابية والبلدية والنقابية والجامعية .

من خلال هذه الورقة النقاشية نجد ان الملك عبدالله الثاني أشار إلى ان خيار الإصلاح الشامل هو الخيار الوحيد الذي انتهجه، وسيعمل على تحقيق ما جاء من افكار في اوراقه النقاشية على ارض الواقع باعتباره الداعم والضامن لهذا الإصلاح الذي هو أساس المستقبل القادم[١] .

الورقة النقاشية الرابعة نحو تمكين ديمقراطي ومواطنة فاعلة

جاءت هذه الورقة[٢] النقاشية للملك عبدالله الثاني لتبين دور المواطنة الفاعلة في تحقيق التمكين الديمقراطي المتمثل بتعميق نهج الحكومات البرلمانية، والوصول إلى حكومات مستندة إلى أحزاب برامجية وطنية، تكون قادرة على تحقيق حضور فاعل في مجلس النواب، وهذا الحضور يمكنها من تشكيل حكومة ذات أغلبية على أساس حزبي برامجي، وبموازاة ذلك معارضة نيابية تمثل الأقلية .

(١) - الورقة النقاشية الثالثة ضمن سلسلة الاوراق النقاشية التي ينشرها الملك عبدالله الثاني ابن الحسين لعرض رؤيته لمسيرة الإصلاح الشامل في الأردن في مختلف المجالات .

(٢) - الورقة النقاشية الرابعة ضمن سلسلة الاوراق النقاشية التي ينشرها الملك عبدالله الثاني ابن الحسين لعرض رؤيته لمسيرة الإصلاح الشامل في الأردن في مختلف المجالات . في ٢٠١٣/٦/٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبين أهم متطلبات التحول الديمقراطي وهي تعزيز المجتمع المدني ودوره في مراقبة الأداء السياسي وتطويره نحو الأفضل، عبر ترسيخ ثقافة الديمقراطية في المجتمع .

وأشار بعض السياسيين إلى أن هذه الورقة جاءت متضمنة لرؤى وأفكار ملكية، من شأنها التأسيس لتطور النموذج الديمقراطي والمساهمة في تجديد الحياة السياسية، بما يسهم في تعزيز وتكريس الديمقراطية والمشاركة في صنع القرار من خلال إشراك أبناء المجتمع في ذلك[١] .

وبتحليل هذه الورقة النقاشية نجد ان الملك عبدالله الثاني قد أشار إلى ان مبدأ الديمقراطية يرتبط ارتباط وثيق بفكرة المواطنة الفاعلة، فهي التي لعبت دوراً كبيراً في نشوء وتشكيل المجتمعات الديمقراطية، وهذا هو أساس تقدم المجتمع ونجاحه وتطوره . كما نجد انه اكد على ضرورة ان يتم ترسيخ قيم وسلوكيات الديمقراطية على أساس قيم المواطنة، وهي مسؤوولية تقع على عاتق الجميع، كون المواطنة تعني المشاركة والتفاعل مع الواقع، فالمشاركة مثلا في الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني تعتبر الخطوة الأولى نحو التمكين الديمقراطي، والإصلاح من وجهة نظر الملك هو الإصلاح الشامل في كافة المجالات وبالذات الإصلاح السياسي، حيث بين ان دور الملكية الدستورية سيتطور، وهذا ماحدث من خلال التعديلات الدستورية التي تمت .

وفي الخلاصة فإن الباحث يجد أن الملك عبدالله الثاني قد عرض رؤيته لمسيرة الإصلاح الشامل في الأردن من خلال هذه الأوراق النقاشية الأربعة والتي لخص من خلالها متطلبات الحاجة إلى الإصلاح التي يريدها المواطن، وهي وجود أحزاب قوية تكون حاضرة في المشهد السياسي، ومجلس نيابي يتم انتخابه على أساس حزبي، وحكومات تتشكل من الأغلبية النيابية، أما المواطن فينتخب على أساس البرامج وليس على أساس الأشخاص والمعارف، أما النظام فهو نظام ملكي يستجيب لكل التطورات ويرعاها ويضمن استمراريتها .

(١) – الشوابكة ، فايز ، قراءة في الورقة النقاشية الرابعة ، مقال منشور في صحيفة الرأي الاردنية بتاريخ ٢٠١٣/٦/٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رسالة الملك عبدالله الثاني إلى رئيس الوزراء عدنان بدران
حول الإصلاح في ١٦ / ٦ / ٢٠٠٥

من خلال تحليل هذه الرسالة الملكية[١] فإننا نجد ان الملك عبدالله الثاني قد وجه نقداً شديداً لكل من يقف في وجه مسيرة الإصلاح ويقاومه، وذلك بقصد الحفاظ على مصالحهم الشخصية. لذلك أكد على ان الإصلاح هو منهج أردني وإرادة وطنية ورؤية ملكية، وسيتم الاستمرار فيه برغم كل التحديات حتى تحقيق مصلحة الوطن والمواطن .وأشار إلى انه سيبقى الداعم والضامن لهذه المسيرة الإصلاحية مهما كلّف الأمر، وإننا نجد ان الملك عبدالله الثاني قد وضع النقاط عل ى الحروف من خلال بيانه وكشفه لأعداء الإصلاح وتأكيده على ان الإصلاح هو برنامج وطني لا رجعة عنه، كونه يمثل الإرادة الوطنية التي تبحث عن مصلحة الوطن ومستقبله .

وإن اعتبار الإصلاح أمانة في عنق كل مخلص لوطنه لصالح الاجيال القادمة ومطالبة الحكومة وتوجيهه لها بأن لا تترك جهداً وأن تقدم التضحيات في سبيل الإصلاح لهو دليل قاطع على سعيه نحو الإصلاح والتحديث والتطوير .

رسالة الملك عبدالله الثاني إلى رئيس الوزراء عدنان بدران
حول انشاء هيئة لمكافحة الفساد في ٢٦ / ٦ / ٢٠٠٥

بعد مرور عشرة أيام على توجيه الملك عبدالله الثاني رسالة للحكومة يطالبها فيها ببذل التضحيات لتقدم مسيرة الإصلاح، وجه الملك رسالة إخرى[٢] للحكومة يوجهها فيها لانشاء هيئة لتنفيذ استراتيجية عامة لمكافحة الفساد، حيث بين من خلالها ان الفساد هو آفة من آفات العصر، وهو العدو الرئيسي لأي مسيرة إصلاحية . لذلك طالب الحكومة بوضع الية جديدة لمكافحة ومحاربة الفساد والواسطة وبشكل يضمن

(١) - رسالة الملك عبدالله الثاني إلى رئيس الوزراء عدنان بدران حول الإصلاح ، صحيفة الرأي الاردنية اليومية ،بتاريخ ٢٠٠٥/٦/١٧ .
(٢) - رسالة الملك عبدالله الثاني إلى رئيس الوزراء عدنان بدران حول انشاء هيئة لمكافحة الفساد ، صحيفة الراي اليومية ، بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٢٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العدالة والشفافية والنزاهة، ومن خلال هذه الرسالة نجد أن القصد من انشاء الهيئة هو تعميق الثقة بالمؤسسات الحكومية من قبل المواطنين،وبذات الوقت وضع حد لكل من تسول له نفسه العبث بالمال العام، وهي بمثابة دليل واضح على الجهود الملكية في الإصلاح .

رسالة الملك عبدالله الثاني إلى رئيس الوزراء معروف البخيت
حول الإصلاح في ٢٢ / ٣ / ٢٠١١

جاءت هذه الرسالة الملكية[١] إلى رئيس الوزراء بعد أن شعر أن هناك مجموعة من القضايا الرئيسة في مسيرة الإصلاح تحتاج إلى إجراءات سريعة وحاسمة ولا بد من أن تكون في صلب أولويات الحكومة وهذه القضايا هي :

١. الفساد : من خلال هذه الرسالة نجد ان الملك عبدالله الثاني قد طالب الحكومة فوراً بملاحقة الفاسدين والاطاحة بهم وعزلهم مهما كانت مناصبهم أو مواقعهم، وأشار إلى ضرورة ان تقوم هيئة مكافحة الفساد والمؤسسات الأخرى المعنية بذلك باجتثاث الفاسدين واحالتهم إلى القضاء ليوقع عليهم العقاب الذي يستحقونه .
٢. انجاز القوانين الناظمة للإصلاح السياسي : أشار الملك عبدالله الثاني إلى ضرورة متابعة انجاز القوانين المتعلقة بالإصلاح السياسي والمتمثلة بقانون الانتخاب، وقانون الأحزاب ، وقانون الاجتماعات العامة ، وقانون البلديات .
٣. من خلال هذه الرسالة نجد ان الملك عبدالله الثاني قد أشار إلى موضوع هام وهو استقلال الجامعات وضمان الحرية الأكاديمية والفكرية فيها، حيث طالب الحكومة في هذا المجال إلى وقف كافة أشكال التدخل في وشؤون الطلبة وخاصة الاتحادات الطلابية، وأفكار الطلاب السياسية، لأن

(١) - رسالة الملك عبدالله الثاني إلى رئيس الوزراء معروف البخيت حول الإصلاح ، صحيفة الراي اليومية بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا التدخل يعيق الإصلاح ويعيق التطور ويؤدي إلى تراجع الحريات والإبداع. وبين في هذا المجال ان حرية الشباب مصونة وان كرامتهم من كرامته، وهذا دليل واضح على حرصه على الشباب وانه يريد المستقل الزاهر لهم .

٤. كذلك نجد أن الملك عبدالله الثاني قد أشار إلى موضوع التراجع في الإعلام الرسمي، الأمر الذي أدى إلى عدم إيصال رسالة الوطن وصوت المواطن بالشكل المطلوب واللائق، وهذا الأمر يؤدي إلى تراجع الإصلاح وعدم احترام التعددية والرأي الآخر، لذلك فقد طالب الحكومة بإعداد إستراتيجية للإعلام تقوم على قاعدتي الحرية والمسؤولية وتأخذ بمتغيرات العصر من أدوات جديدة للاتصال .

٥. في المجال الاقتصادي نجد ان الملك عبدالله الثاني قد وجه الحكومة إلى القيام بإجراءات اقتصادية جديدة وسريعة، تضمن إيجاد فرص العمل بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، وبنفس الوقت انجاز القوانين المتعلقة بالاستثمار وحماية المستهلك ومنع الاحتكار.

وشدد على الحكومة بأن تقوم بتوسيع قاعدة الطبقة الوسطى، والتوزيع العادل للمكتسبات التنموية، وأن تقوم باستقطاب الاستثمارات المشغلة للأردنيين، وتذليل الصعوبات أمامها وخلال فترة قصيرة لا تتجاوز الشهر .

كذلك نجد أنه شدد على واجب المساواة بين جميع أبناء الوطن وأن يأخذ كل شخص حقه حسب الدستور والقانون .

من خلال دراسة هذه الرسالة الملكية[١] نجد أن الملك عبدالله الثاني أكّد على انجاز الإصلاح الشامل سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وبين أن الإصلاح الشامل هو غاية يجب إدراكها والحصول عليها وانه حريصاً على الإصلاح وما زال .

(١) - رسالة الملك عبدالله الثاني إلى رئيس الوزراء معروف البخيت حول الإصلاح ، صحيفة الراي اليومية ، بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي هذا السياق نجد انه قد أعاد التحذير ممن يقفون في وجه مسيرة الإصلاح والقوى التي تشد المسيرة إلى التراجع، كما حذّر ممن ينتهزون الظروف ليجنحوا إلى الفساد على حساب مصلحة الشعب والوقوف في وجه الشباب المنطلق إلى الإصلاح بدافع نهضة الأردن وتقدمه . وإن تشديده على أنه لن يلتمس أي عذر في مجال الإصلاح السياسي والاقتصادي ولن يقبل أي حجج من المقصرين في مجال الإصلاح من أي مسؤول، ويجب عليه تحمل مسؤولياته في التقصير لهو دليل واضح على عزمه الأكيد بالسير في الإصلاح الشامل .

رسالة الملك عبدالله الثاني إلى رئيس الوزراء عبدالله النسور

يكلفه فيها برئاسة لجنة ملكية لتعزيز منظومة النزاهة في ٦ / ١٢ / ٢٠١٢[١]

ترجمةً لمخرجات عملية الإصلاح الشامل التي بدأها الملك عبدالله الثاني منذ بداية عهده، ونظراً لأن ثقة المواطن بمؤسسات الدولة هي أساس ومحرك النجاح للجهود الإصلاحية، ومن أجل تطوير وتحديث منظومة النزاهة الوطنية لتعزيز ثقة المواطن بالدولة ومؤسساتها، فقد جاءت التوجيهات الملكية بتشكيل لجنة لتعزيز منظومة النزاهة، تكون مهمتها ضمان إدارة المال العام ومنع هدره، وتحديث أجهزة الرقابة الحكومية وتعزيزها لمكافحة الفساد في المؤسسات، بالإضافة لتعزيز اجراءات الشفافية والمساءلة في الجهاز الحكومي .

حيث بين أن الضرورات لا تتحقق إلا من خلال تفعيل دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد قبل وقوعه، واصلاح الأنظمة الادارية والمالية، وتعزيز مبادئ الشفافية والعدالة في اتخاذ القرار الإداري.

من هذه المنطلقات جاء تشكيل هذه اللجنة التي تختص بمراجعة التشريعات، وتقويم سير عمل المؤسسات في مكافحة الفساد، وتحديد مواطن الخلل والضعف ومعالجتها، وشدّد على أن تتحلى هذه

(١) - رسالة الملك عبدالله الثاني إلى رئيس الوزراء عبدالله النسور يكلفه فيها برئاسة لجنة ملكية لتعزيز منظومة النزاهة في ٦ / ١٢ / ٢٠١٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اللجنة بالحيادية والموضوعية في تأدية عملها، وبالحوار والتشاور مع جميع مؤسسات المجتمع المدني، والاستماع لرؤى وأفكار المواطنين .

من خلال هذا الخطاب نجد أن الملك عبدالله الثاني قد عبر عن رؤية ثاقبة في رسالته هذه، نظراً لأنها تحمل الجميع على مسؤوليات المشاركة في عملية الإصلاح التي تجري في الأردن .

رسالة الملك عبدالله الثاني الى رئيس الوزراء عبدالله النسور

يكلفه فيها بوضع تصوّر مستقبلي واضح للاقتصاد الأردني للسنوات العشر المقبلة

جاءت هذه الرسالة الملكية للحكومة بهدف وضع تصور مستقبلي واضح للاقتصاد الأردني للسنوات العشر المقبلة، بحيث يضمن زيادة النمو الاقتصادي المحلي، ويدفع وتيرة الانتاج ويعالج مشكلتي الفقر والبطالة، وتأتي الرسالة الملكية ضمن رؤية الملك عبدالله الثاني للإصلاح الاقتصادي الذي يهدف إلى تجاوز التحديات المالية التي تواجهها المملكة، وبما يؤدي إلى تعزيز قيم الانتاج، والاعتماد على الذات ، وصولاً إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة التي تؤمن الحياة الكريمة والمستقبل المشرق للأردنيين كافة .

وقد شدد الملك في رسالته على ضرورة التخفيف من المعاناة التي يقع المواطن تحت وطأتها، من خلال الارتفاع الكبير في أسعار السلع، والضغوط المالية التي اصبحت تشكل وضعاً صعباً وضغطاً كبيراً على المواطن الأردني، ووضعت الرسالة الملكية الخطوط العريضة للحكومات الأردنية لبناء اقتصاد قوي ومنتج وفعال في المستقبل، والذي ينافس اقليمياً ودولياً .

وبين البعض أن الشأن الاقتصادي ورغم أهميته تم القفز عنه خلال السنوات الماضية، حيث لم تظهر أي خطط لوضع إصلاح اقتصادي حقيقي، لذلك جاءت هذه الرسالة الملكية لتعبر عن ضرورة وضع خطة للنهوض بالجانب الاقتصادي للسنوات القادمة[١].

وأشار البعض إلى أن الاقتصاد الأردني يمر بأشكال مختلفة من الأزمات، لذلك جاءت رسالة الملك لتوجيه الحكومة لوضع رؤية اقتصادية شاملة تضمن محارة الفقر والبطالة وتقوية شبكة الامان

(١) – بدران ، ابراهيم ، مقابلة مع صحيفة الدستور الاردنية بتاريخ ٢٠١٤/٣/٣١ ، عدد رقم ١٦٧٨٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاجتماعي[١]. ويجد الباحث أن هذه الرسالة الملكية قد حملت الكثير من المضامين والدلالات التي تؤكد أن الملك عبدالله الثاني مهتم بالإصلاح الاقتصادي شأنه شأن الإصلاح السياسي، كونه أحد المفاصل المهمة التي يقوم عليها الإصلاح الشامل، وأضهرت مدى اهتمامه بتحسين ظروف الحياة الصعبة للمواطنين، والحفاظ على المكتسبات الوطنية، وتعزيز مسيرة الانجاز الإصلاحية بكافة المجالات .

المطلب الثالث : الخطابات الملكية

الخطابات الملكية هي التي يقوم بتوجيهها الملك عبدالله الثاني، وذلك في مناسبات مختلفة، حيث يستعرض فيها السياسات الوطنية ومرتكزات القضايا الحيوية الهامة في المنطقة والعالم بشكل عام وفي الأردن بشكل خاص. وعلى الصعيد المحلي تتطرق الخطابات إلى خطط التنمية والسياسات المحلية وبيان رؤيته في القضايا المختلفة، وإصدار توجيهاته لتحقيق أهداف وطنية محددة .

وتنوعت الخطابات الملكية ما بين ما هو رسمي ودوري مثل خطابات العرش السامي التي يلقيها الملك استناداً لأحكام الدستور، وذلك في افتتاح الدورات العادية لمجلس الأمة، وفيما بين ما هو خطابات موجهة للشعب الأردني في مناسبات مختلفة مثل عيد الجلوس على العرش وعيد الاستقلال، وهناك الخطابات على المستوى الإقليمي بمناسبات مختلفة، مثل الخطاب الملكي في القمة العربية، وفي مجلس الجامعة العربية ، والخطابات الملكية في منتدى الاقتصاد العالمي .

وسأستعرض هذه الخطابات بالبحث والتحليل، ولكنني سأقتصر على بيان رؤية الملك عبدالله الثاني في موضوع الإصلاح الشامل وبمختلف المجالات .

(١) – اشتيوي ، موسى ، مقابلة مع صحيفة الدستور الاردنية بتاريخ ٢٠١٤/٣/٣١ ، عدد رقم ١٦٧٨٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً : خطابات العرش السامي :

١. خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الثالثة لمجلس الامة الثالث عشر في الأول من تشرين ثاني ١٩٩٩[١].

هذا هو الخطاب الأول للملك عبدالله الثاني في عهده ومنذ توليه أمانة المسؤولية، حيث استعرض من خلاله قوة العزيمة والإرادة التي سيعمل بها من اجل رفعة الأردن وازدهاره، حيث بين الأعمال والواجبات التي ستقوم بها الحكومة على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي وبكافة المجالات. فعلى صعيد الإصلاح السياسي نجد ان الملك قد أشار إلى مظاهر الترهل والتسيب والشللية واستغلال المنصب العام، حيث اكّد انه سيتم وضع حد لكل هذه الظواهر السلبية، وسيتم محاسبة كل من يثبت تورطه بقضية فساد، وبذات الوقت سيتم تحديث الإدارة الحكومية وإعادة هيكلتها، وسيتم فتح المجال أمام القيادات الإدارية الكفؤة ذات العطاء المتميز .

كما ركّز على المسيرة الديمقراطية، وعلى أن الدستور هو القاعدة القوية والمرجعية للجميع[٢].

وان اختتام الملك عبدالله الثاني لخطابه بقوله تعالى" ان أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت واليه انيب ". لهو دليل واضح على نيته بالإصلاح منذ لحظات تحمله أمانة المسؤولية .

٢. خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الثالث عشر في ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٠٠[٣].

من خلال تحليل هذا الخطاب فإننا نجد ان الملك عبدالله الثاني قد بدأ خطابه بالدعوة إلى العمل المخلص والجاد، وإعادة النظر في العديد من التشريعات التي تقف في وجه مسيرة الإصلاح، وأّكد على ضرورة تحقيق التنمية الشاملة في كافة المجالات، من خلال النهوض بالاقتصاد الوطني وتحديث مؤسسات الدولة وأجهزتها، بحيث تنعكس الآثار الايجابية لذلك على مستوى حياة المواطن

---

(١) - بحوث، سيما، وآخرون،(الخطاب السامي لصاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني بن الحسين، القسم الاول، المجلد الاول، الديوان الملكي العامر،عمان، ٢٠٠٣ ، ص١٠٠-ص١٠٥ .

(٢) - السعيديين، ضيف الله سعد، الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني ، المطابع العسكرية، عمان، ٢٠٠٧ ، ص١٨١ .

(٣) - بحوث، سيما، وآخرون،(الخطاب السامي لصاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني بن الحسين، القسم الثاني، المجلد الاول، الديوان الملكي العامر،عمان، ٢٠٠٣ ، ص٣٢١-ص٣٢٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأوضاعه المعيشية .وأكّد على ان الحكومة ستعمل على تحديث الجهاز الإداري للدولة، وستحارب كل أشكال الفساد، وسيتم تحديث التشريعات المعيقة للإصلاح.

من هذه التوجيهات نجد ان الملك عبدالله الثاني عازم على الإصلاح وتحقيقه في كافة المجالات وبما يؤدي إلى تحقيق رفاه الأردن .

٣. **خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الرابع عشر في الأول من كانون الأول ٢٠٠٣**[١] .

هذا هو المجلس النيابي الأول المنتخب في عهد الملك عبدالله الثاني، حيث بين ان هذا الحدث هو مصدر اعتزازه ، وهذا المجلس ستناط به مسؤولية أساسية تتمثل في تحقيق رؤيته لازدهار الأردن ورخائه وتعزيز منعته للسنوات المقبلة، وبتحليل الخطاب نجد ان الملك قد عقد العزم التغيير والتطوير ودون تردد مهما كانت الصعوبات من اجل بقاء جذور الأردن راسخة في العالم .كما بين أن خطاب العرش هذا هو الذي يرسم رؤيته لمستقبل الأردن بكافة المجالات، وان الهدف ا لأول لديه هو تحقيق التنمية الشاملة والضرورية للازدهار والرخاء . وبين أن ذلك يتم عبر قاعدة العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين الجميع، واحترام حقوق الإنسان المتمثلة باعتماد النزاهة والشفافية كافة الميادين.

وطالب بتفعيل طاقات المجتمع وإشراك الجميع في عملية التنمية، وشدد على أن التغيير والإصلاح لا يتحقق إلا عبر تحفيز الشباب وسماع آراؤهم، وتحقيق آمالهم وتطلعاتهم .

وبين الملك عبدالله الثاني ان الحكومة ستقوم بإتباع نهج الإصلاح بكافة مجالاته، وأشار إلى دور مجلس الأمة في الإصلاح عبر التأكيد على دوره في الرقابة والإشراف على تطبيق القوانين ومحاربة الفساد والمحسوبية.

(١) - خطاب العرش السامي بمناسبة افتتاح اعمال الدورة العادية الاولى لمجلس الامة الرابع عشر في ٢٠٠٣/١٢/١ ،(الخطاب السامي لصاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني بن الحسين، المجلد الاول، مطبعة السفير ، عمان، ص١١٥-ص١١٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الرابع عشر في الأول من كانون الأول ٢٠٠٤[١] :

في هذا الخطاب أكّد الملك عبدالله الثاني على مواصلة تحقيق التنمية الشاملة في كافة المجالات عبر الإصلاح والتحديث والتطوير، والاستمرار في بناء الدولة الحديثة، والتأكيد على أهمية حمل أمانة المسؤولية، وأهمية تأهيل الإنسان الأردني وتمكينه من تشكيل مستقبله عبر المشاركة الفاعلة في تكريس نهج الديمقراطية، وبين أننا في مرحلة جديدة وحاسمة وهي مرحلة التنمية الشاملة، لذلك يجب تركيز الجهود على الأولويات المؤدية إلى طريق الإصلاح ووضع الحلول للمشاكل كافة وخاصة مكافحة الفساد، وتعزيز احترام حقوق الإنسان، وتنمية الموارد البشرية، والارتقاء بمستوى البحث العلمي، وتشجيع الاستثمار عبر تنفيذ الإصلاحات الجاذبة له من الخارج. وشدد على ضرورة الإصلاح الإداري عبر إجراء تغيير جذري في كافة مؤسسات الدولة الإدارية والمالية .

من هذه الاعتبارات نجد أن الملك عبدالله الثاني قد اعتبر ان هذا الخطاب هو وقفة مراجعة وتقييم لمسيرة عهده البالغة خمسة سنوات للآن، وانه بيان لما تم انجازه من إصلاحات .

٥. خطاب العرش السامي[٢] في افتتاح الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الرابع عشر في الأول من كانون الأول ٢٠٠٥ :

في هذا الخطاب اكّد الملك عبدالله الثاني على أن الأمن والاستقرار هما الأولوية الأولى في الأولويات الوطنية، وهما ركيزة التنمية السياسية، وبين ان مسيرة التنمية قد حققت انجازات كثيرة وقطعت شوطاً كبيراً، ومن اجل توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صنع القرار وتحمل المسؤولية لذلك جاءت فكرة تقسيم المملكة إلى عدد من الأقاليم، بالإضافة إلى تشكيل لجنة لوضع الأجندة الوطنية بحيث تكون هي المرجع والإطار العام لمسيرة الإصلاح والتحديث في المستقبل، ونجد ان إشارة الملك إلى ان افتتاح هذه الدورة يأتي تعزيزا لمسيرة الديمقراطية والإصلاح والتحديث لهو دليل على عزمه السير في

(١) - خطاب العرش السامي بمناسبة افتتاح اعمال الدورة العادية الثانية لمجلس الامة الرابع عشر في ٢٠٠٤/١٢/١ ،(الخطاب السامي لصاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني بن الحسين، المجلد الرابع ، مطبعة السفير ، عمان، ٢٠٠٤ ، ص١١١-ص١١٥ .

(٢) - خطاب العرش السامي بمناسبة افتتاح اعمال الدورة العادية الثالثة لمجلس الامة الرابع عشر في ٢٠٠٥/١٢/١ ،(الخطاب السامي لصاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني بن الحسين، المجلد الخامس .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عملية الإصلاح الشامل وتسريعه ومواجهة التحديات والعقبات التي تواجهه، من اجل استكمال بناء الأردن المزدهر في جو من الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان .

كما نجد من دراسة هذا الخطاب ان الملك عبدالله الثاني قد أكّد على أننا في مرحلة جديدة تتطلب مواجهة التحديات من اجل الوصول إلى الإصلاح والتحديث، لذلك يجب محاربة الفساد والإرهاب للحصول على الأمن والاستقرار.

٦. خطاب العرش السامي[١] في افتتاح الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الرابع عشر في الثامن والعشرون من تشرين الثاني ٢٠٠٦ :

في هذا الخطاب أعاد الملك التأكيد على رغبته في تحقيق آمال وطموحات الأردنيين في الإصلاح، وعلى رغبته في استكمال بناء الأردن العصري والحديث، وبين ان هذا الخطاب هو استمرار لمسيرة الأردن الديمقراطية، وتجذيراً لنموها في أطار دولة القانون والمؤسسات .

وقد أكّد الملك عبدالله الثاني على انه مستمر في التركيز على الإصلاحات ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية والتصدي لها بكل حزم ومسؤولية، والتركيز على استقرار المناخ الأمني كونه الركيزة الأساسية للتنمية والتحديث بكافة أشكالها، وطالب مجلس النواب بالعمل على انجاز القوانين الإصلاحية وخاصة قوانين الأحزاب والبلديات والمطبوعات والنشر.

ومن خلال دراسة هذا الخطاب نجد ان الملك أكّد على انه ماضٍ في الإصلاح والتحديث، ومحاربة الفساد، وسيادة القانون، ودعم الشفافية والمساءلة والمحاسبة لكل مقصر، وحماية حقوق الإنسان وضمان حرية الأفراد. وفي مجال هام نجد أنه أكّد على أن يكون للقطاع الخاص الدور الأكبر في صياغة مختلف عمليات الإصلاح وتنفيذها، وذلك عبر الإسراع في برامج إعادة هيكلة القطاع العام

(١) - خطاب العرش السامي بمناسبة افتتاح اعمال الدورة العادية الثالثة لمجلس الامة الرابع عشر في ٢٠٠٥/١٢/١ ،(الخطاب السامي لصاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني بن الحسين، المجلد الخامس .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والقضاء على الفساد والبيروقراطية والترهل الحاصل فيه، ورفع كفاءته من خلال توجيه الدعم له وتوفير الحوافز للمجدين .

٧. **خطاب العرش السامي[١] في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الخامس عشر في الثاني من كانون أول ٢٠٠٧ :**

في هذا الخطاب بين الملك عبدالله الثاني ان المرحلة القادمة هي مرحلة الاستمرار في عملية البناء والإصلاح والتحديث، وإنها مرحلة هامة كونها حافلة بالتحديات والاستحقاقات المطلوب انجازها . وبدراسة وتحليل هذا الخطاب نجد ان الملك عبدالله الثاني بين ما هو مطلوب انجازه في كافة جوانب الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ففي الإصلاح السياسي أكّد على أهمية العمل على ترسيخ الوعي بالثقافة الديمقراطية وتطوير الحياة الحزبية وترسيخ مبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وذلك بقدر الانجاز . وفي مجال الإصلاح الاقتصادي نجد انه أكّد على معالجة مشاكل المديونية وترشيد الإنفاق، وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية، وجذب الاستثمارات الخارجية وزيادة نسبة النمو الاقتصادي .وفي مجال الإصلاح الاجتماعي أكّد على زيادة دخل المواطن بما يحقق العيش الكريم له ولأسرته، والتوزيع العادل لعوائد التنمية، وإيجاد المشاريع الاقتصادية في كافة المحافظات ، وإننا نجد ان الملك مصر على المضي قدماً في طريق الإصلاح والتحديث كونه مستقبل الأردن القادم .

٨. **خطاب العرش السامي[٢] في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الخامس عشر في الخامس من تشرين اول ٢٠٠٨**

من خلال دراسة هذا الخطاب الملكي نجد ان الملك عبدالله الثاني قد شدد على ضرورة القيام بالإصلاح وخاصة الإصلاح الاقتصادي، حيث تم التركيز عليه بسبب الظروف العالمية والتي أثّرت على الأردن، وبين ان الحكومة ستقوم بتنفيذ مجموعة من السياسات الاقتصادية في هذا الجانب بغية تحسين مستوى المعيشة للمواطن، ومحاربة الفقر، وإيجاد الوظائف وجذب الاستثمارات، وفي مجال

(١) - خطاب العرش السامي بمناسبة افتتاح اعمال الدورة العادية الاولى لمجلس الامة الخامس عشر في ٢٠٠٧/١٢/٢ ،(الخطاب السامي لصاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني بن الحسين)، المجلد السادس .

(٢) - خطاب العرش السامي بمناسبة افتتاح اعمال الدورة العادية الثانية لمجلس الامة الخامس عشر في ٢٠٠٨/١٠/٥ ،(الخطاب السامي لصاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني بن الحسين)،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإصلاح السياسي نجد انه قد بين انه سيتم توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صنع القرار عبر تحديث أسلوب الإدارة المحلية وخاصة تفعيل مفهوم الحكم المحلي في إدارة الأقاليم . وجاء تأكيده على أن الضامن الرئيسي لمسيرة التنمية والإصلاح هو الحفاظ على الأمن والاستقرار، وسيادة القانون، كدليل على عزمه الاستمرار في الإصلاح والتحديث .

٩. خطاب العرش السامي[١] في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة السادس عشر في الثامن والعشرون من تشرين ثاني ٢٠١٠ :

بدراسة هذا الخطاب نجد ان الملك عبدالله الثاني قد شدد على ضرورة التقدم في مسيرة الإصلاح الذي انتهجه وسار عليه منذ اعتلائه العرش، حيث بين ان هذه المسؤولية هي مسؤولية جماعية وتتطلب تعاون جميع المؤسسات وأجهزة الدولة، ونجد ان هذا الخطاب قد ركّز على الإصلاح السياسي باعتباره المدخل الرئيسي للإصلاح الشامل عبر تطوير الحياة السياسية وتطوير التشريعات الناظمة مثل قانون الانتخاب، وقانون اللامركزية، وقانون الأحزاب، وتطوير المرئي والمسموع، وضرورة محاربة كافة أشكال الفساد، وتطوير الإدارة الحكومية .

ونجد ان الملك وفي سبيل حرصه على الإصلاح قد انتقد السلطتين التنفيذية والتشريعية وذلك لما شابها من أخطاء أعاقت مسيرة الإصلاح ، وألحقت الضرر بمصالح الشعب عبر اللجوء إلى تفاهمات مصلحية بين السلطتين وتحقيق مكتسبات شخصية على حساب المصلحة العامة .

ونجد أن هذا المجلس جاء بعد حلّ المجلس النيابي الخامس العشر قبل ان يكمل مدته الدستورية، حيث شابه الكثير من الخلل، فقد قام الكثير من الأردنيين بالتعبير عن عدم رضاهم عن أداء مجلس النواب كون الكثير منهم يعوقون إجراء الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية الضرورية

(١) - خطاب العرش السامي بمناسبة افتتاح اعمال الدورة العادية الاولى لمجلس الامة السادس عشر في ٢٠١٠/١١/٢٨ ،(الخطاب السامي لصاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني بن الحسين)،.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والهامة، بالإضافة إلى قيام بعضهم بممارسة سياسة الضغط لانتزاع الامتيازات، لذلك قام الملك بحل المجلس والدعوة لإجراء انتخابات برلمانية جديدة وتأليف حكومة جديدة[١].

لذلك شدّد على أن تقوم كل سلطة بممارسة صلاحياتها من دون تغول إحداهما على الأخرى .

١٠. خطاب العرش السامي[٢] في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة السادس عشر في السادس والعشرون من تشرين أول ٢٠١١ :

من خلال دراسة وتحليل هذا الخطاب نجد أنه قد جاء شاملاً، بيّن من خلاله الملك عبدالله الثاني الخطوات التي يجب اعتمادها وتطبيقها من أجل الوصول إلى الإصلاح السياسي المنشود، وأنه ذو أولوية كونه أساس الإصلاح لكافة المجالات ، وقد بين الملك أن ما تم انجازه من إصلاحات يعتبر عملاً متميزاً، وخاصة انجاز التشريعات التي تطور العمل السياسي، والتعديلات الدستورية التي تؤسس لدولة ديمقراطية متطورة. كما بين أن الهدف الأساسي والنهائي لعملية الإصلاح السياسي هو الوصول إلى حكومات برلمانية تكفل التنوع السياسي.

وفي سبيل بيان رؤيته الإصلاحية نجد انه قد استعرض المحاور التي كلّف الحكومة للقيام بها لترجمة هذه الرؤية عملياً، وتمثلت بضرورة العمل على توفير بيئة آمنة تضمن حرية الرأي والتعبير، بالإضافة لإجراء الانتخابات البلدية لتعزز مسيرة الإصلاح بنزاهتها وحياديتها .

وشدّد على المطالبة بمكافحة الفساد ومحاسبة المفسدين للوصول إلى مجتمع آمن ومستقر، وأكّد على أن لا أحد فوق القانون،ولا حصانة لمسؤول، وسيتم محاسبة كل من يتطاول على المال العام .

إننا نجد أن الإصلاح هو عنوان رئيسي في أجندة الملك عبدالله الثاني، وهو يقوم بمتابعته أولاً بأول ويعمل على تنفيذه ومواجهة التحديات والعقبات التي تقف في طريقه .

---

(١) - عبدالله الثاني بن الحسين، فرصتنا الاخيرة (السعي نحو السلام في زمن الخطر)، دار الساقي، مرجع سابق، ص٢٣١-ص٢٣٣ .

(٢) - خطاب العرش السامي بمناسبة افتتاح اعمال الدورة العادية الثانية لمجلس الامة السادس عشر في ٢٠١١/١٠/٢٦ ،(الخطاب السامي لصاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني بن الحسين) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١١. خطاب العرش السامي[١] في افتتاح الدورة غير العادية لمجلس الأمة السابع عشر في العاشر من شباط ٢٠١٣ :

بعد دراسة وتحليل خطاب العرش السامي فإننا نجد أن الملك عبدالله الثاني قد أعاد التأكيد على انتهاجه سياسة الإصلاح الشامل منذ بداية اعتلائه العرش، حيث أشار إلى مجموعة من الإصلاحات التي أنجزت على أرض الواقع والتي تعزز المسيرة الديمقراطية، وتعزز مبدأ الفصل بين السلطات، ومبادئ العدالة والمساواة، وقد جاء هذا التأكيد في الخطاب الملكي كون هذا المجلس النيابي هو أحد مخرجات بعض الانجازات الإصلاحية المتمثلة بالهيئة المستقلة للنتخاب التي عززت النزاهة والشفافية في إجراء الانتخابات .

وبين الملك عبدالله الثاني أن نهج العمل الجديد في تشكيل الحكومات هو التشاور مع مجلس النواب والكتل النيابية من أجل الوصول إلى حكومة توافقية بين الجميع وحتى الوصول إلى تشكيل الحكومات البرلمانية، وشدد على الإصلاح الشامل في كافة المجالات عبر إطلاق ثورة بيضاء في مختلف المجالات، يتم من خلالها النهوض بالأداء الحكومي في جميع أجهزة الدولة بقصد القضاء على الفساد المستشري ومحاربة الواسطة والمحسوبية وتحقيق الأهداف الإصلاحية، وإننا نجد أن ما تم عرضه في هذا الخطاب من قواعد ورؤى ملكية وتأكيده العزم على الاستمرار في الإصلاح والتحديث هي القاعدة الأساس في النظرة الملكية للإصلاح الشامل .

١٢. خطاب العرش السامي[٢] في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة السابع عشر في الثالث من تشرين ثاني ٢٠١٣:

جاء هذا الخطاب الملكي ليجدد الدعوة الملكية للإصلاح ودعم المسيرة الديمقراطية، وقد جاء شاملاً لمعظم الجوانب في أركان الدولة، وبدراسة مضمون الخطاب نجد أن الملك عبدالله الثاني أكّد على أنه مستمر في السعي نحو النموذج الإصلاحي المتقدم المرتكز على خطط واضحة، وعلى انجاز كافة

(١) - خطاب العرش السامي بمناسبة افتتاح اعمال الدورة غير العادية لمجلس الامة السابع عشر في ٢٠١٣/٢/١٠ ،(الخطاب السامي لصاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني بن الحسين)، الموقع الرسمي لجلالة الملك عبدالله الثاني على شبكة الانترنت .

(٢) - خطاب العرش السامي بمناسبة افتتاح اعمال الدورة العادية الاولى لمجلس الامة السابع عشر في ٢٠١٣/١١/٣ ،(الخطاب السامي لصاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني بن الحسين)، الموقع الرسمي لجلالة الملك عبدالله الثاني على شبكة الانترنت .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التشريعات السياسية التي تضمن مسيرة الإصلاح وترسخ ممارسة المواطنة الفاعلة في صنع القرار، وأشار إلى ضرورة الاستمرار في تطوير نهج الحكومات البرلمانية، وتطوير أسس العمل الحزبي، وتطوير قانون الانتخاب، وقانون الانتخاب، واستكمال مشروع اللامركزية، وفي مجال الإصلاح الاقتصادي فقد بين الخطاب أنه متلازم مع الإصلاح السياسي، حيث أكّد الملك على ضرورة الإسراع في انجاز الإصلاحات الاقتصادية التي تكفل العيش الكريم للمواطن عبر جذب الاستثمارات، ومعالجة تحديات الفقر والبطالة، وتحسين ظروف المعيشة، ومنع الاحتكار. وفي مجال الإصلاح الإداري فقد أعاد التأكيد على ضرورة العمل على محاربة الفساد والواسطة والمحسوبية بكافة السبل المتاحة والعمل على تطبيق القانون على الجميع .

وبدراستنا لهذا الخطاب نجد انه يعتبر خارطة طريق واضحة المعالم للاستمرار في السير في مسيرة الإصلاح المنشود، واستكمال ما لم يتم انجازه في كافة المجالات، ودعم المنجز وتطويره تعزيزاً للرؤية الملكية في ذلك .

ثانياً : الخطابات المختلفة :

١ _ خطاب الملك عبدالله الثاني في قمة الدول الاحدى عشر / البلدان ذات الدخل المتدني _ المتوسط نيويورك في ٢٠ ايلول ٢٠٠٦

في هذا الخطاب الملكي[١] والذي جاء في قمة دولية على مستوى العالم، تبحث المؤشرات الاقتصادية للدول ومدى نموها واسباب تدنيها، وبعد دراسة هذا الخطاب نجد أن الملك عبدالله الثاني قد أكّد على أنه ماضٍ قدماً في الإصلاحات التي بدأها وخاصة على المستوى الاقتصادي، وبما يحقق توفير فرص العمل للجميع التي تضمن العيش الكريم للمواطنين، وأشار إلى أنه تم اتخاذ خطوات كثيرة في سبيل ذلك، تتمثل

(١) - خطاب الملك عبدالله الثاني في قمة الدول الاحدى عشر / البلدان ذات الدخل المتدني _ المتوسط في نيويورك ٢٠٠٦/٩/٢٠ / منشور على الموقع الالكتروني الخاص بالملك عبدالله الثاني على شبكة الانترنت .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بمحاربة الفقر والبطالة، ومكافحة الفساد في المؤسسات وبشكل يحقق اعلى مستويات المساءلة والشفافية، وتعزيز حكم القانون .

من خبلال هذا الخطاب نجد أن الملك عبدالله الثاني أعاد التأكيد على اهمية الإصلاح ودعمه، وأنه قد عبر عن رؤية ثاقبة لما تمر به بلدان العالم الثالث من أوضاع اقتصادية تتطلب مشاركة الجميع في إجراء الإصلاح اللازم لها من اجل تجاوزها، وان اقتراحه لبعض المبادرات الهادفة التي تساهم في الإصلاح الاقتصادي لهو دليل على ايمانه بضرورة الإصلاح وتسريعه من اجل النهوض بمستوى معيشة متطور للشعوب .

٢_خطاب الملك عبدالله الثاني في البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ/فرنسا في ١٢ كانون اول ٢٠٠٧

في هذا الخطاب[١] الذي تحدث فيه الملك عبدالله الثاني عن السلام في الشرق الأوسط وعن الدور الأوروبي في تحقيق السلام، أكد على أن تحقيق السلام سيترك أثراً ملموساً على كافة القطاعات من خلال تحرير الموارد وبالتالي العمل على تقدم إمكانات المنطقة في التنمية والإصلاح، وعلى الصعيد المحلي بين الملك عبدالله الثاني أننا في الأردن مستعدون لهذا المستقبل وفي سبيل ذلك تم المضي في البرنامج الإصلاحي الأردني الذي بدأ منذ اعتلائه العرش رغم عدم الاستقرار الإقليمي .

وأشار في هذا المجال إلى الإصلاحات، المتمثلة بالنمو الاقتصادي، وارتفاع حصة الفرد من الدخل، والنظام التعليمي المتطور على مستوى المنطقة . ومن حلال دراسة هذا الخطاب نجد أن الملك عبدالله الثاني قد بين للعالم أن الأردن قطع شوطاً كبيراً في مسيرة الإصلاح، ومشيراً في ذلك إلى ما تم من إصلاحات على الصعيد الاقتصادي والتعليمي .

٣_ خطاب الملك عبدالله الثاني الموجه للشعب الأردني بمناسبة ذكرى الثورة العربية الكبرى ويوم الجيش في ١٢ حزيران ٢٠١١ :

(١) - خطاب الملك عبدالله الثاني في البرلمان الاوروبي في ستراسبورغ/فرنسا في ١٢ كانون اول ٢٠٠٧ ، منشور على الموقع الالكتروني الخاص بالملك عبدالله الثاني على شبكة الانترنت .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جاء هذا الخطاب الملكي[١] شاملاً، حيث بين الملك عبدالله الثاني أن الإصلاح هو في مقدمة أولوياته، وانه ليس حكراً على أحد، وبين انه دعا إلى الإصلاح والتحديث منذ تسلمه أمانة المسؤولية وانه قد عمل بكل الوسائل، من أجل إحداث الإصلاح والتغيير.

وبدراسة هذا الخطاب الهام فإننا نجد أن الملك عبدالله الثاني قد بين أن تعزيز بناء الدولة الأردنية يأتي عبر المشاركة الشعبية في صنع القرار، وهذا يتطلب خطوات سياسية وإصلاحية سريعة في مختلف المجالات ، وقد بين في مجال الإصلاح السياسي أن الانطلاق سيكون من توصيات لجنة الحوار الوطني نحو قانون الانتخاب والأحزاب، وتوجيه الحكومة لإجراء الانتخابات النيابية على أساس هذه القوانين التوافقية .

وفي مجال الإصلاح الاقتصادي فقد أكّد على ضرورة رفع مستوى التنافسية، وتعزيز المناخ الاستثماري، وتحقيق الإصلاح الضريبي لتحقيق العدالة بين الجميع .

وفي مجال الإصلاح الاجتماعي فقد أكّد على أهمية الإسراع في العمل من أجل رفع كافة أشكال التمييز ضد المرأة وفي كافة التشريعات الإصلاحية .

وفي مجال الإصلاح الإداري فقد أكّد عزمه على مكافحة الفساد ومحاربته بكافة السبل، ودعا الإعلام إلى أن يحمل رسالة الحرية والإصلاح، وأن ينفتح على جميع الآراء والمواقف .

إننا نجد أن الملك عبدالله الثاني وفي هذا الخطاب الشامل قد عبر عن رؤية ثاقبة لما يمر به الأردن من أوضاع دقيقة توجب تحمل الجميع لمسؤوليات المشاركة في عملية الإصلاح الجارية في الأردن، ولتجاوز أي عقبة في طريقها، وإن تأكيده على أنه داعم وضامن لهذا الإصلاح وانه ماضٍ في مسيرة الإصلاح والتحديث والتنمية الشاملة ضمن منظومة الحرية والعدالة وتكافؤ الفرص لهو دليل على عزمه الإصلاح مهما كلّف الثمن .

(١) - خطاب الملك عبدالله الثاني الموجه للشعب الأردني بمناسبة ذكرى الثورة العربية الكبرى ويوم الجيش في ١٢ حزيران ٢٠١١ ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الرابع : المقابلات الصحفية

أولاً : مقابلة الملك عبدالله الثاني مع صحيفة الحياة اللندنية[١] في ٢٥ آذار ٢٠٠٤ :

من خلال هذه المقابلة أوضح الملك عبدالله الثاني أن مسيرة الإصلاح السياسي والاقتصادي ماضية في الطريق المرسوم لها، وقد تم قطع شوط كبير في هذا المجال، وأشار إلى أنه قد تم البدء قبل أربع سنوات بسياسة انفتاح اقتصادي على العالم، فتم الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وتم فتح المجال أمام القطاع الخاص للشراكة مع القطاع العام، وفي سبيل الإصلاح الاقتصادي تم العمل على تغيير الكثير من التشريعات والقوانين لتتوائم مع الانفتاح الاقتصادي على العالم، كما أشار إلى أن الأردن قد استفاد من هذه السياسة من خلال ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الصادرات وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين في بعض القطاعات مثل الاتصالات والنقل نتيجة لعمليات الخصخصة .

ونجد أنه وفي إجابته على سؤال آخر بين الملك عبدالله الثاني أن الشيء الوحيد والمهم لدينا هو وجود خطة واضحة وشاملة للإصلاح، يتطلع الجميع لتحقيقها، وكونه يوجد فيها مستقبل الأردن فنحن جادون بتحقيقها. وفي إجابته على سؤال آخر شدد الملك على ضرورة إيجاد حل للقضية الفلسطينية كونها عطّلت الإصلاح في مختلف دول الشرق الأوسط، وأكد على ان عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الأردن مستمرة حتى في حالة عدم وجود حل للقضية الفلسطينية .

كما نجد وفي إجابته على سؤال مهم آخر حول فيما إذا كان الإصلاح الذي نقوم به هو إصلاح مفروض من الخارج، بين الملك عبدالله الثاني أن الإصلاح قادم، وبدلاً من ان يفرض علينا من الخارج فإنه يجب أن نبدأ بالإصلاح الذاتي، وأن يتم وضع الأجندة الخاصة بذلك والتي تتلاءم مع عقيدتنا الدينية والاجتماعية، والتي تحفظ مصالح الأردن وتحقق آمال شعبه .

---

(١) - مقابلة الملك عبدالله الثاني مع صحيفة الحياة اللندنية بتاريخ ٢٠٠٤/٣/٢٥ ، الموقع الرسمي لجلالة الملك عبدالله الثاني على شبكة الانترنت .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونجد أنه أكّد على أن دعوته للإصلاح هي دعوة أيضاً لباقي الدول العربية لاتخاذ موقف موحد في هذا المجال، وإنه جاد في تحقيق الإصلاحات المحلية من دون أي تدخلات خارجية، كون ذلك أحد واجباته ومسؤولياته تجاه شعبه، وكافة الشعوب العربية، كما بين أن الإصلاح أمانة في أعناقنا ومسؤولية كبيرة، وعملية الإصلاح في الأردن بدأت ومستمرة وهي على طريق النجاح .

وعلى الرغم من ذلك فإننا نجد ان الملك عبدالله الثاني قد بين وفي معرض إجابته على أحد الأسئلة حول معوقات الإصلاح، ان هناك بعض الموضوعات المتعلقة بالإصلاح والانفتاح الإعلامي قد جرى تعطيلها من قبل البرلمان، فالبعض منهم يطالب بالمزيد من الديمقراطية والإصلاح والحريات، وعندما تحين الفرصة لذلك وتضع الحكومة التشريعات الملائمة لهذه المطالب تجد موقفاً مضاداً من قبل البرلمان.

من خلال هذا الحديث الصحفي نجد أن الملك عبدالله الثاني قد أصاب قلب الإصلاحات عندما بدأ بإصلاح التشريعات الناظمة للحريات السياسية والإصلاحات الاقتصادية، كما نجد ان الإصلاحات التي بدأ العمل فيها هي نتيجة لإرادة حقيقية لدى الملك الذي يستشرف رؤى المستقبل لتحقيق رفاه الشعب الأردني .

ثانياً : مقابلة الملك عبدالله الثاني مع صحيفة الشرق الأوسط[١] في ١٧ أيار ٢٠٠٤ :

من خلال هذه المقابلة عبر الملك عبدالله الثاني عن أن الوضع في المنطقة صعب جداً، وقد جاء هذا الحديث الملكي ليعبر عن رؤية ثاقبة لمل تمر به المنطقة من أوضاع دقيقة تحمل الجميع مسؤوليات المشاركة في مواجهة التحديات على مختلف الأصعدة المحلية والعربية، وبدراسة هذه المقابلة نجد أن الملك عبدالله الثاني قد بين رؤيته الثاقبة لمختلف القضايا المحلية والعربية، وسأقتصر البحث على ما جاء في هذه المقابلة فيما يتعلق بموضوع الإصلاح على الصعيد المحلي والداخلي، حيث قال وفي معرض

(١) - مقابلة الملك عبدالله الثاني مع صحيفة الشرق الأوسط، الموقع الرسمي لجلالة الملك عبدالله الثاني على شبكة الانترنت .في ٢٠٠٤/٥/١٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إجابته على أحد الأسئلة أن الأردن حقّق العديد من الانجازات الإصلاحية، ولكن الطموحات ليس لها حدود لتلبية تطلعات الشعب الأردني وتحديداً الشباب .

وبين أن هذا الأمر يفرض تحديات كبيرة لتلبية هذه الطموحات والارتقاء بها بقصد تحقيق المستقبل الواعد، وأشار إلى أن الأردن خطا خطوات كبيرة نحو الإصلاح وتجذير العملية الديمقراطية وتحقيق التنمية السياسية الشاملة. وفي إجابة له على أحد الأسئلة المتعلقة بالإصلاح وانه مفروض من الخارج، نجد أن الملك قد بين أنه بدأ بالإصلاح قبل أن ينادي به الأميركيون وقبل ان تطرح الولايات المتحدة مبادرتها للإصلاح في الشرق الأوسط بسنوات، وبين ان الإصلاح الذي يريده هو الإصلاح النابع من الداخل، أما الإصلاح المفروض من الخارج فقد لا يجد طريقه إلى النجاح لدينا . وأكّد الملك عبدالله الثاني على ضرورة ترتيب البيت العربي وإجراء الإصلاحات التي تحقق آمال الشعوب وتطلعاتها لمستقبل زاهر، لا الانتظار للحلول المفروضة من الخارج .

وإننا نجد من خلال هذا الحديث الصحفي أن الملك عبدالله الثاني قد حدد ملامح ما هو مطلوب من اجراءات سواء على الصعيد المحلي أو العربي فيما يتعلق بالاصلاح بكافة جوانبه، وإن ذلك يجب أن يتم من الداخل وليس الانتظار حتى ورود وصفات خارجية تكون في مضمونها بعيدة كل البعد عن النهج الإصلاحي للدول .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً : مقابلة الملك عبدالله الثاني مع مجلة السياسة التركية[١] في ٣ آذار ٢٠١٢ :

تحدث الملك في هذه المقابلة عن مختلف الأمور، وخاصة الشأن المحلي والعربي، وسنقتصر البحث عن ما ورد فيها من أمور تتعلق بموضوع الإصلاح، ففي معرض إجابته عن سؤال يتعلق بالإصلاح، بين الملك عبدالله ان الإصلاح لدينا بدأ منذ بداية عهده، وبدأه بالإصلاح الاقتصادي عبر تحرير القطاعات الاقتصادية الرئيسية، وعبر توقيع اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة، واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، واتفاقية التجارة الحرة مع تركيا عام ٢٠٠٩ ، ونجد أنه أشار إلى ان هدف الإصلاح الاقتصادي كان بقصد بروز الطبقة الوسطى في المجتمع كونها العمود الفقري للحياة السياسية والاقتصادية، ونجد ان تركيز الملك على الطبقة الوسطى كان بسبب ان هذه الطبقة تشكل الجزء الأكبر من الأردنيين لذلك يجب دعمها. أما في موضوع الإصلاح السياسي فنجد انه قد بين وجود مقاومة شديدة له من الداخل، كونه لا يتماشى مع مصالح البعض، ورغم ذلك تم المضي والسير فيه والتغلب على المقاومة بقصد إحداث التغيير، كما نلاحظ ان الملك أكّد على أنه مستمر في إجراء الإصلاحات مهما كانت الصعوبات، وان الجهود والمكونات في العملية الإصلاحية الأردنية تعتمد على أساس واحد وهو الحوار الذي يعتبر أساساً لكافة التفاهمات وبين جميع المكونات في العملية الإصلاحية وإن دعوته للحكومة والبرلمان لتسريع الإصلاحات في جميع المجالات عبر انجاز التشريعات المتعلقة بذلك لهو دليل أكيد على رغبته في الإصلاح الشامل .

رابعاً : مقابلة الملك عبدالله الثاني مع صحيفتي الرأي والجوردن تايمز[٢] في ٥ كانون أول ٢٠١٢ :

جاءت هذه المقابلة في وقت صعب، حيث المظاهرات والاحتجاجات في مختلف مناطق المملكة، والتي تخلل بعضها العنف والتخريب واعتداء على الممتلكات العامة والخاصة على أثر قرار الحكومة برفع الدعم

(١) - مقابلة الملك عبدالله الثاني مع مجلة السياسة التركية بتاريخ ٢٠١٢/٣/٣ صحيفة الدستور اليومية، ٢٠١٢/٣/٤ .
(٢) - مقابلة الملك عبدالله الثاني مع صحيفتي الرأي والجوردن تايمز، صحيفة الرأي اليومية بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عن المشتقات النفطية، وقد تطرق الملك في هذه المقابلة إلى معظم القضايا المحلية، وبعض القضايا الاقليمية، والقضايا المحلية شملت جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وسنتطرق في البحث إلى ما جاء فيها عن موضوع الإصلاح . فنجد أن الملك عبدالله الثاني قد بين في مجال الإصلاح الاقتصادي انه وجه الحكومة إلى تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية من خلال الحرص على تطبيق أعلى درجات الانضباط المالي، والاستخدام الأمثل للموارد، وتحسين البيئة الاستثمارية، وإزالة التشوهات الاقتصادية والمالية، أما في مجال الإصلاح السياسي فقد بين الملك عبدالله الثاني أن ما تم إنجازه من إصلاحات سياسية تمثلت في التعديلات الدستورية والمحكمة الدستورية، والهيئة المستقلة للانتخاب، وتطوير القوانين الناظمة للحياة السياسية، تعتبر مرحلة أولى في طريق الإصلاح والتحول الديمقراطي .

وأشار إلى أن وتيرة الإصلاحات السياسية في الأردن كانت منسجمة مع الأولويات السياسية الأردنية والوطنية، وان مستقبل الإصلاح هو بأيدي المواطن الأردني عبر انتخابه لبرلمان قوي يلبي طموحاته ورغباته بالإصلاح، وعبر قدرة المواطن الأردني بمسائلة النواب والحكومة من حيث التزامهم ببرامجهم الانتخابية، وقدرتهم على وضع الحلول لمختلف التحديات، وطالب الموطنين برقابة أداء النواب ووضعهم أمام مسؤولياتهم .

وأكّد على عدم وجود مرحلة نهائية يتوقف معها الإصلاح والسعي اليه، فالإصلاح هو عملية مفتوحة للتطوير والتحسين المستمرين تلبية لطموحات الشعب. وان المرحلة الجديدة من الإصلاحات تبدأ بعد الانتخابات النيابية القادمة، وذلك من خلال تقوية وتمكين المؤسسات الدستورية والارتقاء بأدائها، وتسريع إجراء التعديلات التشريعية الضرورية لتتواءم مع التعديلات الدستورية، بالإضافة إلى تفعيل سيادة القانون، وإصلاح القطاع العام، وتسريع الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي وبما يؤدي إلى تحقيق نهضة وطنية في البناء والتجديد .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامساً : مقابلة الملك عبدالله الثاني مع محررة الشؤون الدولية في مجلة لونوفيل اوبزرفاتور الفرنسية[١] في ١٣ كانون الثاني ٢٠١٣ :

هذه المقابلة جاءت في وقت اشتعلت فيه الدول العربية بثورات مختلفة لها مطالب مختلفة، وذلك بما اصطلح على تسميته بالربيع العربي، هذا على المحور الإقليمي، أما على المحور المحلي فما زالت المظاهرات والاعتصامات في بعض مناطق المملكة تطالب بالصلاح ومحاربة الفساد، ونجد في هذه المقابلة ان الملك عبدالله الثاني قد تطرق إلى مختلف المجالات وعلى كافة الأصعدة، وخاصة القضية الفلسطينية والأزمة السورية وعملية السلام، والإصلاح في الأردن، وسيقتصر الباحث دراسته وتحليله على ما جاء في المقابلة فيما يتعلق بموضوع الإصلاح في الأردن .

وبدراسة هذه المقابلة نجد أن الملك عبدالله الثاني أكّد على تحقيق الإصلاح في الأردن من خلال البرنامج المعد للإصلاح التدريجي والتحول الديمقراطي، وهو حماية التعددية السياسية وترسيخ الضوابط والرقابة التي تحكم الديمقراطية، بالإضافة إلى تطوير ثقافة المجتمع المدني، وضمان العدالة في المعاملة لكافة القوى السياسية وحماية حقوق الأقليات وحقوق المواطنين بالاستناد لأحكام الدستور في ذلك.

وفي نطاق الإصلاحات السياسية التي تمت فنجد ان الملك عبدالله الثاني قد بين أن الأردن شهد عملية إصلاح سياسي غير مسبوقة وجرت إصلاحات مختلفة وتعديلات دستورية وإنشاء مؤسسات ديمقراطية تضمن نزاهة الانتخابات، بالإضافة إلى دعم تعزيز الفصل بين السلطات، وضمان استقلال القضاء، وعدم تغول أي سلطة على أخرى، كما أكّد على ان الملكية تعمل كمضلة للهوية الوطنية الجامعة، وأشار إلى أن الانتخابات البرلمانية قريبة، حيث سيبدأ بعدها تجربة الحكومات البرلمانية، والتي ستنمو وتتطور مع تطور الأحزاب السياسية .

---

(١) - مقابلة الملك عبدالله الثاني مع محررة الشؤون الدولية في مجلة لونوفيل اوبزرفاتور الفرنسية بتاريخ ٢٠١٣/١/١٣ ، صحيفة الرأي الأردنية، ٢٠١٣/١/١٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي جانب آخر انتقد الملك عبدالله الثاني تراجع الإصلاح الذي بدأه هو منذ اعتلائه العرش، حيث أشار إلى أن السبب في ذلك هو المقاومة الداخلية من قبل بعض أصحاب المصالح الخاصة اللذين يرون ان الإصلاح مدمراً لمصالحهم الشخصية. وعلى الصعيد الشخصي فنجد أن الملك عبدالله الثاني قد أكّد على أن أعظم وأقدس شيء لديه هو خدمة بلده وشعبه.

من خلال هذه المقابلة الصحفية يرى الباحث أن الملك عبدالله الثاني قد أعاد التأكيد على دوره ورغبته في الإصلاح، وانه يسير في هذا الاتجاه، وان الربيع الأردني كان ربيعاً إصلاحياً وسيبقى على ذلك .

المبحث الثاني : الانجازات الإصلاحية

نظراً لما المملكة من حراكات سياسية تطالب بالإصلاح ومحاربة الفساد، والتي تمثّلت بحراك المتقاعدين العسكريين السياسي، واعتصامات المعلمين، وبعض حالات الانفلات الأمني التي رافقت بعض الاعتصامات والمسيرات، وخاصةً في الجامعات، ونتيجة لبعض العوامل الخارجية التي أثّرت على الأردن وخاصةً على قطاع الاستثمار والمتمثلة بسقوط سوريا في موجة من العنف طال أمدها، بالإضافة إلى الوضع في العراق وفي لبنان والقضية الفلسطينية، هذه الأمور زادت من المطالبات بضرورة الإصلاح وحماية الأمن الوطني تفادياً لأي أمر لا تحمد عقباه ، وقد كان للملك عبدالله الثاني الدور الهام والأساسي في العمل على إرساء دعائم الحكم الرشيد من خلال الحركة الإصلاحية التي بدأها منذ تسلمه سلطاته الدستورية عبر وثيقة وشعار " الأردن أولاً " والتي احتوت على خطط وآليات تعمل على تقدم الأردن سياسياً واقتصادياً وترقى بمؤسسات المجتمع المدني[١]، ثم شعار" كلنا الأردن" ، ثم العمل على تنمية الحياة

(١) - وثيقة الاردن أولاً .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسية من خلال إنشاء وزارة للتنمية السياسية، ثم مشروع الأجندة الوطنية الذي حمل رؤية استشرافية للوصول إلى الأهداف والطموحات المستقبلية .

وقد كان للرؤية التي أطلقها الملك عبدالله الثاني والمتمثلة بدعوة المجتمع المدني إلى المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرار تعتبر من أهم ركائز التنمية بكافة مجالاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وبين الملك عبدالله الثاني أن المستقبل المشرق الديمقراطي، والازدهار الاقتصادي هو نهج أساسي لن يتم الرجوع عنه، وهذا سيساهم في إعداد مرحلة متميزة في كافة المجالات[١] .

وبعد البحث والدراسة في الخطابات والرسائل الملكية المختلفة وكتب التكليف للحكومات، والمقابلات الصحفية للملك عبدالله الثاني، فإنني سأبين في هذا المبحث الانجازات التي تمت على طريق الإصلاح والتحديث في الأردن والتي تتعلّق بالدستور وبالحكومة وبالسلطة التشريعية .

أولاً : الانجازات الإصلاحية المتعلقة بالدستور :

إن من أسمى وأعلى درجات القوانين في أي دولة هو الدستور، فهو المرجع الأول لأي قانون يصدر في الدولة، بحيث أنه يجب أن يكون هذا القانون متوافقاً مع أحكام الدستور، وهو يعتبر الأساس لكل ما يتعلّق بالدولة من سلطات سواء تشريعية، أو تنفيذية أو قضائية، بالإضافة للقواعد والأحكام التي تحدد آلية الحكم في الدولة، والدستور يمثل مجموعة المبادئ الأساسية التي تنظم سلطات الدولة، وتبين وتنظم قواعد الحكم واختصاص كل سلطة[٢]. وبمعنى أدق فهو الذي يتضمن كافة القواعد القانونية التي تبين نظام الحكم في الدولة[٣]. والدستور الديمقراطي هو الذي يقوم على حكم القانون واحترام مبدأ الفصل بين السلطات، وأن يكون الشعب هو مصدر السلطات[٤]. والدستور يوجد على نوعين دساتير مدونة وهي التي تكون قد صدرت على شكل وثيقة رسمية من المشرع الدستوري ومثالها الدستور الأردني، أما الدساتير غير المدونة

(١) - الطراونة، رأفت، جلالة الملك عبدالله ومسيرة التنمية السياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤، ص٧ .
(٢) - صبري، السيد، مبادئ القانون الدستوري ، القاهرة ، ١٩٤٩،ص١٥ .
(٣) - خليل، محسن ، النظم السياسية والقانون الدستوري، الاسكندرية ، الطبعة الثانية،١٩٧١ .
(٤) - مالكي، محمد، الدستور الديمقراطي والدساتير في الدول العربية، نحو اصلاح دستوري، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، ٢٠٠٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهي التي تكون أحكامها قد جاءت عن طريق العرف[١]، وقد صدر أول دستور اردني في ١٩٢٨/٤/١٦ وسمي القانون الأساسي لشرق الأردن .

وبعد استقلال الأردن صدر الدستور الثاني في ١٩٤٧/٢/١، ثم صدر الدستور الثالث في ١٩٥٢/١/٨، وقد حدثت عدة تعديلات على نصوص الدستور الأردني وكان آخرها التعديلات التي طالت ما يقارب ثلث الدستور، والتي جاءت بمبادرة من الملك عبدالله الثاني في نيسان عام ٢٠١١ عندما أمر بتشكيل لجنة ملكية مكلّفة بمراجعة نصوص الدستور الأردني وذلك انسجاماً مع التوجهات الملكية بالإصلاح وبأن التجديد هو الذي يحكم المجتمع ويشكل مستقبل الأردن القادم، وقد صدر الدستور الجديد في عشرة فصول و ١٣١ مادة، والدستور الأردني وعلى مستوى الوطن العربي اعتبر ولا زال من أكثر الدساتير التي نصت على مبدأ الفصل بين السلطات، وعلى حماية الحريات العامة بنصوص واضحة، وحق العمل الحزبي والنقابي، وتضمنت التعديلات الجديدة بشكل أساسي في تعزيز صلاحيات السلطة التشريعية وتحصين مجلس النواب من الحل، بحيث أن الحكومة التي تحل المجلس يجب أن تتقدم باستقالتها خلال اسبوع من تاريخ حلّ المجلس[٢]، بالإضافة إلى كفالة الدولة لحرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام ضمن حدود القانون[٣]، وان محاكمة الوزراء على الجرائم التي يرتكبونها والناتجة عن تأدية وظائفهم تتم أمام المحاكم النظامية[٤]، بالإضافة لإنشاء المحكمة الدستورية التي تختص بالرقابة على دستورية القوانين والانظمة النافذة، وأحكامها تكون نهائية وملزمة لجميع السلطات، وحقها في تفسير نصوص الدستور إذا طلب اليها ذلك[٥] .

(١) - عبدالله، عبدالغني بسيوني، النظم السياسية والقانون الدستوري، الدار الجامعية للطباعة والنشر،١٩٩٣،ص٤٤٥-ص٤٤٦ .
(٢) - المادة ٧٤ / ٢ من الدستور الاردني وتعديلاته .
(٣) - المادة ١٥ من الدستور الاردني وتعديلاته .
(٤) - المادة ٥٥ من الدستور الاردني وتعديلاته .
(٥) - الفصل الخامس من الدستور الاردني وتعديلاته .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً : الإنجازات الإصلاحية المتعلقة بالسلطة التنفيذية :

لقد حصلت بعض التعديلات الدستورية التي تحكم عمل الحكومة، والتي تمثلت بعدم جواز تكليف رئيس الحكومة التي يحل مجلس النواب عهدها بتشكيل الحكومة التي تليها[١]، بالإضافة إلى أن جميع الوزراء يعتبروا مستقيلين حكماً في حالة استقالة رئيس الوزراء أو اقالته أو وفاته[٢]، كما نصت التعديلات على أن الأردني الذي لا يحمل جنسية دولة اخرى هو فقط من يستلم المناصب الحكومية والوزارية[٣] .

كما يجب على الحكومة التي تؤلف ان تتقدم ببيانها الوزاري إلى مجلس النواب خلال شهر من تأليفها إذا كان المجلس منعقداً وأن تطلب الثقة على ذلك البيان، واذا كان مجلس النواب غير منعقد يدعى للانعقاد لدورة استثنائية وعلى الوزارة أن تتقدم ببيانها الوزاري وأن تطلب الثقة على ذلك البيان خلال شهر من تاريخ تأليفها، واذا كان المجلس منحلاً فعلى الوزارة ان تتقدم ببيانها الوزاري وان تطلب الثقة عليه خلال شهر من اجتماع المجلس الجديد[٤] .

بالإضافة إلى تعديل قانون الاجتماعات العامة رقم ٧ لسنة ٢٠٠٤ في ٢٠١١/٢/٢٥ ، بالإضافة إلى صدور قانون نقابة المعلمين الأردنيين لسنة ٢٠١٢ والذي بموجبه تم تأسيس نقابة للمعلمين ، وقانون هيئة مكافحة الفساد رقم ٦٢ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته بالقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٢، وقانون الانتخاب ، وقانون البلديات لسنة ٢٠١١ ، وقانون الكسب غير المشروع لسنة ٢٠١٣ .

(١) - المادة ٧٤ / ٢ من الدستور الاردني وتعديلاته .
(٢) - المادة ٥٠ من الدستور الاردني وتعديلاته .
(٣) - المادة ٤٢ من الدستور الاردني وتعديلاته .
(٤) - المادة ٥٣ من الدستور الاردني وتعديلاته الفقرات ٤و٥و٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً : الإنجازات الإصلاحية المتعلقة بالسلطة التشريعية :

من المؤسسات الديمقراطية الهامة التي تعيد التجديد في الحياة السياسية وتقوم بتنميتها هي البرلمانات، فهي تعتبر الممثل لإرادة الشعب، وهي صوته المعبر عن رغباته وحماية حقوقه ومصالحه وحرياته، ومن خلال البرلمان يتم تشريع القوانين التي تحدد السياسة العامة للدولة، وتنظيم أمور الأفراد فيها سواء بين بعضهم البعض أو بينهم وبين الدولة، كما أنها تقوم بتحديد ملامح التنمية السياسية ورعايتها وتطويرها في حال كان البرلمان قوياً ومتماسكاً وفاعلاً في المشاركة السياسية[١] والبرلمان هو مهد الديمقراطية باعتبارها أفضل طريقة لتحقيق سيادة الشعب، وهو يقف في مواجهة السلطة التنفيذية عندما لا تلبي رغبات الشعب وارادته[٢].

فالديمقراطية تقوم على أساس ان الشعب مصدر السلطات من خلال انتخابه عدد معين من الاشخاص يكونون البرلمان، أو مايسمى مجلس النواب لمدة محدودة من الزمن، وهؤلاء النواب يتعاونون فيما بينهم وبين السلطة التنفيذية على اصدار القوانين والتشريعات التي تضمن تحقيق رغبات الشعب وحمايته[٣]، كما انه يقوم بايصال هموم المواطنين إلى أصحاب القرار ومناقشتها معهم وحلها وبنفس الوقت فهو يعتبر اداة مهمة لتثيف الشعب سياسياً غبر بث ونشر ما يجري تحت القبة من مداولات ونقاشات تتعلق بكافة القضايا المطروحة للبحث والنقاش[٤]، والبرلمان القائم على الكفاءة والنزاهة يحرك وعي المواطن السياسي من خلال دوره في عملية المشاركة السياسية باعتبارها واجب تفرضه ضرورة المواطنة الحقيقية على الجميع[٥].

(١) - العزام، عبدالمجيد، اتجاهات الاردنيين نحو الاحزاب السياسية، بحث منشور ، مجلة دراسات، الجامعة الاردنية، عمان ،العدد ٢ ،ص٢٠-ص٢١ .
(٢) - حمادي، شمران ، النظم السياسية ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٩٧٥ ، الطبعة ٤ ، ص١٠١ -ص١٠٢ .
(٣) - بسيوني، عبدالغني ، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري ، مطابع السعدون ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص٢١٠ .
(٤) - المنوفي ، كمال ، اصول النظم السياسية المقارنة ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٨٧ ، ص٢٣٥ .
(٥) - بغدادي ، عبدالسلام ابراهيم ، مرجع سابق ، ص ٢٨٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتجسيداً للإصلاحات التي يقوم بها الملك عبدالله الثاني فقد جاءت التعديلات على الدستور لتشمل مجلس النواب حيث يتألف مجلس النواب من أعضاء منتخبين انتخاباً عاماً سرياً ومباشراً وفقاً لقانون الانتخاب يكفل الأمور والمبادئ التالية[١] :-

أ_ حق المرشحين في مراقبة الأعمال الانتخابية .

ب_عقاب العابثين بإرادة الناخبين .

ج_سلامة العملية الانتخابية في مراحلها كافة .

٢- تنشأ بقانون هيئة مستقلة تشرف على العملية الانتخابية النيابية وتديرها في كل مراحلها[٢] ، كما تشرف على أي انتخابات أخرى يقررها مجلس الوزراء كما يختص القضاء بحق الفصل في صحة نيابة أعضاء مجلس النواب ، ولكل ناخب من الدائرة الانتخابية أن يقدم طعنا إلى محكمة الاستئناف التابعة لها الدائرة الانتخابية للنائب المطعون بصحة نيابة دائرته الانتخابية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر نتائج الانتخابات في الجريدة الرسمية يبين فيه أسباب طعنه ، وتكون قراراتها نهائية وغير قابلة لأي طريق من طرق الطعن ، وتصدر أحكامها خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسجيل الطعن لديها بحيث تقضي المحكمة إما برد الطعن أو قبوله موضوعا وفي هذه الحالة تعلن اسم النائب الفائز كما يعلن مجلس النواب بطلان نيابة النائب الذي أبطلت المحكمة نيابته واسم النائب الفائز اعتبارا من تاريخ صدور الحكم ، وتعتبر الأعمال التي قام بها العضو التي أبطلت المحكمة نيابته واسم النائب الفائز اعتباراً من تاريخ صدور الحكم، وتعتبر الأعمال التي قام به العضو الذي أبطلت المحكمة نيابته قبل إبطالها صحيحة ، وإذا تبين للمحكمة نتيجة نظرها في الطعن المقدم إليها أن إجراءات الانتخاب في الدائرة التي تعلق الطعن بها لا تتفق وأحكام القانون تصدر قرارها ببطلان الانتخاب في تلك الدائرة[٣]، وإذا حل مجلس النواب لسبب ما فلا يجوز حل المجلس الجديد للسبب

(١) - المادة ٦٧ من الدستور الاردني وتعديلاته .
(٢) - المادة ٢/٦٧ من الدستور الاردني وتعديلاته .
(٣) - المادة ٧١ من الدستور الاردني وتعديلاته .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نفسه[١] ، كما يمتنع على كل عضو من أعضاء مجلسي الأعيان والنواب أثناء مدة عضويته التعاقد مع الحكومة أو المؤسسات الرسمية العامة أو الشركات التي تملكها أو تسيطر عليها الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة سواء كان هذا التعاقد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة باستثناء ما كان من عقود استئجار الأراضي والأملاك ومن كان مساهما في شركة أعضاؤها أكثر من عشرة أشخاص[٢] . إذا حدثت أي حالة من حالات عدم الأهلية لأي عضو من أعضاء مجلسي الأعيان والنواب أثناء عضويته أو ظهرت بعد انتخابه تسقط عضويته حكماً ويصبح محله شاغراً على أن يرفع القرار إذا كان صادراً من مجلس الأعيان إلى جلالة الملك لإقراره[٣] ولا تعتبر جلسة أي من المجلسين قانونية إلا إذا حضرتها الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس وتستمر الجلسة قانونية ما دامت هذه الأغلبية حاضرة فيها[٤]، وإذا شغر محل احد أعضاء مجلسي الأعيان والنواب بالوفاة أو الاستقالة أو غير ذلك من الأسباب باستثناء من صدر بحقه قرار قضائي بإبطال صحة نيابته فعلى المجلس المعني إشعار الحكومة أو الهيئة المستقلة للانتخاب إذا كان نائباً بذلك خلال ثلاثين يوما من شغور محل العضو ويملأ محله بطريق التعيين إذا كان عينا أو وفق أحكام قانون الانتخاب إذا كان نائباً ، وذلك في مدى شهرين من تاريخ إشعار المجلس بشغور المحل وتدوم عضوية العضو الجديد إلى نهاية مدة المجلس[٥]، ويجتمع مجلسا الاعيان والنواب معاً بناء على طلب رئيس الوزراء[٦]، وعندما يكون مجلس النواب منحلاً يحق لمجلس الوزراء بموافقة الملك أن يضع قوانين مؤقتة لمواجهة الأمور الآتي بيانها :-

١- الكوارث العامة .

٢- حالة الحرب والطوارئ

٣- الحاجة إلى نفقات ضرورية ومستعجلة لا تحتمل التأجيل

---

(١) - المادة ٧٤ / ١ من الدستور الاردني وتعديلاته .
(٢) - المادة ٧٥ / ٢ من الدستور الاردني وتعديلاته .
(٣) - المادة ٧٥ / ٣ من الدستور الاردني وتعديلاته .
(٤) - المادة ٨٤ / ١ من الدستور الاردني وتعديلاته .
(٥) - المادة ٨٨ من الدستور الاردني وتعديلاته .
(٦) - المادة ٨٩ / ١ من الدستور الاردني وتعديلاته .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويكون للقوانين المؤقتة التي يجب ان لا تخالف أحكام الدستور قوة القانون على أن تعرض على مجلس الأمة في أول اجتماع يعقده ، وعلى المجلس البت فيها خلال دورتين عاديتين متتاليتين من تاريخ إحالتها وله أن يقر هذه القوانين أو يعدلها أو يرفضها فإذا رفضها أو انقضت المدة المنصوص عليها في هذه الفقرة ولم يبت بها وجب على مجلس الوزراء بموافقة الملك أن يعلن بطلان نفاذها فوراً ، ومن تاريخ ذلك الإعلان يزول ما كان لها من قوة القانون على أن لا يؤثر ذلك في العقود والحقوق المكتسبة[١]، كما يقدم مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية إلى مجلس الأمة قبل ابتداء السنة المالية بشهر واحد على الأقل للنظر فيهما وفق أحكام الدستور ، وتسري عليها نفس الأحكام المتعلقة بالموازنة في هذا الدستور ، وتقدم الحكومة الحسابات الختامية في نهاية ستة شهور من انتهاء السنة المالية السابقة[٢]، ويقدم ديوان المحاسبة إلى مجلسي الأعيان والنواب تقريراً عاما يتضمن المخالفات المرتكبة والمسؤولية المترتبة عليها وآراءه وملاحظاته وذلك في بدء كل دورة عادية وكلما طلب احد المجلسين منه ذلك[٣].

(١) - المادة ٩٤ / ١ من الدستور الاردني وتعديلاته .
(٢) - المادة ١١٢ / ١ من الدستور الاردني وتعديلاته .
(٣) - المادة ١١٩ / ١ من الدستور الاردني وتعديلاته .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

إن المرحلة التي تمر بها المنطقة العربية من كثرة الاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار، استطاعت أن تؤثر على كافة الأوضاع في الأردن من سياسية إلى اقتصادية واجتماعية وثقافية، من خلال ازدياد أعداد اللاجئين وخاصة من العراق وسوريا واللذين كان لهم التأثير الكبير في بنية المجتمع الأردني، وسياسياً كان لأزمة العراق والحرب الأمريكية عليها، والتي ما زالت آثارها لغاية الآن، وحالياً جاءت الأزمة في سوريا والتي ازدادت تشابكاً وتعقيداً، وما جرى في مصر بالإضافة إلى ما حصل في تونس واليمن وليبيا كذلك، فقد كان لهذه الأسباب الدور الكبير في تسريع مسيرة الإصلاح السياسي في الأردن وذلك تلبيةً لرغبات كافة القوى السياسية والاجتماعية والحراكية، وبما أن القاعدة التي سيقوم عليها كانت مواتية لذلك وتمثلت بدور النظام الملكي ممثلاً بالملك عبدالله الثاني بن الحسين والذي كان الداعم والضامن لعملية الإصلاح الشامل بكافة نواحيه، كونه كان المبادر الأول لذلك الإصلاح منذ اعتلائه العرش، ونظراً لوجود بعض المعوقات التي كانت تقف في وجه مسيرة الإصلاح فقد كان يتفاداها ويقاومها ويوجه السلطات سواء التنفيذية أو التشريعية بضرورة العمل على دعم الإصلاح الذي يقوم به،وتوفير كافة السبل الممكنة له، ووضع التشريعات اللازمة له، وكان النظام الملكي يؤكد دائماً على أن الإصلاح هو مطلب ثابت لا يمكن التراجع عنه مهما كلّف الأمر، وفي سبيل ذلك كان دائماً يدعو الأحزاب إلى الاندماج في حزبين أو ثلاثة بقصد تشجيع المواطنين على الانضمام إليها، وبالتالي يمكن لها ان تشكل الحكومات البرلمانية الديمقراطية، و على صعيد الإصلاح في المجال الاقتصادي فقد كان الملك يركز دائماً على جذب الاستثمارات ودعم الاقتصاد ومحاربة البطالة والفقر وايجاد القوانين التي تشجع على الرفاه الاقتصادي، وكان يشارك ويستضيف العديد من المؤتمرات الاقتصادية العالمية وكان له الدور الكبير في انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما على الصعيد التربوي فقد كان للملك الدور الكبير في دعم التربية والتعليم ورفع سوية التعليم العالي ودعم الطالب من خلال توفي البيئة الدراسية المناسبة له في كافة مراحل العملية التعليمية . وقد توصل الباحث إلى الاستنتاجات التالية :

١. قام الأردن وبدعم من الملك بوضع نفسه على خارطة الإصلاح السياسي ، وكان ذلك منذ اعتلائه العرش عام ١٩٩٩ وتسلمه سلطاته الدستورية، حيث أكّد في معظم خطبه ورسائله ومقابلاته الصحفية على أن الإصلاح هو منهج حياة وطريق تم السير فيه ولا يمكن التراجع عنه مهما كان السبب، بل سيتم توجيه الدعم له .

٢. قام الملك ومن خلال الرسائل الملكية والنقاشية التي اطلقها ببيان الصورة الصحيحة للديمقراطية الحقيقية والمتمثلة بضرورة توجيه الأحزاب السياسية ودعمها والمساعدة على اندماجها في حزبين، وإيجاد قانون لها يحقق الديمقراطية للجميع، والعمل على توجيه المواطنين للانضمام إلى الأحزاب السياسية من اجل إيجاد حكومات برلمانية ذات صبغة ديمقراطية حقيقية .

٣. كان للنظام الملكي الدور الكبير في العمل على الإصلاح السياسي الشامل عبر توجيه المواطنين إلى المشاركة السياسية الفاعلة، وضرورة قيامهم باحترام الرأي والرأي الآخر .

٤. كان للنظام الملكي الدور في وضع الأردن على مسار الإصلاح السياسي والتنمية السياسية من خلال توجيه الحكومات إلى العمل على وضع القوانين والتشريعات التي تضمن العمل الديمقراطي والإصلاحي في كافة المجالات، وخاصة ضرورة العمل على إيجاد قانون للانتخاب يحقق مصالح جميع النخب السياسية ويمثلها التمثيل الصحيح، والعمل على وضع قانون للأحزاب يحقق التنمية السياسية الشاملة، بالإضافة للعمل على وضع قانون للبلديات يضمن تقدمها ونموها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥. كان للنظام الملكي الدور في العمل على الإصلاح الاقتصادي من خلال توجيه السلطة التنفيذية بالعمل على تنمية الحياة الاقتصادية وجذب الاستثمارات ومكافحة البطالة وإيجاد التشريعات اللازمة لدعم الاستثمار وتنميته .

٦. مقاومة النظام الملكي والتصدي لكل من يقف في وجه مسيرة الإصلاح السياسي مهما كان موقعه، وقد أشار إلى بعض المسؤولين في السلطتين التنفيذية والتشريعية ممن يقفون في وجه مسيرة الإصلاح وعرقلتها بقصد تحقيق مصالحهم الشخصية .

٧. محاربة الفساد في كافة المجالات وخاصة في الإدارة الحكومية، والسعي إلى القضاء على الواسطة والمحسوبية، والعمل على إيجاد هيئة رسمية تعنى بمكافحة الفساد .

٨. دعم اللامركزية وإشراك المواطن في العملية السياسية والإصلاحية وصنع القرار عبر إيجاد نظام الأقاليم وتقسيم المملكة إلى ثلاثة أقاليم تنموية .

٩. قيام الملك بدعم الإصلاح من خلال العمل على مطالبة الحكومة بوضع الرجل المناسب المكان المناسب، ووضع أسس للتعيين في المناصب العليا في الدولة تضمن الكفاءة والنزاهة، وتضمن مكافئة المجد ومحاسبة المقصر .

١٠. دعم التنمية السياسية عبر إيجاد وزارة للتنمية السياسية تعنى بالمساعدة في دعم وتطوير الأحزاب ومساعدتها في الاندماج مع بعضها البعض وان تكون منارات للديمقراطية والتعددية.

١١. مطالبة النظام الملكي للحكومة بمحاسبة كل شخص في موقع المسؤولية عن تقصيره إن وجد، وتقديم إجابات وتفسيرات عن أسباب الفشل، وتأكيده على انه لن يقبل أي عذر مهما كان يبرر التأخير في الإصلاح السياسي والاقتصادي .

١٢. تأكيد النظام الملكي على استقلالية الجامعات وضمان حريتها الأكاديمية والفكرية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٣. تأكيد النظام الملكي على ضمان حقوق الإنسان، وان حرية المواطن مصانة عبر تأكيده أن كرامة المواطن من كرامته .

١٤. دعم الإعلام الرسمي وتوجيه الحكومة لإعداد إستراتيجية إعلامية تقوم على قاعدة الحرية والمسؤولية باعتبار سقفها السماء، وإيجاد التشريعات الناظمة للإعلام والتي تحمي المواطن من الإساءة واغتيال السمعة .

التوصيات

١. تعزيز ودعم جهود الملك عبدالله الثاني في الإصلاح السياسي من خلال تطوير التشريعات الناظمة للحياة السياسية وخاصةً ما يلي :

- وضع قانون للانتخاب يكون ذا طابع عصري يضمن المساواة بين الجميع ويفرز مجلس نيابي قوي يكون ممثلاً حقيقياً وشاملاً لكافة أبناء الشعب الأردني ويكون همه الرئيسي الوطن والمواطن لا المصلحة الشخصية .
- وضع قانون للأحزاب يضمن تفعيل دورها في المجتمع .

٢. العمل على تحقيق الإصلاح الإداري عبر محاربة الواسطة والمحسوبية في الدوائر الحكومية وإزالة التعقيدات الإدارية فيها .

٣. دعم الإجراءات التي تؤدي إلى إصلاح القطاع الاقتصادي من خلال وضع القوانين والتشريعات الجاذبة للاستثمار والعمل على تعديلها بما يتواكب مع التطور الاقتصادي .

٤. تعريف المواطن بحقوقه السياسية عبر نشر الوعي والثقافة السياسية بين أفراد المجتمع باعتبارها من أهم أدوات الإصلاح السياسي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥. تضمين الكتب والمناهج الدراسية المعارف والمهارات التي تضمن معرفة الطالب بالتربية الوطنية الصحيحة القائمة على حب الوطن والانتماء له بعيداً عن الجهوية والفئوية .

٦. العمل على تشجيع الأحزاب السياسية ببناء أساس حقيقي وفاعل لها يضمن تطورها وتحملها للمسؤولية الوطنية وإقبال الجميع للانتساب إليها، والاندماج فيما بينها ، بما يضمن وصولها إلى تشكيل الحكومات .

٧. دعم المواطن من خلال تعزيز حقوق الإنسان وضمان حريته وإبداء رأيه بكل حرية ضمن إطار القانون والابتعاد عن الإساءة واغتيال الشخصية .

٨. تعزيز جهود دعم منظومة النزاهة الوطنية ، وتفعيل محاربة الفساد ، ودعم هيئة مكافحة الفساد وتطوير آليات عملها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المصادر المراجع

أولاً : المصادر :

- **الدستور الأردني لعام ١٩٥٢ وتعديلاته .**
- **قانون الأحزاب السياسية الأردني لعام ٢٠٠٧ .**

ثانياً : المراجع :

أولاً : الكتب :

- عبدالله الثاني بن الحسين، فرصتنا الاخيرة (السعي نحو السلام في زمن الخطر)، دار الساقي، بيروت، لبنان، الطبعة الاولى،٢٠١١،
- عبد المعطي عساف ومحمود علي (مقدمة الى علم السياسة) مكتبة المحتسب ، عمان ، ١٩٩٤ .
- امين المشاقبة وآخرون، الاصلاح السياسي والحكم الرشيد ، مطبعة السفير ، عمان،٢٠١٠ .
- ابراهيم شيحا ، مبادئ الانظمة السياسية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٨٢ .
- نظام بركات وآخرون ، مبادئ علم السياسة ، الطبعة الثالثة ، دار الكرمل للنشر والتوزيع ، عمان ١٩٨٩ .
- بدوي، ثروت، النظم السياسية،دار النهضة العربية، الجزء الاول، ١٩٦٤
- غانم، السيد عبد المطلب، دراسة في التنمية السياسية، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨١.
- محمد محفوظ ، الاصلاح السياسي والوحدة الوطنية ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ٢٠٠٤ .
- ديفروجيه ، موريس ، الأحزاب السياسية ، ترجمة : مقلد ، علي ، عبدالمحسن، سعد ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٨٠
- حرب ، أسامه ، الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٧ .
- الروابده ، عبدالرؤوف، الديمقراطية بين النظرية والتطبيق ، عمان ، ١٩٩٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- هلال ، علي الدين وآخرون، الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي، الطبعة ٣ ، ٢٠٠٠ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .
- خير ، هاني ، السجل التاريخي المصور (١٩٢٠-١٩٩٠) بدون دار نشر ، ط٢ ، عمان ، ١٩٩٢ .
- الماضي ، منيب ، الموسى ، سليمان ، تاريخ الاردن في القرن العشرين ، مكتبة المحتسب ، عمان ، ط٢ ، ١٩٨٨ .
- الجميلي ، همسه قحطان ، الاصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي بين المحفزات والمعوقات ، دار الجنان للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة ١ ، ٢٠١١ .
- درويش ، سائد ، المرحلة الديمقراطية الجديدة في الاردن ، مؤسسة دانة للنشر ، عمان ، ط١ ، ١٩٩٩ .
- بطاينه ، رافع ، الاصلاح السياسي في الاردن ، دار امواج للطباعة والنشر ، عمان ، ط١ ، ٢٠٠٩ .
- الاسود ، صادق ، علم الاجتماع السياسي ، أسسه وأبعاده ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ١٩٩٠ .
- بغدادي ، عبدالسلام ابراهيم ، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا ، سلسلة اطروحات الدكتوراة ، العدد ٢٣ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٣ .
- الصبيحي ، احمد ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة اطروحات الدكتوراة ، الطبعة ١ ، بيروت ، تشرين اول ، ٢٠٠٠ .
- العدوان ، مصطفى ، الوظيفة الرقابية في النظام السياسي الأردني ، دار الحامد للنشر ، عمان .
- إبراهيم، شادية فتحي ، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية ، المركز العلمي للدراسات السياسية ،ط١، ٢٠٠٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الفقى ، مصطفى ، وآخرون ، الدور الإقليمي لمصر في مواجهة التحديات الراهنة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ،٢٠٠٣ .
- حسنين توفيق إبراهيم ، بناء المجتمع المدني والمؤشرات الكمية والكيفية ، في مجموعة من الباحثين ، المجتمع المدني في الوطن العربي ، ودوره في تحقيق الديمقراطية ، ١٩٩٢ .
- بحوث، سيما، وآخرون،(الخطاب السامي لصاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني بن الحسين، القسم الاول، المجلد الاول، الديوان الملكي العامر،عمان، ٢٠٠٣ .
- بحوث، سيما، وآخرون،(الخطاب السامي لصاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني بن الحسين، القسم الثاني، المجلد الاول، الديوان الملكي العامر،عمان، ٢٠٠٣ ،
- الخطاب السامي لصاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني بن الحسين، المجلد الاول، مطبعة السفير ، عمان،
- الخطاب السامي لصاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني بن الحسين، المجلد الخامس ، مطبعة السفير ، عمان، ٢٠٠٤ .
- الخطاب السامي لصاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني بن الحسين، المجلد الرابع ، مطبعة السفير ، عمان، ٢٠٠٤ .
- الخطاب السامي لصاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني بن الحسين)، المجلد السادس ، مطبعة السفير ، عمان .
- الطراونة، رأفت، جلالة الملك عبدالله ومسيرة التنمية السياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤ .
- صبري، السيد، مبادئ القانون الدستوري ، القاهرة ، ١٩٤٩ .
- خليل، محسن ، النظم السياسية والقانون الدستوري، الاسكندرية ، الطبعة الثانية،١٩٧١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- مالكي، محمد، الدستور الديمقراطي والدساتير في الدول العربية، نحو اصلاح دستوري، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، ٢٠٠٥ .
- عبدالله، عبدالغني بسيوني، النظم السياسية والقانون الدستوري، الدار الجامعية للطباعة والنشر،١٩٩٣ .
- حمادي، شمران ، النظم السياسية ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٩٧٥ ، الطبعة ٤ .
- بسيوني، عبدالغني ، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري ، مطابع السعدون ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .
- الزعبي ، فتحية احمد ،الانتخابات آلية الديمقراطية،عمان، مركز الدراسات البرلمانية،٢٠٠٤ .
- المنوفي ، كمال ، اصول النظم السياسية المقارنة ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٨٧ .
- السعيديين، ضيف الله سعد، الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني ، المطابع العسكرية، عمان، ٢٠٠٧ .
- مصالحه، محمد ، دراسات في البرلمانية الاردنية، الجزء الاول ،دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ،٢٠٠٠ .
- الدعجة ، هايل ،مجلس النواب الاردني بين الشعار والتطبيق، المطابع العسكرية، عمان،١٩٩٦
- اوتاوي، مارينا ، تقييم الاصلاح في الشرق الاوسط ، دار النهار للنشر ، بيروت ، الطبعة ١ ، ٢٠٠٨ ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً : الدوريات :

- بني سلامه ، محمد تركي ، الاصلاح السياسي (دراسة نظرية) مجلة المنارة ، جامعة آل البيت ، مجلد ١٣ ، عدد ٥ ، ٢٠٠٧ .
- الشرعه ، محمد كنوش ، مقومات واليات الإصلاح السياسي ، مجلة المنارة ، جامعة آل البيت ، مجلد ١٣ ، ٢٠٠٧ .
- البيبج ، علون ، الديمقراطية واشكالية التعاقب على السلطة ، المستقبل العربي ، عدد ١٥٧ ، آذار ١٩٩٢ .
- الصاوي ، علي ، التنظيمات غير الحكومية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي ، مجلة شؤون عربية ، عدد ٧٥ ، ايلول ١٩٩٣ .
- ناصوري ، احمد ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية– المجلد ٢٤، العدد الثاني ٢٠٠٨
- الدليمي ، ستار ، تجربة الاصلاح السياسي في الوطن العربي ، الملف السياسي ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، عدد ٩ ، ٢٠٠٥ .
- احمد ، مهيوب غالب ، الاصلاح الديمقراطي العربي بين برامج الداخل ومشاريع الخارج ، المستقبل العربي، عدد ٣١٤ ، بيروت، نيسان ٢٠٠٥ .
- البرصان ، احمد سليم مبادرة الشرق الاوسط الكبير الابعاد السياسية والاستراتيجية مجلة السياسة الدولية عدد ١٥٨ القاهرة ٢٠٠٠ .
- المشاقبه ، امين ، الإصلاح السياسي في دول الخليج العربية ، شملان العيسى وامين المشاقبه ، محرران ، الاصلاحات السياسية في العالم العربي ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، جامعة الكويت ٢٠٠٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الدعجة ، هايل ،مجلس النواب الاردني بين الشعار والتطبيق، المطابع العسكرية، عمان،١٩٩٦ .
- بلقزيز ، عبدالإله ، الاصلاح السياسي في الوطن العربي، المستقبل العربي ، عدد ٣٠٤ ، بيروت ، ٢٠٠٤ .

رابعاً : الخطابات الملكية :

- خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الثالثة لمجلس الامة الثالث عشر في الأول من تشرين ثاني ١٩٩٩
- خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الثالث عشر في ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٠٠
- خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الرابع عشر في الأول من كانون الأول ٢٠٠٣
- خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الرابع عشر في الأول من كانون الأول ٢٠٠٤
- خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الرابع عشر في الأول من كانون الأول ٢٠٠٥
- خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الرابع عشر في الثامن والعشرون من تشرين الثاني ٢٠٠٦
- خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الخامس عشر في الثاني من كانون أول ٢٠٠٧
- خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الخامس عشر في الخامس من تشرين اول ٢٠٠٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة السادس عشر في الثامن والعشرون من تشرين ثاني ٢٠١٠ .
- خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة السادس عشر في السادس والعشرون من تشرين أول ٢٠١١
- خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة غير العادية لمجلس الأمة السابع عشر في العاشر من شباط ٢٠١٣
- خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة السابع عشر في الثالث من تشرين ثاني ٢٠١٣ .
- خطاب الملك عبدالله الثاني في قمة الدول الاحدى عشر / البلدان ذات الدخل المتدني _ المتوسط نيويورك في ٢٠ ايلول ٢٠٠٦
- خطاب الملك عبدالله الثاني في البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ/فرنسا في ١٢ كانون اول ٢٠٠٧ خطاب الملك عبدالله الثاني الموجه للشعب الأردني بمناسبة ذكرى الثورة العربية الكبرى ويوم الجيش في ١٢ حزيران ٢٠١١ :

خامساً : كتب التكليف السامي للحكومات :

- كتاب التكليف السامي لحكومة عبدالرؤوف الروابدة في ٤ آذار ١٩٩٩ .
- كتاب التكليف السامي الأول لعلي أبو الراغب في ١٩ حزيران ٢٠٠٠ .
- كتاب التكليف السامي الثاني لعلي أبو الراغب في ١٤ كانون الثاني ٢٠٠٢
- كتاب التكليف السامي الثالث لعلي أبو الراغب في ٢٠ تموز ٢٠٠٣
- كتاب التكليف السامي لفيصل الفايز في ٢٢ تشرين أول ٢٠٠٣ .
- كتاب التكليف السامي لعدنان بدران في ٥ نيسان ٢٠٠٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- كتاب التكليف السامي لمعروف البخيت في ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٥ .
- كتاب التكليف السامي لنادر الذهبي في ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٠٧
- كتاب التكليف السامي لسمير الرفاعي في ٩ كانون اول ٢٠٠٩ .
- كتاب التكليف السامي الثاني لسمير الرفاعي في ٢٢ تشرين الثاني ٢٠١٠ .
- كتاب التكليف السامي الثاني لمعروف البخيت في ١ شباط ٢٠١١ .
- كتاب التكليف السامي لعون الخصاونة في ١٧ تشرين اول ٢٠١١ .
- كتاب التكليف السامي لفايز الطراونة في ٢٧ نيسان ٢٠١٢ .
- كتاب التكليف السامي الأول لعبدالله النسور في ١٠ تشرين اول ٢٠١٢ .
- كتاب التكليف السامي الثاني لعبدالله النسور في ٩ آذار ٢٠١٣ .

سادساً : الرسائل الملكية :

- الورقة النقاشية الاولى للملك عبدالله الثاني ابن الحسين لعرض رؤيته لمسيرة الإصلاح الشامل في الأردن في مختلف المجالات ، في ٢٠١٢/١٢/٢٩ .
- الورقة النقاشية الثانية للملك عبدالله الثاني ابن الحسين لعرض رؤيته لمسيرة الإصلاح الشامل في الأردن في مختلف المجالات . في ١/١٦ ٢٠١٣ .
- الورقة النقاشية الثالثة للملك عبدالله الثاني ابن الحسين لعرض رؤيته لمسيرة الإصلاح الشامل في الأردن في مختلف المجالات .في ٢٠١٣/٣/٢ .
- الورقة النقاشية الرابعة للملك عبدالله الثاني ابن الحسين لعرض رؤيته لمسيرة الإصلاح الشامل في الأردن في مختلف المجالات .في ٢٠١٣/٦/٢ .
- رسالة الملك عبدالله الثاني إلى رئيس الوزراء عدنان بدران حول الإصلاح ، ،بتاريخ ٢٠٠٥/٦/١٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- رسالة الملك عبدالله الثاني إلى رئيس الوزراء عدنان بدران حول انشاء هيئة لمكافحة الفساد ، بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٢٧ .
- رسالة الملك عبدالله الثاني إلى رئيس الوزراء معروف البخيت حول الإصلاح ، بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٣ .
- رسالة الملك عبدالله الثاني إلى رئيس الوزراء عبدالله النسور يكلفه فيها برئاسة لجنة ملكية لتعزيز منظومة النزاهة في ٦ / ١٢ / ٢٠١٢ .
- رسالة الملك عبدالله الثاني الى رئيس الوزراء عبدالله النسور

يكلفه فيها بوضع تصور مستقبلي واضح للاقتصاد الأردني للسنوات العشر المقبلة

سابعاً : المقابلات الصحفية :

- مقابلة الملك عبدالله الثاني مع صحيفة الحياة اللندنية في ٢٥ آذار ٢٠٠٤ .
- مقابلة الملك عبدالله الثاني مع صحيفة الشرق الأوسط في ١٧ أيار ٢٠٠٤ .
- مقابلة الملك عبدالله الثاني مع مجلة السياسة التركية في ٣ آذار ٢٠١٢ .
- مقابلة الملك عبدالله الثاني مع صحيفتي الرأي والجوردن تايمز في ٥ كانون أول ٢٠١٢ .
- مقابلة الملك عبدالله الثاني مع محررة الشؤون الدولية في مجلة لونوفيل اوبزرفاتور الفرنسية في ١٣ كانون الثاني ٢٠١٣

ثامناً : الرسائل الجامعية :

. داود الباز ، حق المشاركة في الحياة السياسية ، رسالة دكتوراه ، القاهرة ، ١٩٩٢ .

البحوث والدراسات المنشورة على شبكة الانترنت .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- العريان ، محمود ، الاصلاح في الوطن العربي ، بحث منشور على الانترنت بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/٣١ .
- عباس، اشواق ، الاصلاح في العالم العربي واشكالية التكامل العقلاني للمصالح القومية والدولية، بحث منشور على الانترنت ، بتاريخ ٢٠٠٦/٦/١٨ .
- أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بحوث ومناقشات ندوة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٤.
- العريان ، محمود ، الإصلاح السياسي مدخلا لحل أزماتنا المتعددة
- كامل القيم ، المحتوى الاعلامي ومنهج تحليل المضمون .

تاسعاً : المؤتمرات

. مؤتمر أولويات وآليات الإصلاح في العالم العربي المنعقد في القاهرة في الفترة من ٥ _ ٧ تموز عام ٢٠٠٤ .

عاشراً : الصحف

- صحيفة الرأي الأردنية .
- صحيفة العرب اليوم الأردنية .
- صحيفة الدستور الأردنية .

حادي عشر : المواقع الالكترونية

- الموقع الرسمي للملك عبدالله الثاني www.kingabdullah.jo
- موقع السوسنة الاخباري .
- وكالة الأنباء الأردنية بترا .
- موقع دنيا برس الاخباري .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com